الإثنين 3 آب 2020
العدد 4114 السنة الرابعة عشرة
Lundi 3 Août 2020 no 4114 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

استقالة حتّي

محاولة جديدة لإسقاط الحكومة؟ [2]

(أ ف ب)

قضية

أزمة الكهرباء الى انحسار
من يتحمّل فواتير تموز؟

4

تقرير

مويجان تنتهك صلاحيات المجذوب

7

قضية

نحو انكماش بمقدار الثُّلث
أكبر انهيار اقتصاديّ في تاريخ أميركا

12

المشهد السياسي

استقالة حتّي: محاولة جديدة لإسقاط الحكومة؟

الهزة الأقوى لحكومة حسان دياب، ستكون باستقباله الوزير ناصيف حتّي حاملاً استقالته. هل سيتمكن، بالتضامن مع القوى الداعمة لحكومته، من تجاوز هذه المحنة أيضاً، أم أن رحيل الحكومة صار قريباً؟

القرار الأميركي متّخذ. المطلوب إسقاط حكومة حسان دياب، لكن التنفيذ لا يزال متعثراً. أهل السراي يعدّون ثلاث محاولات لإسقاطها، كان آخرها يوم التعيينات وما رافقها من تحركات في الشارع، أضيف إليها سعي لتعويم اسم محمد بعاصيري مرشحاً لرئاسة الحكومة، استدعت حينها كلاماً واضحاً من دياب عن رفضه الضغوط الآتية من السفراء، وفي مقدمهم السفيران الأميركي والسعودي. هدأت العاصفة حينها، وأنزلت السفيرة الأميركية بعد تقريع من إدارتها لطريقة تدخلها تدخّلها في لبنان (التقريع كان

> **لم يقدّم حتّي إلى مجلس الوزراء أي اقتراح ذي قيمة**

مرتبطاً بالأسلوب لا بأصل التدخل).

وصل الأمر بالسفيرة حينها إلى حدّ الإعلان بنفسها، من على منبر وزارة الخارجية، عن طيّ صفحة القرار القضائي الصادر عن القاضي محمد مازح بمنعها من التصريح. يومها كانت التوقعات بأن استدعاء وزير الخارجية ناصيف حتّي لها يهدف إلى التنديد بتدخّلها في السياسة الداخلية، قبل أن يتبيّن أن الهدف كان الاعتذار منها.

اليوم تتجدد محاولة إسقاط الحكومة، لكن هذه المرة قد تكون الضربة أقوى. وزير الخارجية ناصيف حتّي سيستقيل من منصبه، بعد أن نضجت محاولات إقناعه بذلك. محاولات تولاها بشكل خاص سفير لبناني سابق، بالنيابة عن الأميركيين. لكن الضغوط الرئيسية أتت من جانب فرنسا، الدولة الغاضبة على دياب، الذي خاطبها بلغة لم تعهدها من رئيس حكومة لبناني سابقاً. كانت النصيحة بضرورة الخروج من المركب، طالما أن الحكومة عمرها قصير ولا أفق لها.

وعليه، عمد حتّي طيلة الأسبوع إلى إبداء رغبته في التخلّي عن منصبه، احتجاجاً على أداء الحكومة في الملفات التي تتعلق بعلاقات لبنان الخارجية. وقد أبلغ قراره أمس إلى جبران باسيل، عبر اتصال هاتفي.

كذلك أبلغ حتّي إدارة الوزارة بقراره، مشيراً إلى أن اعتراضه الأساسي هو على سلوك حسان دياب تجاه ما يسمّى «المجتمع الدولي». وأشار إلى أن بيان الاستقالة لن يوجّه ضد جبران باسيل بل ضد السياسة المتّبعة من دياب. واعتبر أن استمراره في منصبه ينسف «البورتفوليو» الذي راكمه على مدى عشرين سنة. كذلك، أكد مدير مكتب وزير الخارجية هادي هاشم أن حتّي سيقدم استقالته إلى رئيس الحكومة، بسبب عدم تقدم الحكومة في عملها.

اللافت أن حتّي - المعترض على أداء الحكومة ورئيسها وعلى دور المدير العام للأمن العام (في كل العهود، يكون شاغل هذا المنصب كبير مستشاري رئيس الجمهورية) - لم يُسجّل له تقديم أي مشروع ذي قيمة إلى مجلس الوزراء، ولا أنه سعى إلى تشغيل «ماكينة» وزارة الخارجية، سواء المديريات في بيروت أم البعثات في الخارج، لتأمين حضور ما للبنان. منذ تعيينه وزيراً، حتى لحظة استقالته، بقي عاجزاً عن تقديم مشروع للتشكيلات الدبلوماسية، فضلاً عن استقالته من أداء أي دور في ملف النازحين السوريين، أو العلاقات مع دول لا تشارك في مقاطعة لبنان. وعلى سبيل المثال، وبدلاً من المشاركة في المنتدى العربي - الصيني، سافر إلى إيطاليا. وفي بيان استقالته، سيكون صعباً على وزير الخارجية أن يذكر اقتراحاً واحداً يُعتدّ به أرسله إلى رئاسة مجلس الوزراء، وجرى تعطيله. جلّ ما سيُذكر من «مسيرته» هو ما ارتكبه بعد قرار القاضي محمد مازح، والبيانات التي يصدرها استنكاراً لكل صاروخ يمني يسقط في الأراضي السعودية، في مقابل تجاهله التام للعدوان الهمجي على اليمن.

مصادر مطلعة أكدت لـ«الأخبار» أن حتّي أسرّ إلى إحدى زميلاته في مجلس الوزراء أنه غير راضٍ عن أداء الحكومة التي لم تحقق أي إنجاز منذ تأليفها، وعبّر عن انزعاجه من تغريدة رئيس الحكومة حسان دياب بشأن زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى لبنان، والتي قال فيها إن لدى الوزير الفرنسي «تقصاً في المعلومات لناحية مسيرة الإصلاحات الحكومية في لبنان». وأكدت المصادر أن حتّي نفى للوزيرة وجود أي خلاف مع الوزير السابق جبران باسيل حول تعيينات دبلوماسية، مشيراً إلى أن موضوع التعيينات لم يُطرح للبحث.

مصادر أخرى أكدت أن السبب وراء استقالة حتّي انزعاج من تنامي الدور المعطى دبلوماسياً للواء عباس إبراهيم في التواصل مع بعض الدول على حساب وزارة الخارجية، وخلاف مع طريقة تعاطي رئيس الحكومة في السياسة الخارجية، «الأمر الذي بات يستنزف رصيدي المهني والدبلوماسي»، بحسب ما قال حتّي أخيراً في مقابلة مع برنامج «صار الوقت». ولمّحت المصادر إلى أن وزير الخارجية «ربما تلقّى إشارة غربية تشجعه على الاستقالة والقفز من المركب قبل أن يغرق، مع وعد بجائزة ترضية مستقبلاً»!

وفيما ازدادت التوقعات بأن تكون هذه الاستقالة بداية سلسلة من الاستقالات الوزارية، فقد أكدت مصادر مطلعة أنه ليس مطروحاً أي تعديل وزاري، لا عند دياب ولا عند باسيل، وبالتالي فإن استقالة حتّي ليست جزءاً من تعديل وزاري، وإن قد تكون فاتحة استقالات أخرى. وعلمت «الأخبار» أن كلاً من دياب وباسيل باشرا العمل على امتصاص تأثير هذه الخطوة سريعاً. وتردّد في هذا السياق أن اسم البديل صار جاهزاً، مع البدء بتداول اسم مستشار رئيس الجمهورية السفير السابق شربل وهبي، الذي كان أميناً عاماً للوزارة.

خطوة حتّي كان مهّد لها في اللقاء التلفزيوني مع مرسال غانم، الذي راح بدوره يعدّد «مآثر» ضيفه، فيما الأخير بدا في مواقفه أقرب إلى 14 آذار التي تعمل السفارة الأميركية على تجميع مفاصلها مجدداً، إعلامياً وسياسياً. فهل تكرّ سبحة هذه القوى بالسعي مجدداً إلى استعمال الشارع في معركتها مع الحكومة وحزب الله، بعد أن تجمعت خلف البطريرك بشارة الراعي في دعوته إلى حياد لبنان؟

(الأخبار)

اسم البديل جاهز: السفير شربل وهبي وزيراً للخارجية؟ (هيثم الموسوي)

ابراهيم الأمين

«مدنيّون» ينتظرون انقلاباً عسكرياً ليتسلّموا السلطة

سيكون من غير المقبول الكلام الدبلوماسي مع أحد في السلطة اليوم. ولنترك جانباً المسؤولية عن الخراب. الفاسدون أنفسهم، كما كلّ الناس، يعرفون أن من حكم البلاد خلال ثلاثة عقود، يتحمّل المسؤولية الأكبر عن الأزمة. لكن، من هو القادر على إبعاد هؤلاء نهائياً عن السلطة؟ ومن يقدر على منعهم ـ وليس الطلب منهم ـ من البقاء في أي منصب، نيابي أو وزاري أو إداري في أي مؤسسة؟ ومن يقدر على إدارة انقلاب حقيقي يضع كل المتهمين أو المشتبه في مسؤوليتهم عن الخراب في إقامة جبرية ومنعهم من السفر والحجز احتياطياً على أملاكهم؟

اليوم، ما من أحد قادر على القيام بذلك. من يعقدون اجتماعات باسم المعارضة، ويؤلّفون جمعيات وأطراً وجبهات، لا قدرة لديهم، فعلياً، على «قلي بيضة»، لكن هؤلاء غير الناس. الناس الذين عادوا أخيراً إلى تكتلاتهم البدائية، الطائفية والمذهبية والعائلية والمناطقية، ينشدون فيها الأمان الاجتماعي كآخر جدران حمايتهم من الجوع. وهؤلاء، بغالبيتهم الساحقة، يتذمّرون من دون توقف، لكنهم لا يظهرون ثقة تجعلهم ينزلون إلى الشارع خلف هذا أو ذاك، لأن المشكلة لم تعد في تشخيص المرض، بل في من يقدر على العلاج.

> **من يتحرّكون اليوم باسم جبهات أو تيارات مدنية شكّلوا سابقاً «الذراع المدنية» لفريق 14 آذار وتربطهم علاقات خاصة بـ«القناصل»**

ومن هو أهل للثقة، والأهم، من هو القادر من هؤلاء على إدارة عملية الإنعاش وصولاً إلى العلاج.

بين المعارضين تكتل «مدني» هو ـ في حقيقة الأمر ـ مجموعة غير قليلة من المرتزقة يعمل القسم الأكبر منهم في منظمات غير حكومية، أو في مؤسسات تخضع لسلطة الغرب وجماعاته، في لبنان وخارجه. وهؤلاء لا تظهر عليهم، أو على عائلاتهم، عوارض الأزمة. بعضهم يخجل من سلوكيات في العلن، لكنه يفعلها خلف ستار. وهم يعقدون الاجتماعات من دون توقف، وبعض مكاتبهم موجودة في الوسط التجاري الذي لم يفلح المتظاهرون في حرقه أو احتلاله من قبل الأبناء الطبيعيين لهذه المدينة. رؤوس هذه المجموعات تدرس وتتشاور مع سفارات الاتحاد الأوروبي، ومع الأميركيين وبعض العرب، حول «الحلول» الممكنة. وآخر «اكتشافاتهم» التي يجب التوقف عندها، أنه ليست في لبنان قوة سياسية قادرة على تسلّم البلاد الآن، وهم يشكون أصلاً من القوى الحاكمة، ويتصرفون على أنهم الأفضل والأكفأ لإدارة الأزمة، ويملكون علاقات ونفوذاً خارجياً يسمح بإعادة لبنان إلى حضن المجتمع الدولي، وجلّ غايتهم الإبقاء، على النموذج القائم اقتصادياً وسياسياً، لكن مع بعض عمليات التجميل باسم المدنية وتوابلها. فما الجديد لديهم؟

على طريقة خذوا أسرارهم من صغارهم، يمكن أخذ أسرار هؤلاء من كبارهم أيضاً، لأنهم لا يطيقون الانتظار كثيراً حتى حصول التغيير. من يتحركون اليوم باسم منظمات أو جبهات أو تيارات مدنية، لكن من دون أسماء أو هيكليات أو عناوين، هم في حقيقة الأمر من شكّلوا سابقاً «الذراع المدنية» لفريق 14 آذار السياسي والطائفي والاقتصادي، وتربطهم علاقات خاصة بـ«القناصل» وفي نقاش مباشر مع بعضهم، ويتجهون مباشرة نحو الهدف: حزب الله عائق أمام الحل وأمام تطور البلاد!

في اعتقاد هؤلاء أن غالبية القوى السياسية غير قادرة على مواجهة حزب الله، إذ أنها تخشاه أو تتحالف معه أو تتجنب مواجهته، وهذا ما يجعل البلاد، عملياً، «أسيرة» لوجهة الحزب. وفي اعتقادهم، أيضاً، أن الحزب قوة تملك شعبية كبيرة، لكن نفوذه مستمدّ من قوته العسكرية ومن الأموال التي تأتيه بطريقة «غير شرعية» ويستخدمها لإدارة مؤسساته وتنظيمه ومجتمعه. وبالتالي، فإن كسر الحزب يتمّ من خلال عملية يتشارك فيها من يقدر على معالجة الأمر من جوانبه كافة. ولذلك، هم يراهنون، علناً هذه المرة، على أن يكون الجيش اللبناني، ومعه قوى أمنية أخرى، في موقع المتصدّي لفرض السيطرة ـ بالقوة ـ على كل لبنان ومحاصرة حزب الله، ومنعه من التحرك الداخلي، وضبط سلاحه ومنعه من القيام بأعمال ضد إسرائيل من لبنان، وإقفال الحدود أمامه، بحيث لا يصل إليه شيء، ولا يقدر على إرسال مقاتليه لدعم حلفائه في الإقليم. وهؤلاء، يتصرفون على أن الجيش قادر على القيام بهذه المهمة، وأن الناس يؤيدون استيلاء الجيش على السلطة في مرحلة مؤقتة وقصيرة. وهنا يأتي دورهم، لأنهم يعتقدون بأن الجيش يفترض به تسليمهم إدارة مؤسسات الدولة، والتحضير لانتخابات تتيح وصولهم إلى المجلس النيابي، وإدارة جميع المواقع التنفيذية، وخصوصاً المالية منها، وأن بينهم من الخبراء ممن «بنوا» مؤسسات في بلدان أخرى، وهم قادرون على الأمر نفسه في لبنان، وأنهم مجموعة غير منقسمة طائفياً ومذهبياً، ويمكنهم التعاون من أجل بناء دولة مدنية.

ببساطة، يتصرف هؤلاء على أن انقلاباً كبيراً يديره الجيش، مصحوباً بحركة جماهيرية اعتراضية كبيرة تدعم تولي العسكر إدارة البلاد، أمر ممكن لا بل ضروري، وأن كل العالم سيكون مع هذا الخيار، وأن تجربة السودان ماثلة للعيان، مع تفادي أخطاء التجربة المصرية أو التركية، وأن في إمكان هذه التجربة مساعدة شعوب أخرى على تجاوز مصاعبها. وهم، هنا، يشيرون إلى العراق وسوريا بشكل أساسي.

مع الأسف، هذه عينة من بحث قائم يشارك فيه كثيرون ممن نسمعهم ونشاهدهم اليوم ينتقدون حكومة حسان دياب، لكنهم لا يتجرأون على انتقاد مجزرة فضلو خوري في الجامعة الأميركية. وهم ينتقدون رياض سلامة الذي هو منهم ويشبههم، لكنهم يُقنعون بعض المصرفيين الكبار بأن الحل عندهم. وهم يطالبون بالقضاء المستقل، لكنهم لا يدافعون بكلمة عن قضاة رفعوا الصوت – قانونياً – ضد التدخلات الأميركية أو سياسات حاكم مصرف لبنان. وهم يتحدثون عن إصلاح اقتصادي شامل، لكنهم يسعون إلى نيل دعم دول مثل بريطانيا لإدارة مشاريع اقتصادية مع أذرع إعلامية لمواجهة «ماكينات الشر التابعة لحزب الله». وهم يتحدثون عن الحريات الفردية والديمقراطية، لكنهم ينشدون خلاصهم بواسطة العسكر وأجهزة الأمن.

غداً: ماذا عن مسؤولية الحكومة والفريق الحاكم؟

تقرير

«معركة الإرادات» في تل أبيب: «كأن حزب الله لا يواجه أزمة داخلية»!

علي حيدر

لم يعد الحديث عن انتصار حزب الله في «معركة الإرادات» مجرد تقدير، بل واقع انعكس في تقديرات ومواقف الخبراء والمعلقين في تل أبيب الذين يوجهون سهام انتقاداتهم لقيادتهم السياسية والعسكرية. فمنذ صدور بيان حزب الله (الإثنين الماضي) بالرد الحتمي على استشهاد المقاوم علي محسن في اعتداء على موقع قرب مطار دمشق الدولي قبل أسبوعين، دخلت تل أبيب مرحلة محاولة الحد من خسائرها، بعدما وجدت نفسها أمام مروحة سيناريوات تنطوي كلها على دفع ثمن ميداني وردعي، في ظل استبعاد احتمال امتناع حزب الله عن الرد.

في هذا السياق، انتقل حزب الله الى موقع المبادر، وانكفأ كيان العدو الى موقع المترقب المنتظر للصفعة الآتية.

وارتقى حزب الله أيضاً الى وضعيّة الهجوم - الدفاعي، بهدف تعزيز مظلة الردع التي تحمي المقاومة ولبنان، فيما لم يُخفِ العدو تراجعه الى وضعية من يحاول تفويت الفرصة على اصطياد بعض جنوده وضباطه، بعدما سلم بعجزه وفشله عن ثني حزب الله وردعه عن الرد. كل ذلك ليس إلا ترجمة لالتزام القيادتين السياسية والأمنية في كيان العدو، بسقف معادلة الردع التي أسّسها حزب الله، ويعمل على الدوام من أجل تثبيتها بهدف منع العدو من التفلت من قيودها. ليس بعيداً عن هذا السياق، محاولة العدو أيضاً، عبر مختلف السبل المباشرة وغير المباشرة، ثني حزب الله عن الرد، من منطلق أن إسرائيل لم تتعمّد قتل أي من عناصره، كما تدّعي. لكنه كشف بذلك عن «ارتداع» يحكم أداء جيش العدو. وتجلى هذا المفهوم بأعلى صوره في تأكيد رئيس أركان جيش الاحتلال، أفيف كوخافي، أن إسرائيل امتنعت عن قتل مجموعة من عناصر حزب الله، تجنّباً لـ«يوم قتالي». ويعني ذلك أنه يقرّ بشكل مباشر أن أي استهداف دموي لن تنجح كل رسائل الردع في ثني حزب الله عن ردّ عليه يؤدي الى تدحرج قتالي. وهو منطق يخالف كلياً عقيدة الجيش التي تأسس عليها، وصورة رئيس أركانه الجديد التي يتم الترويج لها على أنها متوثبة وهجومية. مع ذلك، بعد فشل مساعيها السابقة، تحاول قيادة العدو تعديل هذه الصورة عبر رفع مستوى التهديد، الذي تدرك تل أبيب أنه يستتبع ردوداً مضادة، ربما تؤدي تداعياتها الى تغيير المشهد الاقليمي.

هذا الواقع الذي قد يغفل عنه الكثير من اللبنانيين، في ظل ما يواجهونه من تحديات اقتصادية وصحية، يحضر بقوة في صدارة اهتمامات الرأي العام الإسرائيلي. وكعينة على تجليات هذا الحضور، لم يجد أحد أبرز المعلقين العسكريين في جميعاً، كما عبّر بن دبفيد، حرجاً في توصيفه بلغة تعكس شعوراً من بين الطرفين، ليس حزب الله هو الموجود في بلد يعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية»، ولا كأنه (حزب الله) يواجه تحديات داخلية غير مسبوقة في تاريخ لبنان على المستويين الاقتصادي والمالي، إضافة الى تحدي «ميزانية مقلصة»، متظاهرين في بيروت غاضبون في الشوارع، فضلاً عما تواجهه إيران من ضغوط اقتصادية قاسية»... ومع ذلك، يتابع بن دبفيد، فإن «الجيش التي انحدرت اليها دولتهم.

ما ينبغي التصويب عليه واستحضاره، أن هذا الواقع تبلور في خطاب المعلقين والخبراء الإسرائيليين بعد بيان حزب الله، الذي بدّد رهانات كانت تراود مؤسسة التقدير والقرار في تل أبيب، وحَسَمَ اتجاه الأحداث على خلاف ما خطط وحاول أن يدفع إليه قادة العدو، بأن تمر جريمة قتل أحد عناصر الحزب في سوريا من دون عقاب. وأسّس لسياق تتبلور معالمه في الكباش بين رسائل حزب الله التي حضرت بقوة على طاولة القرار في تل أبيب، في مقابل محاولة العدو احتواءها عبر إحداث قدر من التوازن على مستوى الصورة، عبر إطلاق رسائل تهديد يدرك الرأي العام أنها أبعد ما تكون عن إمكان التحقق على أرض الواقع.

ساحة أخرى من ساحات تجليات الانتصار في معركة الإرادات، كشف عنها المعلق العسكري في القناة الـ(13) في التلفزيون الإسرائيلي، أور هيلر، الذي لفت الى أن التقدير في جيش العدو هو أنه «كلما مرّ الوقت يتضح أن (الأمين العام لحزب الله السيد حسن) نصر الله لن يتنازل عن المعادلة التي يسعى الى إنتاجها». والأصح تثبيتها. وفي هذا السياق ليس تفصيلاً، يتابع هيلر، «أنهم في الجيش يفحصون عما إذا كان الحادث الذي وقع يوم الثلاثاء الماضي (راجع «الأخبار»، الأربعاء 29 تموز 2020)، في مستوطنة شتولا في القطاع الغربي، هو عملياً محاولة استدراج من قبل حزب الله» لجنود العدو. بصرف النظر عن حقيقة ما جرى، لأن المقاومة لا تعلن عادة عن تكتيكاتها، لكن قادة جيش العدو يتخوّفون من أن يكون عناصر حزب الله حرّكوا السياج من أجل إطلاق الإشارات ودفع الجنود إلى الحضور ومن ثمّ استهدافهم.

> **حزب الله ينشر مقاتليه بحثاً عن جنود العدو، فيما يلتزم هؤلاء الاختباء**

يتجاوز اهتمام جيش العدو بهذه الحادثة الجانب التقليدي الذي يفرض عليه التحقيق في كل محطة مشابهة، الى كونها تؤشر - وغيرها من المحطات المماثلة - الى أكثر من رسالة وبُعد. فهي تمثّل، لو صحّت هذه الفرضية، تجسيداً لمحاولة تنفيذ ما تعهّد به حزب الله في بيانه، وتؤشر الى أن ساحة الرد لن تكون مقتصرة على مزارع شبعا، بل ستشمل أيضاً كل الحدود اللبنانية - الفلسطينية. يأتي ذلك امتداداً لما سبق أن أسّس له حزب الله من خلال عملية «أفيفيم» في أيلول الماضي، التي أرست قواعد جديدة بأن ساحة الرد تشمل أيضاً كل الخط الأزرق على الحدود. ومن الواضح أن أصل طرح هذه الفرضية للفحص في جيش العدو، يكشف عن أنهم لا يستبعدون أن الرد يمكن أن يتم في أي نقطة على الحدود مع فلسطين المحتلة. وينطوي تسريب الفحص أيضاً على جانب من تعليمات قيادة جيش العدو للجنود والضباط بشأن ضرورة الحذر من أي محاولة استدراج يقوم بها حزب الله كي يصبحوا على مهداف مقاوميه.

في الخلاصة، الوضع على الحدود هو أن حزب الله ينشر مقاتليه بحثاً عن جنود جيش العدو، فيما يلتزم هؤلاء تكتيك الاختباء والابتعاد عن مرمى استهدافه. وبخصوص المستوطنين في شمال فلسطين المحتلة، فقد كشفت قنوات التلفزة الإسرائيلية عن أنه بعد 14 عاماً من خطاب «ما بعد بعد حيفا» خلال حرب عام 2006، عاد أسم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله يتردّد صداه في كل منزل في شمال فلسطين المحتلة.

قضية

أزمة الكهرباء إلى الانحسار: من يتحمّل فواتير تموز؟

شارفت أزمة الكهرباء على الانحسار. يوم الاربعاء يفترض ان تعود إلى معدلات العام الماضي. وزارة الطاقة تعد بشهر من الاستقرار. لكنّ أحداً لا يستطيع أن يتوقع متى تنفجر الأزمة مجدداً. في هذا الوقت كان أصحاب المولدات يحتفلون بزيادة التعرفة وبـ«انتهاء أزمة المازوت». فيما المشتركون يئنّون من الارتفاع الكبير للفواتير. إلى ذلك، حلّت أزمة البنزين مؤقتاً. لكن الشركات لا تزال تطالب مصرف لبنان بتحويل اعتماداتها إلى الدولار قبل وصول الشحنات

(مروان بو حيدر)

إذا صدقت وزارة الطاقة، فإن المعاناة التي شهدها الناس في الأسابيع الماضية، في قطاعي الكهرباء والمحروقات، ستبدأ بالتلاشي. التقنين يتحسّن، والبنزين عاد ليتوفّر في معظم المحطات، فيما بيع المازوت في السوق السوداء بدأ بالانحسار، بسبب انخفاض طلب المولدات (مع تحسّن التغذية) وبسبب البدء بالية، وُصفت بالجدية، لقمع المتلاعبين بالأسعار.

لكن هل يمكن الاطمئنان إلى عودة الاستقرار؟ يقول وزير الطاقة ريمون غجر إنه من اليوم وحتى شهر، هناك شحنات مجدّولة، إن كان من المازوت أو البنزين أو الفيول. لا يملك وزير الطاقة القدرة على الطمأنة أكثر. الأمور تتغير باستمرار والعوامل المتحركة صارت أكثر من أن تُحصى، وأبرزها غياب ثقة الشركات الأجنبية بالاعتمادات الصادرة عن البنوك اللبنانية.

بالنسبة إلى الكهرباء، يتم حالياً توزيع نحو 1300 ميغاواط من أصل 1800 كانت تنتج في مثل هذا الوقت من السنة الماضية. لكن بما أن باخرة فيول أويل grade B وصلت أول من أمس من شركة سوناطراك، فإن التوقعات تشير إلى عودة المعامل العاملة على هذا الفيول إلى إنتاجها الأقصى (الباخرتان التركيتان ومعملا الجية والزوق الجديدان) يوم الأربعاء، بما يؤدي إلى زيادة نحو 500 ميغاواط على الشبكة. لكن ذلك مشروط بمطابقة العينة التي أرسلت إلى دبي لفحصها للمواصفات.

ارتفاع جنوني في فواتير المولّدات

قبل البدء بقطف ثمار عودة التغذية إلى سابق عهدها، سيكون المشتركون بالمولّدات على موعد مع صدمة الارتفاع الجنوني في قيمة الفواتير. الارتفاع كان متوقّعاً بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في ساعات التغذية من المولدات. لكن ما لم يكن متوقعاً كان التعديل في سعر الشطور الثابتة، إضافة إلى زيادة سعر الكيلوواط نحو 100 ليرة. يقول وزير الطاقة إن زيادة «المقطوعة» الشهرية من 15 ألف ليرة لـ«الخمسة أمبير» إلى 20 ألف ليرة، ومن 23 ألف ليرة إلى 30 ألف ليرة للعشرة أمبير ومن 30 إلى 40 ألف ليرة للـ15 أمبير، تهدف إلى تعويض الارتفاع الكبير بسعر صرف الدولار في السوق السوداء، والذي يدفع أصحاب المولدات ثمن قطع الغيار والزيوت وغيرها على أساسه. كما يوضح أن دراسة أعدت لهذه الغاية، واءمت بين سعر الدولار في المنصة وبين سعره في السوق السوداء، وخلصت إلى تقدير الأسعار على أساس سعر وسطي للدولار يقارب ستة آلاف ليرة. لكن في المقابل، فإن رئيس تجمّع أصحاب المولّدات عبدو سعادة يؤكد أن الزيادة غير مرتبطة بالدولار، بل بارتفاع كلفة الإيجارات ورواتب الموظفين. وأكثر من ذلك، يقول إن التجمع سيطالب وزارة الطاقة بدعم أسعار قطع الغيار والزيوت والفلاتر، لضمان استمرار القطاع.

أما بشأن زيادة سعر الكيلوواط 100 ليرة، فإن وزير الطاقة يؤكد أن آلية التسعير لم تتغير وهي لا تزال مرتبطة بمتوسط سعر المازوت خلال أربعة أسابيع، لكن ذلك تنقضه مقارنة سعر الكيلوواط حالياً مع سعره في نهاية شباط على سبيل المثال. في نهاية شباط كان سعر صفيحة المازوت 16500 ليرة، وحُدد سعر الكيلوواط بـ423 ليرة، في حين أنه بالرغم من تحديد متوسط سعر الصفيحة في نهاية تموز بـ15650 ليرة، إلا أن سعر الكيلوواط حُدد بـ59! ليرة!

> **شركات النفط تطالب بتحويل الاعتمادات إلى الدولار فور إيداعها المصارف**

آلية جديدة لتسليم المازوت

إلى ذلك، يبدو أن أزمة المازوت التي كان يعاني منها المستهلكون، ومنهم بعض أصحاب المولّدات، قد بدأت طريقها للحل. فبعد أن عمد الأمين العام إلى توقيف سبعة موزعين، بعد ضبطهم يخزّنون المازوت لبيعه في السوق السوداء، وبعد تهيئة آلية توزيع جديدة بالاتفاق مع الأمين العام وأصحاب المولدات، انخفضت الشكاوى من انقطاع المازوت بسعره الرسمي. يبدو تجمع أصحاب المولدات متفائلاً بالآلية الجديدة. يقول إنها ستمنع الشركات من التخزين، بحيث تتم عملية الشراء من منشآت النفط بمؤازرة من الأمن العام، الذي سيقوم بدوره بمتابعة تسليم المازوت مباشرة إلى أصحاب المولدات في كل المناطق.

مصدر في المنشآت يرى أن ملاحقة المحتكرين وحدها ما تُنهي الأزمة. علماً أن الالتزام بالسعر الرسمي يعطي هوامش ربحية عالية للموزعين والمحطات تصل إلى خمسة آلاف ليرة عن كل صفيحة، لكن الجشع هو الذي يؤدي إلى سعيهم للوصول إلى تحقيق المزيد من الأرباح، وهو ما يفترض أن تساهم الآلية الجديدة في كبحه.

البنزين متوفر

لكن ماذا عن البنزين؟ يجزم وزير الطاقة أن أزمة البنزين حُلّت ويوجد في السوق حالياً نحو 80 مليون ليتر توزع في كل لبنان. لا يرى غجر تفسيراً واضحاً لنقص البنزين في الجنوب، مشيراً إلى أن كل الشركات تسلّم. وقد يكون الضغط الكبير في الأعياد هو الذي ساهم في تقليص المعروض، لكنه أكد أن الأمر مؤقت، والبنزين سيكون متوفراً في كل المناطق.

بحسب وزارة الطاقة فإن الأزمة بدأت عندما طالب مجلس إدارة «توتال» في باريس بأن يصار إلى تحويل الاعتمادات إلى الدولار منذ لحظة إيداعها المصارف لا عند تسلّم الشحنة. الفارق يقارب أربعة إلى خمسة أيام بين حجز الاعتماد ودفعه، وهذا ما جعل «توتال» تتذرع بالخشية من تغيّر سعر الصرف في هذه الفترة، بما يجعل الاعتماد المحجوز غير كاف لدفع ثمن الشحنة. وعلى المنوال نفسه، سارت الشركات الأخرى: أي اتفاق مع «توتال» يجب أن يسري على الجميع. لم تحل المشكلة بعد، على اعتبار أن مصرف لبنان لا يمكنه أن يحول الاعتماد إلى الدولار إلا عند دفعه. وإلى أن يتم الاتفاق على آلية تُرضي الطرفين، أبلغ المصرف الشركات أن لا تغيير قريباً لسعر الصرف.

(الأخبار)

مقالة

غليان اجتماعي وسياسي: عناوين الحرب من دون حرب

هيام القصيفي

الغليان الداخلي الذي يشهده لبنان اليوم، لا يشبه أي مراحل سابقة، بكل المآسي التي عرفها اللبنانيون. لا الحرب بمدافعها ومعاركها الطائفية والمذهبية وجرائمها الإنسانية، ولا السلم المتقطع الذي أنتجه اتفاق الطائف، أو مرحلة ما بعد 2005. لكن من رافق المرحلة التي سبقت حرب 1975، يستذكر تصاعد التوترات الداخلية وتزايد عوامل الاحتقان على كل المستويات لتصل الى مرحلة الصدام. شيء ما من ذلك الزمن، رغم ما كان يتمتع به لبنان من أرضية أساسية مزدهرة في الخدمات والاقتصاد قياساً الى الوقت الراهن، ينعكس واقعاً مماثلاً يؤدي الى الانفجار، ليس بمعنى الحرب العسكرية، بل بمعنى الانهيار الداخلي للسلطة والنظام والبلد كله. كل ذلك فيما يكثر تصاعدياً الكلام الغربي عن أن النظام اللبناني يعيش مراحل حاسمة في النظرة الى هويته، بعد مرحلتي 1975 حتى الطائف، ومن الطائف الى الوقت الراهن. أسئلة مقلقة حول النظام الذي يسعى كل طرف في أوقات متفاوتة الى تقديم طروحات سياسية، بعضها من قلب الطائف والنظام الحالي وبعضها من خارجه كلياً، لأن اشتداد الازمات على هذا النحو غير المسبوق لا يوصل إلا إلى إعادة إنتاج حلول وتسويات تمس صلب النظام. وقد تكون هنا خلفيات بعض الطروحات الأخيرة التي تسبق عادة أي مقاربة جدية لهوية هذا النظام، عند ساعة الاستحقاق.

في حياة اللبنانيين في السنوات أو حتى الأشهر القليلة التي سبقت أحداث نيسان 1975، كانت الاحوال أقرب الى الازدهار، مصارف محدودة وليرة ثابتة، ومحروقات عبر أنابيب نفط وبنزين ومازوت بأسعار بخسة، وحتى عروض للتنقيب عن النفط في المياه اللبنانية، طباية واستشفاء، بنى تحتية، طرقات وكهرباء. في الشكل، وحتى في بعض ملامح الحياة اليومية، لا شيء يشبه لبنان اليوم، سينما وندوات ومعارض ومسارح، فيروز في ميس الريم، صباح، وأنطوان كرباج وشوشو واستعراضات غربية. لكن أسباب الانفجار الاجتماعي، ومن ثم السياسي، كانت حاضرة ليس من صيدا وتظاهرة الصيادين فحسب، بل في تفاصيل الحياة اليومية أيضاً. واستعادة عناوين صحف تلك المرحلة تنبئ بالاحتقان السياسي والشعبي والاجتماعي. غليان سبق اغتيال معروف سعد، ملامح الأزمة الحكومية، ومطالب باستقالة الرئيس رشيد الصلح بخلفية التمثيل السنّي الصحيح، الكلام عن الموازنة، عن الانقسام السياسي والعامل الفلسطيني ومواجهة اليمين واليسار، عوامل الاحتقان الشعبي والمطالبات الاجتماعية وتظاهرات عمالية وإضراب المعلمين، وصولاً الى أحداث نيسان. غليان لم يستطع كبار السياسيين في لبنان وأعتقهم خبرة، أن يلجموه، ومعهم دول عربية فاعلة، يوم كان المحيط العربي لا يزال خارج مواجهات دينية وسياسية، فانفجرت الحرب بكل مآسيها.

لبنان اليوم لا يخوض حربا عسكرية داخلية، ولا جبهات ولا خطوط تماس، رغم كمية السلاح المتفلت. لكن واقعه المزري يشي باحتقان اجتماعي - سياسي معزز بعوامل خارجية كافية، يكاد يوصل الى الانفجار، لا كهرباء، ولا ماء ولا طرق ولا طبابة ولا أموال مودعين بعدما وضعت المصارف أيديها عليها، أمراض وبطالة وفقر، واقتراب الجوع من بيوت نصف اللبنانيين، فضلاً عن مستقبل الازمات على أبواب فصل الشتاء من مدارس وجامعات وتدفئة. كل ذلك يشكل أرضية صالحة لأي مواجهات لا تحتاج الى سلاح بالمعنى العسكري السابق، أو الى كثير من الجهد لاحتدامها، من دون الرهان مجدداً على تظاهرات شعبية بحجم ما حصل في الخريف الماضي، وقد أدت مفاعيلها. والتخبّط السياسي الذي تقوده القوى السياسية وراء متراس الحكومة، فيما تنهار البنية التحتية للبلد، كفيل بأن يزيد من هذه الاحتمالات: صراع الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل مستمر، وخلاف الأخير مع القوات اللبنانية ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط لا يتوقف. والخلافات الداخلية مع حزب الله ومع العهد، تأخذ أبعاداً دولية وإقليمية، تشكل أيضاً عناصر قوة في الأزمة التي تصبح في قلب الخطر. كل ذلك وهناك رغبة مكشوفة في التلطّي خلف الحكومة والمكابرة في الطروحات السياسية من الاطراف كافة، وعدم الاعتراف بالأخطاء المتراكمة وبالفضائح المتتالية، مصرفية أو اقتصادية أو سياسية. ورغم أن ما جرى من تظاهرات كسر المحرمات وعنفوان القوى السياسية وديمومتها، ولو من دون إيجاد بديل لها، إلا أن هذه القوى لا تزال تتصرف وكأنها لم تتعظ من تجارب سابقة، فتستمر في إظهار البطولات الإعلامية والسياسية، في بلد يعيش في العتمة والعطش والجوع والليرة المتهاوية. والأهم أنه بات كأنه في كانتونات منعزلة. خطورة أداء القوى السياسية والأمنية في شكل خاص التي تقوم بتغطية الطبقة السياسية والمصرفية تحديداً، أنها لا تزال تراهن على عنوان مطاط يتعلق بالرعاية الدولية للاستقرار، من دون أن تعير اهتماماً الى أن الدول المعنية باتت تحمّلها للمرة الاولى وحدها مسؤولية تفاقم عناصر الانهيار والضغط الاجتماعي والسياسي.

تقرير

السوق السوداء للمازوت جنوباً: «كف يد» القاضي علي إبراهيم!

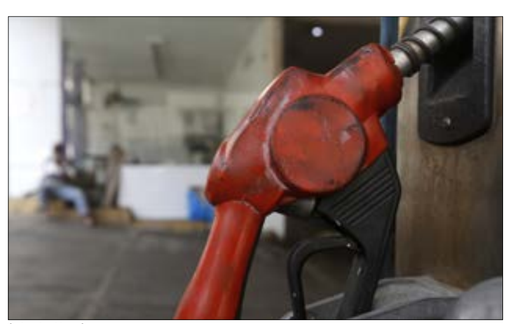
(مروان طحطح)

أهالي خليه

بعد أسبوعين على تكليف الأمن العام بضبط السوق السوداء للمازوت جنوباً، بات مكشوفاً وبشكل فاضح، مماطلة النيابة العامة المالية في ضبط الاحتكار والتخزين ورفع الأسعار، رغم توافر أسماء المتورطين. وفي دليل على تواطؤ الدولة ضد نفسها في شبكة تقاطع المصالح، تقرر أول من أمس «كف يد» المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم عن متابعة هذه القضية. لم يصدر قرار خطّي بـ«كف يده». ما جرى هو أن الضابطة العدلية، ممثلة هنا بالأمن العام، باتت تخابر النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات الذي تُجرى التحقيقات بإشرافه. الشكوى من أداء القاضي إبراهيم كانت قد استفحلت في الأسبوع الفائت، بعد اكتفائه بالطلب إلى المستوردين وأصحاب شركات التوزيع ومحطات المحروقات توقيع تعهّد ببيع المخزون الموجود في حوزتهم، والإفراج السريع عن المشتبه فيهم.

استبدال إبراهيم بعويدات سرعان ما ترجم عملياً يوم السبت الماضي بإصدار الأخير إشارات لتوقيف عدد من رموز السوق السوداء في الجنوب، إذ أوقف أمن عام صيدا محمد ع. المشتبه فيه «بسحب مئات الآف الليترات من منشآت النفط في الزهراني من دون أن يكون مسجّلاً ضمن لائحة شركات الاستيراد والتوزيع المرخصة، ولديه خزانات في صيدا يخفي فيها المازوت ليبيعها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة». كما أوقف أمين ح. «الذي يملك صهريجاً لتوزيع المازوت ومحطات عديدة بين الصرفند والغازية، وذلك بعد الكشف على خزاناته المتطلة في الغازية». ومن الموقوفين بالتهمة ذاتها، حسين م. بعد الكشف على خزاناته في الصرفند. وأمس، أوقف مدير فرع محطات «الأيتام» في دير الزهراني بعد مداهمة للمحطة إثر إخبار عن تخزينه للمازوت. لكن تبيّن لعناصر الأمن العام أنه «يخزن مادة البنزين ويدّعي نفادها أمام الزبائن»، بحسب المصدر. لكن الشركة التي تتبع لها محطات «الأيتام» نفت المعطيات عن وجود تخزين غير قانوني للبنزين، لافتة إلى أن المحطة كانت مقفلة بسبب منح الموظفين العاملين فيها ساعات من الإجازة بعد عملهم لمدة ثلاثة أيام متواصلة ليلاً ونهاراً، وأن الكمية الموجودة في المحطة لم تكن كبيرة، فضلاً عن أن البنزين لا يمكن تخزينه لمدة طويلة ولا يمكن بيعه في السوق السوداء.

الإشادة بالقضاء والأمن لم تكتمل السبت. فقد انتشرت صور لقوة من الأمن العام تكشف على خزانات أحمد ح. في الصرفند «المشتبه في أنه من أبرز تجار السوق السوداء، وقد منع من دخول المنشآت قبل أيام بعد انتشار الشائعات حول تورطه». لكن المداهمة «لم تثبت تخزينه للمازوت، بل وجد العناصر في كل خزان حوالى 200 ليتر». ويصرف النظر عن صحة تهمة الاحتكار، إلا أن المشتبه فيه «البريء» والكثير سواه متهمون بشكل ثابت بعدم احترام شروط المجمعات النفطية في مرسوم تنظيم قطاع النفط الصادر عام 1994، إذ يجري التخزين بشكل مخالف بين المنازل وفي مناطق سكنية من دون مراعاة مواصفات السلامة العامة وحماية المستهلك من الغش. فخزانات تجميع المازوت غير مزوّدة بعدادات ولا تعرف سعتها ولا كيفية التفريغ منها.

> **المشتبه فيهم يخزنون المحروقات بين المنازل من دون مراعاة السلامة العامة**

التوقيفات لم تبدّد الأزمة التي تستعر في الجنوب بشكل خاص بالمقارنة مع باقي المناطق. طوابير من السيارات انتظرت أمام العدد القليل من محطات البنزين التي فتحت أبوابها أمام الزبائن، وسط تقنين حاد في الكمية التي يمكن لكل زبون الحصول عليها. مصدر في المنشآت قال لـ«الأخبار» إن أزمة البنزين والمازوت من المنتظر أن تحل بدءاً من غد الثلاثاء بعد وصول الباخرة التي ستفرغ حمولتها، على أن يبدأ توزيعها بعد غد الأربعاء. فهل سيكون التوزيع عادلاً؟ مصدر أمني نقل عن الجهات القضائية والأمنية والحزبية، مرة جديدة، «رفع الغطاء جدياً عن النافذين الذين كانوا يتسلمون كميات من المازوت من الزهراني من دون وجه حق».

على الغلاف تنتهي اليوم المرحلة الاولى من «الإقفال (غير) التام» الذي تشهده البلاد منذ الخميس الفائت على خلفية الارتفاع الكبير في عدد الإصابات بفيروس كورونا. لتجمّد غداً وبعد غد قبل ان تُستأنف الخميس المُقبل. تقييم هذه المرحلة سيُترجم في عدّاد الوباء خلال الايام المُقبلة، فيما لا تُنذر الفوضى الحاصلة في إدارة الأزمة إلا بمزيد من الانزلاق نحو التفشّي الوبائي الذي لن يتحمّل مسؤوليته المُقيمون والمغتربون فقط، إذ ستكون المسؤولية الاساسية ملقاة على عاتق وزارة الصحة، ومن خلفها الحكومة

أكثر من ثلاثة آلاف مُصاب بعد «الإقفال (غير) التام»

الفوضى الشاملة

هديل فرفور

سبعة استثناءات وقّعها وزير الصحة العامة حمد حسن تسمح بإقامة حفلات زفاف خلال فترة «الإقفال التام» نهاية الأسبوع المنصرم، على خلفية الارتفاع الكبير في أعداد الإصابات بفيروس كورونا. وهي استثناءات تُفرغ مبدأ الإقفال من جوهره، وتُناقض تصريحات حسن الداعية إلى «الحكمة» و«التعاون» لمنع الانزلاق نحو التفشّي الوبائي. ولئن كانت حجة الوزير تستند إلى أن القيّمين على هذه الحفلات سيلتزمون بالإجراءات الوقائية، إلّا أنّ أضعف الإيمان هو أن تكون هذه الخطوة مُنسّقة مع وزارة الداخلية والبلديات التي وجدت في الاستثناءات انتهاكاً لصلاحياتها المُتفق عليها، إذ صدر عن الوزير محمد فهمي بيان شدّد فيه على منع إقامة أي نوع من الحفلات والسهرات، بما فيها الزفاف، لافتاً إلى أن أي إذن «من أي جهة أو سلطة آتى، ممنوع إطلاقاً».

السجال بين الوزارتين يتخطّى مسألة «الصراع» على الصلاحيات ليعكس حجم الفوضى التي تحكم آلية إدارة الأزمة الصحية التي تتفاقم يوماً بعد يوم مع استمرار تسجيل المئات من الإصابات يومياً، إذ سُجّلت أمس 155 إصابة (145 مُقيماً و10 وافدين) ليرتفع عدد المُصابين الحاليين إلى 3028، فيما وصل عدد حالات الاستشفاء إلى 110 (34 منهم حالتهم حرجة).

أمّا المثال الأبرز على الفوضى فيتجسّد في تجميد مهلة الإقفال التي تنتهي اليوم لمدة يومين (الثلاثاء والأربعاء) لتُستأنف الخميس المُقبل حتى العاشر من الشهر الجاري، إذ لا تزال «الحكمة» من إعطاء هذه «الفرصة» بين الإقفالين غير مفهومة. وفيما كان مُنتظراً أن تكون فترة الإقفال وسيلة لفرملة الإصابات ومنع الاختلاط تجنباً للمزيد من الانتشار الوبائي، بدا جلياً منسوب التفلّت من إجراءات الإقفال في عدد كبير من المناطق. وبدا أن المقيمين اعتمدوا «الإقفال» للقيام بأنشطة ترفيهية، إذ إنه كان من الصعب جداً خلال عطلة عيد الأضحى الحصول على غرفة أو شاليه في أي من المنتجعات البحرية والجبلية وغيرها، كما أن حركة السير في مختلف المناطق كانت طبيعية، ما يطرح تساؤلات حول آلية الرقابة الواجب اتباعها سعياً إلى تحقيق الهدف المرجو من الإقفال، علماً بأن التشدد في التزام الإجراءات في المرحلة الراهنة وفي المراحل المُقبلة، يُعدّ مهماً، لا بل أساسياً، لجهة تكريس «نمط حياة» جديد للمُقيمين، في ظلّ الوباء الذي ستكون فترة إقامته طويلة، على ما أكدت منظمة الصحة العالمية أمس.

الفوضى تنسحب أيضاً على غياب التنسيق والتعاون بين المُستشفيات، وهو ما لمّح اليه امس المدير العام لمُستشفى رفيق الحريري الحكومي فراس الأبيض، لافتاً إلى أهمية توزيع المسؤوليات بناءً على دراسة للاحتياجات بطريقة شفافة وعادلة «وإلا دفع المريض الثمن». كلام الأبيض جاء في معرض كشفه عن إقدام مُستشفيات «مرموقة» على «التخلّص» من مرضى الفشل الكلوي ممّن كانوا يخضعون لغسل الكلى في مراكزها وأصيبوا بفيروس كورونا، والعمل على نقلهم إلى مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الذي يستقبل وحده أكثر من خمسين في المئة من المُصابين الذين تستدعي حالاتهم الاستشفاء. ولفت الأبيض في تغريدة له إلى أن المُستشفى يستقبل مرضى يعانون من فشل كلوي مُصابين بكورونا ويحتاجون إلى غسل كلي «وغالبيتهم احتاجوا إلى العناية المركزة، وقد توفي بعضهم لاحقاً»، مُشيراً إلى أنه «بعد خمسة أشهر من ظهور الوباء، لم يقم بعض المرافق الصحية المرموقة حتى الآن بالإعداد لاحتمال أن يتعرّض مرضى غسل الكلى المتابعون لديه لعدوى كورونا، ولم يُجهّز أقساماً مخصّصة لهم لإجراء جلسات غسل من دون تعريض المرضى الآخرين للعدوى». هذا الكلام ينسجم والمعطيات التي لا تزال تُفيد بغياب الجاهزية الكاملة التي يتطلبها الواقع الوبائي المُستجد للمُستشفيات الخاصة والحكومية، فيما لا تزال آلية إدارة مراكز الحجر غير واضحة، ولا يزال واقع المُستلزمات الطبية على حاله المأزوم.

ومع ترحّل الدولة وغياب الخطط الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأزمة، رُمي الحمل على البلديات والسلطات المحلية التي تولت مهام الدولة بشأن التشديد على إجراءات التباعد والوقاية والسعي إلى «خلق» مراكز للحجر وغيرها من الإجراءات المطلوبة. وصحيح أن هذا الواقع سببه استشعار البلديات تفاقم خطر الفيروس، ما حتّم عليها تشديد الإجراءات، إلا أنه سمح في الوقت نفسه بغض النظر عن كثير من التفلت على طريقة إدارة الأزمة «أهلياً» و«حَبَلياً».

> **المثال الأبرز على الفوضى يتجسّد في تجميد مهلة الإقفال التي تنتهي اليوم لمدة يومين**

إقفال صالة الزبائن في «كهرباء لبنان»

أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان، أمس، إصابة ثلاثة من مُستخدميها بفيروس «كورونا» ممّن هم «على تواصل مباشر مع المستخدمين في صالة الزبائن في المبنى المركزي للمؤسّسة»، مُشيرةً إلى أنه «منعاً لانتشار الفيروس وحفاظاً على سلامة مستخدمي المؤسسة وموظفي الشركات والمواطنين، سيتم إقفال صالة الزبائن في المبنى المركزي التي تضم دوائر بيروت والشياح وانطلياس وتعقيمها أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء (3 و4 و5 آب)، ريثما يتم إجراء الفحوص اللازمة للمخالطين وصدور النتائج، على أن تستأنف الصالة استقبال المواطنين صباح الخميس 6 آب، على ضوء نتائج الفحوص».

كان صعباً نهاية الاسبوع المنصرم العثور على غرفة خالية او «شاليه» في منتجع بحري او جبلي! (أ ف ب)

تقرير

بلدية بيروت: غياب «المناصفة» يعطّل المساعدات الاجتماعية

ميسم رزق

أرجأ رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني جلسة للمجلس البلدي كان يُفترض أن تنعقد الأربعاء الماضي بسبب «الظروف الاستثنائية»، علماً بأن مواجهة هذه «الظروف الاستثنائية» بالذات، هي ما كان ينبغي أن يحتّم عقد الجلسة في موعدها، إذ إن أبرز البنود على جدول أعمالها كان إقرار تقديم مساعدات اجتماعية على شكل قسائم شرائية بقيمة 200 ألف ليرة لـ20 ألف أسرة بيروتية، ودرس اقتراح إجراء فحوصات pcr مجانية لأهالي بيروت. فما الذي يمكن أن يكون أكثر استثنائية من هذين البندين في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، وفي ضوء الارتفاع المستمر في أعداد المصابين بفيروس «كورونا»، إلا قاعدة «6 و6 مكرّر» السيّئة الذكر؟

بحسب معلومات «الأخبار»، فإنه في ما يتعلق ببند المساعدات، اضطر عيتاني الى إرجاء الجلسة، قبل ساعات من انعقادها، «لأسباب طارئة»، بعدما اعترض عدد من الأعضاء المسيحيين (ومعظمهم من المقاطعين لجلسات المجلس) على الأسماء الواردة في لوائح المساعدات «بسبب غياب التوازن، ولأن عدد المستفيدين المسلمين أكبر من عدد المستفيدين المسيحيين»! وقد مارس هؤلاء ضغوطاً على رئيس البلدية لإرجاء الجلسة، وهو ما حصل بعد التواصل مع محافظ بيروت مروان عبود لهذه الغاية، علماً بأن القسائم التي أقرّت بداية السنة لـ40 ألف عائلة (كان الدولار يساوي نحو 2000 ليرة)، وبقيت خمسة أشهر عالقة بين البلدية وديوان المحاسبة قبل أن يوزع القسم الاول منها نهاية شهر رمضان الماضي (كان الدولار يساوي نحو أربعة آلاف ليرة)، فيما تراجعت قيمتها أكثر اليوم في ظل دولار يساوي نحو ثمانية آلاف ليرة. رغم ذلك، لم يجد الأعضاء المعترضون، ولا رئيس البلدية، حرجاً في إرجاء الجلسة بسبب غياب «الميثاقية» عن أرقام المستفيدين، ومن دون أن يقدم أحد ما جواباً حول ما الذي يمكن فعله إذا كان الفقراء المسلمون أكثر من الفقراء المسيحيين!

وفي ما يتعلق ببند إجراء الفحوصات المجانية، تشير المعلومات الى أن هذا البند، هو الآخر، كان موضع خلاف لجهة تحديد المستفيدين من مجانية الفحص، وهل هم أهالي بيروت حصراً، أم المقيمون في المدينة، فضلاً عن اقتراح بتقاضي مبلغ رمزي مقابل الفحص، إضافةً إلى دفع رسم رمزي يراوح بين 10 آلاف و20 ألف ليرة للفحص، على أن تتكفل البلدية بباقي المبلغ.

تقرير

منصة بـ 4 ملايين دولار تفجّر الخلاف بين وزير التربية ورئاسة المركز التربوي

عويجان تنتهك صلاحيات المجذوب: لسنا جاهزين لبدء العام الدراسي

منصة التعلم الرقمي فجّرت الخلاف بين وزير التربية طارق المجذوب ورئيسة المركز التربوي ندى عويجان التي أعلنت في بيان مفاجئ عدم الجاهزية لبدء عام دراسي جديد. ليرد الوزير بأن العام الدراسي سيبدأ بين أيلول وتشرين الأول المقبل، مشيراً إلى أن تصريح عويجان «غير مدروس ولا يعبّر عمّا يجري في الوزارة»، داعياً إياها إلى «إنجاز ما طلب منها تحضيراً للعودة الآمنة للتدريس، وخصوصاً أن الوضع لا يحتمل تسجيل مواقف في غير مكانها».

المجذوب قال لـ«الأخبار» إن الوزارة ستطلق قريباً خطة العودة إلى المدرسة. وستتضمن الخطة ثلاثة سيناريوات «بما أننا لا نريد المخاطرة بصحة التلامذة: الأول: الحضور الكلي في الصفوف (إذا تضاءل خطر كورونا)، والثاني: التعلم عن بعد (إذا تفاقم خطر كورونا)، والثالث: التعليم المدمج (جزء حضوري وجزء تعلم عن بعد). و«بحسب الوضع الصحي أي سيناريو سنختار، ولكن سنعطي توجيهاتنا لجميع المؤسسات التعليمية للتحضير للتعليم المدمج، يصرّ المركز على شراء منصة رقمية بقيمة أربعة ملايين دولار، بينما يرفض وزير التربية توقيعها. وكان المركز أطلق منصة مع موارد رقمية خلال فترة كورونا مجاناً، ولكن هذه الموارد ستصبح مدفوعة بعد حين. في المقابل، يريد الوزير استعمال ما يتيحه برنامج «مايكروسوفت تيمز» لتخفيف الكلفة، وهو برنامج تم تدريب أساتذة التعليم الرسمي عليه واستخدموه في التواصل مع طلابهم، ولديه ميزات للتواصل الفعال بين الأستاذ والتلميذ.

ومعلوم أن مهمة المركز التربوي هي إنتاج الموارد الرقمية أو إتاحة موارد تعليمية مفتوحة تتمتع برخص مفتوحة تسمح بتعديلها لتتناسب مع المنهاج اللبناني، لكن المركز لم يبذل، بحسب المصادر، الجهد الكافي في هذا المجال، رغم أن شراء موارد في الواقع الحالي صعب، ومنصة من دون موارد لا قيمة لها. وبدلاً من التعاون بين المركز التربوي ووزارة التربية ومديرية الارشاد والتوجيه لإعداد هذه الموارد التي لا معنى للتعليم الرقمي من دونها، ينفجر الخلاف حول صفقة المنصة. ونتيجة رفض الوزير توقيع الصفقة، يعتبر المركز التربوي أن الوزير يعيق جاهزية العام الدراسي المقبل.

إلى ذلك، ستواجه المدرسة الرسمية تحديات، مثل عدم توفر مقاعد كافية لأعداد الطلاب النازحين إلى التعليم الرسمي، أو عدم توفر عدد معلمين كاف والمتعلمون لن تتوفر لهم الكهرباء ولا شبكة الإنترنت المدفوعة أو المجانية ولا الأجهزة اللازمة لمتابعة التعلم الرقمي، بينما الخلاف بين المركز والوزارة لا يزال حول صفقات بملايين الدولارات تصرف لشراء منصات أو موارد قد لا يتوافر في المدرسة الرسمية من يستعملها!

الموارد المتاحة عالمياً التي يمكن أن تحمّل على المنصات تقتصر على مواد العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية، ويجب أقلمتها مع المنهاج اللبناني، بينما باقي المواد مثل التاريخ والجغرافيا والتربية واللغة العربية يجب أن يبادر المركز التربوي الى إنتاجها، فلماذا لا يتصدّى لهذا الدور سريعاً؟

ومع أنّ السوق العالمية تحتوي على عدد كبير من البرامج التي تؤمن خدمات تربوية متطورة ويمكن استعمالها على «مايكروسوفت تيمز»، يطرح السؤال عن المبرر التربوي أو التقني للتمسك بمنصة أو برنامج دون غيرهما ومن دون الأخذ في الاعتبار كلفة هذا الخيار.

> **وظيفة المركز إعداد المناهج التربوية وتطويرها وليس تحديد مواعيد فتح المدارس أو إقفالها**

وبحسب مصادر مطلعة على الملف، يصرّ المركز على شراء منصة رقمية بقيمة أربعة ملايين دولار، بينما يرفض وزير التربية توقيعها. وكان المركز أطلق منصة مع موارد رقمية خلال فترة كورونا مجاناً، ولكن هذه الموارد ستصبح مدفوعة بعد حين. في المقابل، يريد الوزير استعمال ما يتيحه برنامج «مايكروسوفت تيمز» لتخفيف الكلفة، وهو برنامج تم تدريب أساتذة التعليم الرسمي عليه واستخدموه في التواصل مع طلابهم، ولديه ميزات للتواصل الفعال بين الأستاذ والتلميذ.

ومعلوم أن مهمة المركز التربوي هي التعليمية والموارد الرقمية.

وعمّا إذا كانت مرجعية المنصة التعليمية عن بعد هي مصدر هذا الخلاف، أكد المجذوب أنّه سيدقق في كل المناقصات والمعاملات، ولن يرضخ لأي ضغط، ولن يمرّر أيّ مناقصة ليس مقتنعاً بها. وقال: «في هذه الظروف الاستثنائية الصعبة، علينا الحفاظ على كل قرش، وعلينا صرف الأموال لمصلحة طلابنا من دون هدر. فيكفي لبنان ما يمر به، وهذا ما أبلغته للجميع».

فاتن الحاج

ليس جديداً النزاع على الصلاحيات والتحكم في مفاصل القرار التربوي بين رئاسة المركز التربوي ووزراء التربية، ولا سيما بالنسبة إلى المشاريع المموّلة من الجهات المانحة والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية. وقد سبق لرئيسة المركز بالتكليف ندى عويجان أن اصطدمت برفض وزير التربية السابق مروان حمادة التوقيع على قرض وهبتين من البنك الدولي للمركز بقيمة 204 ملايين دولار، ليُفرج عنها في عهد الوزير السابق أكرم شهيب مقابل تحاصص في المركز بين التيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي. اليوم، تصطدم عويجان، مرة جديدة، بموقف الوزير طارق المجذوب الذي يرفض توقيع المناقصات والعقود التي يبرمها المركز لمدة 6 أشهر بأجور مرتفعة لخبراء ومستشارين بلا عمل، ومنهم أصحاب حظوة وأقارب.

وفي بيان مفاجئ في عطلة عيد الأضحى، رفعت عويجان سقف المواجهة التي استعرت أخيراً، لتقول «إننا غير جاهزين لبدء العام الدراسي الجديد»، في تجاوز لصلاحيات المركز المعني بشكل أساسي بإعداد المناهج التربوية وتطويرها، وليس بتحديد مواعيد فتح المدارس أو إقفالها. عويجان تحدثت عن تشرذم في القرارات أدى إلى خسارة الطلاب عامهم الدراسي الماضي، سائلة: «كيف ستكون المرحلة المقبلة؟ ومن سيقود السفينة في خضمّ هذه العاصفة؟ ومن سيتحمّل المسؤولية؟ وأين نحن من الضبابية في الرؤية والتردد في المسار؟ وأين نحن من الجاهزية في اتخاذ الإجراءات السريعة والجريئة للدخول إلى عام دراسي آمن تربوياً ونفسياً وصحياً؟ وأين نحن من الأدوات والموارد التربوية، والبيئة الإلكترونية الآمنة، والمقوّمات التكنولوجية، والإدارة التربوية، والتسهيلات التشريعية اللازمة لتخطّي هذه الأزمة؟ وكيف ستفتح المدارس أبوابها في أيلول، ونحن ما زلنا نبسط ماهية التعلم عن بعد وأدواته ومستلزماته؟ ونحن ما زلنا نستخدّ بتدريب المعلمين والأهل والتلاميذ، ونعتبر أن بعض الأدوات الجزئية تحلّ المشكل؟». وطالبت بدعم منصة التعلم الرقمي، وشرعنة إنشاء «المدرسة الافتراضيّة اللبنانيّة المركزيّة» (Central Lebanese Virtual School)، وتشغيلها من خلال هيكليّة

(هيثم الموسوي)

الكرة الإنكليزية

ثمانية أندية تنافس قاريّاً

آرسنال يخلط الأوراق الأوروبية

انتهت القمة اللندنية التي جمعت تشلسي مع نظيره آرسنال، بفوز هذا الأخير (2-1) في نهائي كأس الاتحاد الإنكليزي. فوزٌ مهم أعطى المدفعجية بطاقة المشاركة في الدوري الأوروبي «من الباب الضيق». كما أعاد جدولة المقاعد الأوروبية للفرق الإنكليزية

حسين فحص

توّج آرسنال بلقبه الرابع عشر في بطولة كأس الاتحاد الإنكليزي، في مباراة حسمها الغانرز مستفيداً من التفاصيل الصغيرة. دخل الفريقان اللقاء متقلبَين بالعديد من الإصابات، ما عادل الكفّة في أغلب فترات المباراة. كانت البداية أسرع لتشلسي الذي سجّل هدف المباراة الأول في الدقيقة الخامسة عبر لاعبه المتألق أخيراً كريستيان بوليزيتش. هدف مبكر لم يُحبط من عزيمة المدفعجية، بل أعطاهم حافزاً مضاعفاً للهجوم في سبيل التعويض والعودة إلى المباراة، بعد تلقيه بطاقة صفراء ثانية) عن التعويض. التفاصيل هي التي أعطت البطولة الأولى للمدرب أرتيتا، في موسم صعب تبعاً للظروف السيئة التي عصفت بالنادي.

> يتيح فوز آرسنال بكأس الاتحاد الإنكليزي الفرصة أمام ثمانية فرق إنكليزية للعب في أوروبا الموسم المقبل

فكان لهم ما أرادوا عندما سجلوا هدف التعادل من ركلة جزاء في الدقيقة 28، عبر مهاجمه الغابوني بيير إيميريك أوباميانغ. مع بداية الشوط الثاني، خرج بوليزيتش مصاباً، ما «قتل» الجانب الهجومي لتشلسي، وتمكّن آرسنال من خطف هدف ثانٍ عن طريق أوباميانغ نفسه، صمد حتّى الدقائق الأخيرة، بعد أن عجز البلوز منقوصاً (طرد كوفاسيتش في الدقيقة 73 أنه سيتعيّن على توتنهام الذي احتل المركز السادس في الدوري هذا الموسم أن يدخل في الجولة التأهيلية الثانية من المسابقة الأوروبية، علماً أنه كان من الممكن أن يشارك مباشرةً من دور المجموعات لو فاز تشلسي في نهائي الكأس.

الأخبار السيئة لتوتنهام، كانت أشد سوءاً على نادي وولفرهامبتون الذي تقلّصت حظوظه في المشاركة الأوروبية للموسم المقبل. فوز تشلسي كان سيعطي رجال المدرب نونو سانتو بطاقة المشاركة في الجولة الثانية من التصفيات المؤهلة للدوري الأوروبي، بعد أن احتلوا المركز السابع في الدوري الإنكليزي هذا الموسم، لكنهم قد يفوّتون الآن البطاقة الأوروبية بسبب انتصار أرسنال. تبقى آمال وولفرهامبتون معلقة بفوزه في بطولة الدوري الأوروبي هذا الموسم، فإذا فاز الذئاب بالدوري الأوروبي، سوف يشاركون في دور المجموعات من دوري أبطال أوروبا لموسم 21/2020، غير أن ذلك يبدو صعباً بالنظر إلى المنافسين الموجودين في البطولة. تعادل الفريق مع أولمبياكوس (1-1) في مباراة الذهاب من دور الستة عشر الأخيرة، بانتظار مباراة الإياب على ملعب كاريسكاكي.

متأهلون سلفاً إلى البطولات الأوروبية

الطرق واضحة للمشاركة الأوروبية من بوابة المسابقات المحلية في إنكلترا. ستتأهل الفرق الأربعة الأولى في الدوري الإنكليزي الممتاز إلى دور المجموعات من دوري أبطال أوروبا، كما يضمن بطل دوري الأبطال أو الدوري الأوروبي أيضاً مكاناً في مراحل المجموعات. بالنسبة إلى تصفيات الدوري الأوروبي، هناك ثلاث طرق للتأهل، حيث يشارك في بطولة يوروباليغ كلّ من أنهى الدوري في المركز الخامس (يتأهل إلى دور المجموعات من الدوري الأوروبي)، كلّ من توج بكأس الاتحاد الإنكليزي إضافةً إلى الفائز بكأس كارابانو (يتأهل إلى الدور الثاني من تصفيات الدوري الأوروبي).

مع انتهاء الموسم الكروي الإنكليزي بتتويج ليفربول بطلاً للدوري، سيشارك «الريدز» في دور مجموعات دوري الأبطال برفقة كلٍّ من مانشستر سيتي الوصيف، مانشستر يونايتد الثالث وتشلسي الرابع. على صعيد الدوري الأوروبي، تأهل كلّ من ليستر سيتي وآرسنال إلى مرحلة المجموعات، فيما سيشارك توتنهام في الجولة التأهيلية الثانية.

ثمانية في أوروبا؟

يتيح فوز آرسنال بكأس الاتحاد الإنكليزي الفرصة أمام ثمانية فرق إنكليزية للعب في أوروبا الموسم المقبل. إذ فاز وولفرهامبتون بالدوري الأوروبي، فسوف ينضم إلى ليفربول ومانشستر سيتي ومانشستر يونايتد وتشلسي في مرحلة المجموعات من دوري أبطال أوروبا في الموسم المقبل. بناءً عليه، سيتأهل آرسنال إلى دور المجموعات للدوري الأوروبي بعد فوزه بكأس الاتحاد الإنكليزي، كما سيتأهل ليستر سيتي إلى دور المجموعات في الدوري الأوروبي باحتلاله المركز الخامس في الدوري، في حين سيتأهل توتنهام للدور الثاني من تصفيات الدوري الأوروبي باحتلاله المركز السادس في الدوري.

هو نجاح كبير بلا شك للكرة الإنكليزية التي تتطور وتتقدم يوماً بعد آخر على المستوى القاري في أوروبا، وباتت تهدّد الأندية الكبرى في القارة العجوز أخيراً.

توّج آرسنال بكأس الاتحاد على حساب تشلسي (أ ف ب)

NBA

تورونتو يؤكّد تفوّقه على ليكرز للمرة الثانية

ثبّت تورونتو رابتورز حامل لقب دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، تفوّقه على لوس أنجلوس ليكرز، أحد أبرز المرشحين لانتزاعه منه، بتغلبه عليه للمرة الثانية، في ثاني مواجهة بينهما هذا الموسم. وشهدت المباريات تسجيل لاعب اندياناـ بايسرز تي جاي وارن 53 نقطة هي الأعلى له في مسيرته، قاد من خلالها فريقه للفوز على فيلادلفيا سفنتي سيكسرز بنتيجة 127-121.

في المباراة الأولى، قاد كايل لاوري فريقه للتغلب بنتيجة 107-92 على فريق مدينة لوس أنجلوس الباحث عن استعادة موقعه بين كبار دوري الـ«إن بي إيه»، بعد غيابه في 2019-2018 عن الأدوار الإقصائية «بلاي أوف». وانهى لاوري اللقاء مع 33 نقطة و14 متابعة، بنقطة أقل من مجموع ما سجله نجما ليكرز ليبرون جيمس (20 نقطة و10 متابعات) وأنطوني ديفيس (14 نقطة)، في المباراة التي أقيمت خلف أبواب موصدة في مجمع ديزني وورلد بمدينة أورلاندو في ولاية فلوريدا، في ثالث أيام الدوري المستأنف بعد تعليقه بسبب فيروس كورونا المستجد.

وقال لاوري «في مواجهة بعض اللاعبين الرائعين، دخلنا المباراة برغبة اللعب جيداً، وقدمنا أداء جيداً».

وكانت هذه المباراة الأبرز في اليوم الثالث من استئناف منافسات الدوري، بعد تعليقها في آذار/ مارس الماضي بسبب كورونا، قبل استكمالها هذا الأسبوع وفق صيغة معدلة وبمشاركة 22 فريقاً من أصل 30 هي عدد فرق الـ«إن بي إيه».

وحقق تورونتو فوزه الثاني على ليكرز في ثاني موعد بينهما هذا الموسم، بعد تغلبه عليه بنتيجة 113-104 في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. وأقر جيمس بفرض تورونتو سطوته في مباراة الأمس، معتبراً أن على فريقه «الارتقاء والقضاء عليهم» في أي مواجهة مقبلة محتملة. «عندما تنفّذ محاولات، تُضعف الدفاع، وهذا ما لم نقم به». ونوّه مدرب ليكرز فرانك فوغل بالصلابة الدفاعية لتورونتو، والتي أبقى من خلالها لوس أنجلوس ما دون عتبة 100 نقطة للمرة الأولى في مبارياته السبع الأخيرة، بما فيها المباراة الأخيرة التي بداها تورونتو مباراة بقوة، وتقدم بنتيجة 13-صفر مع انطلاق الربع الأول. واحتاج ليكرز إلى 4:51 دقائق لتسجيل محاولته الأولى، وهي أطول فترة دون نقاط هذا الموسم. وعاد ليكرز تدريجياً وعادل الأرقام في الربع الثاني، وتقدم بفارق ست نقاط في مطلع الثالث. لكن هذا الفارق كان

> سجّل لاعب إنديانا بايسرز تي جاي وارن 53 نقطة هي الأعلى له في مسيرته

الأكبر الذي تمكن لوس أنجلوس من تحقيقه طوال المباراة، إذ عاد الفريق الكندي لفرض أفضليته في الربع الأخير الذي أمضى جيمس جزءاً منه على مقاعد البدلاء. ووسع تورونتو الفارق إلى 16 نقطة في الدقائق الأخيرة.

وجمعت المباراة بين فريقين يعدّان من أبرز المرشحين للمنافسة على اللقب. فليكرز يتصدر ترتيب المنطقة الغربية برصيد 50 فوزاً من 65 مباراة، بينما يحتل تورونتو، مع 47 فوزاً و18 خسارة، المركز الثاني في الشرقية خلف ميلووكي باكس، صاحب أفضل سجل في الدوري الموسم 2019-2020.

وكان لاوري الأفضل مع 33 نقطة و14 متابعة وست تمريرات حاسمة، بينما أضاف زميله أو جي انطوني 23 نقطة، والكاميروني باسكال سياكام 15 نقطة وتسع متابعات لصالح تورونتو. في المقابل، كان جيمس، أفضل لاعب في الدوري أربع مرات، الأبرز في ليكرز مع 20 نقطة وعشر متابعات وخمس تمريرات، بينما أضاف كايل كوزما 16 نقطة، وديفيس 14 نقطة وست متابعات.

ويخوض رابتورز هذا الموسم في غياب المساهم الأكبر بلقب 2018-2019، لاعبه السابق كواهي لينارد المنتقل إلى لوس أنجلوس كليبرز، أحد المنافسين المحتملين أيضاً على اللقب. وحقق كليبرز فوزاً كبيراً على نيو أورليانز بيليكانز بنتيجة 126-103، كان نصيب لينارد منها 24 نقطة. وعزز كليبرز مركزه الثاني في المنطقة الغربية، بعدما حقق فوزه الـ45 (مقابل 21 خسارة)، لا سيما بفضل بول جورج الذي أنهى اللقاء مع 28 نقطة، بينما ساهم ريدجي جاكسون بـ15 نقطة مع ثماني متابعات. وفي حين ضمن كليبرز تأهله إلى الأدوار الإقصائية «بلاي أوف» التي تنطلق في 17 آب/ أغسطس، لا يزال بيليكانز من ضمن المنافسين على آخر بطاقتي تأهل (من ثمان) عن المنطقة الغربية، لكنه تراجع إلى المركز الثاني عشر بعد تلقيه خسارته الـ38 في 66 مباراة. وكان أفضل مسجل لبيليكانز الكندي نيكل الكسندر-ووكر مع 15 نقطة. وتغلب إنديانا بايسرز على فيلادلفيا سفنتي سيكسرز 127 - 121، في نتيجة لن تؤثر على بطاقتي الـ«بلاي أوف» المحسومتين لفريقي المنطقة الشرقية.

لكن المباراة طبعها الأداء الكبير الذي قدمه لاعب إنديانا تي جاي وارن، بتسجيله 53 نقطة، منها تسع رميات ثلاثية (من أصل 12 محاولة). وقال اللاعب البالغ من العمر 26 عاماً «كان مجهوداً إجمالياً جيداً من الفريق، وأنا قمت بما أقوم به على أفضل وجه: وضع الكرة في السلة».

وتابع اللاعب الذي أنهى الربع الأول مع 19 نقطة من أصل 29 لفريقه «الشعور مذهل هذه بداية رائعة»، في إشارة إلى خوض الفريق مباراته الأولى بعد استئناف الموسم.

وطغى أداء وارن على ما قدمه نجم فيلادلفيا الكاميروني جويل إمبيد الذي سجل 41 نقطة و21 متابعة. إلى ذلك، تغلب ميامي هيت على دنفر ناغتس 125-105، بفضل لاعبيه جيمي باتلر وبام أديبايو اللذين سجل كل منهما 22 نقطة. وضمن ميامي رابع المنطقة الشرقية ودنفر ثالث الغربية، المشاركة أيضاً في منافسات الـ«بلاي أوف».

تغلّب ميامي هيت على دنفر ناغتس بفضل لاعبيه جيمي باتلر (22) وبام أديبايو اللذين سجل كلّ منهما 22 نقطة (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3512

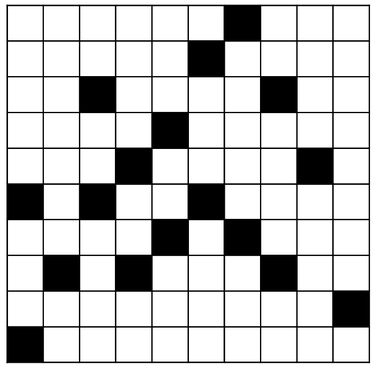

أفقيا

1- إبن الحصان – عاصمة آسيوية – 2- بحيرة في مصر – عاصمة آسيوية – 3- حُفر البئر – محمل له قيّمة كانت النساء تركب فيه على ظهر الجمال – جرذ بالإنجليزية – 4- مصرف لبناني أسسه يوسف بيدس عام 1951 تحوّل من أكبر المصارف قبل أن يشهر إفلاسه في ظروف غامضة – سكوت وصمت – 5- عائلة وزيرة خارجية أميركية سابقة – وسخ – 6- مخلوق مزعوم بين الأنس والأرواح – ثرى – 7- رقد – تعاتب – 8- للتاوه – إكليل الملك – 9- من الأثارات المهمة في مصر – 10- شاعر من أهل المدينة إشتهر بحبّ لبنى بنت الحُباب الكعبيّة يتميّز شعره في وصف الشوق والحنين

عمودياً

1- أكبر ملعب في العالم من حيث المساحة في البرازيل بني خصيصاً لنهائيات كأس العالم لكرة القدم عام 1950 – 2- خليج في كندا بالأطلسي يتجلد معظم أيام السنة – مقرّ البعثات الدبلوماسية ومحكمة العدل الدولية – 3- ضعف ورق – حوّل الكلام من لغة الى لغة أخرى – أكل الطعام – 4- مدينة جزائرية – ندم – 5- لماذا بالأجنبية – أظهر خلاف ما يضمر – 6- ثبّت الموعد – أمر خفيّ – نوع من القوارض – 7- من المكسرات – حرف جر – مقياس مساحة – 8- إله – أبو الأب أو الأم – عائلة رائد وضابط فرنسي راحل أقرّ النظام في تشاد برعيت إحدى المدن بإسمه – 9- مدينة كندية – سعل – 10- قبل اليوم – من فارق الحياة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عيش السرايا – 2- عميد – وحل – 3- نابلس – ملحا – 4- راف – بلد – 5- كانون الأول – 6- دق – زور – مزّق – 7- بيروت – 8- نمر – وبَ – 9- لير – مدريد – 10- محمد اسكندر

عمودياً

1- عِينْ – كَدَان – 2- اراق – ملح – 3- شعبان – بريم – 4- أمل فوزي – رد – 5- ليس – نورا – 6- سد – بارو – مس – 7- ملل – تودّك – 8- اولدام – برن – 9- يحجّ – وزّة – يد – 10- الأبلق – بدر

sudoku 3512

8			6	5		9		
5			4			7		8
2			9			5		
	5			3	4		9	
	7			6			8	
	4		7	2			1	
		5			1			4
1		9			6			3
		6		8	7			9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3511

7	8	9	3	5	1	6	4	2
2	5	4	6	7	9	8	1	3
6	3	1	8	2	4	7	9	5
9	2	7	1	6	8	5	3	4
3	6	5	9	4	7	2	8	1
1	4	8	2	3	5	9	7	6
8	9	6	5	1	3	4	2	7
5	7	3	4	9	2	1	6	8
4	1	2	7	8	6	3	5	9

مشاهير 3512

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان وموزع موسيقي ليبي. شارك في إنشاء فريق غنائي تحت إسم « أبناء أفريقيا « ضم عدد من المواهب الأفريقية والعربية لكنّ لم يُكتب للفريق الإستمرار

5+6+7+8+9+10 = الطريق ■ 3+1+1+4 = يميل عن الطريق ■ 2+11+6 = مقياس بحري

حله الشبكة الماضية: دونالد ترامب

إعداد نعوم مسعود

كيريوس: لن أشارك في فلاشينغ ميدوز لأجل ضحايا كورونا

أعلن الأوسترالي نيك كيريوس أنه لن يشارك في بطولة فلاشينغ ميدوز الأميركية، إحدى البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب والتي تنطلق أواخر الشهر الحالي، من أجل «مئات الآلاف الأميركيين الذين فقدوا حياتهم» بسبب فيروس كورونا المستجد.

وبات اللاعب المثير للجدل، ثاني يؤلمني في الصميم».

وتابع «لكنني أنسحب من أجل الناس، من أجل مواطني الأوستراليين، من أجل مئات الآلاف من الأميركيين الذين فقدوا حياتهم، من أجلكم جميعاً».

وتعدّ الولايات المتحدة أكثر دول العالم تأثراً بكورونا الذي تسبب بأكثر من 150 ألف وفاة فيها، مع أكثر من 4,5 ملايين إصابة.

وسبق لكيريوس (25 عاماً ومصنف 40 عالمياً) أن انتقد العديد من اللاعبين لمشاركتهم في دورات استعراضية خلال الفترة الماضية، في ظلّ توقف المنافسات الاحترافية منذ آذار/ مارس بسبب تفشي الفيروس. وطالت الانتقادات على وجه الخصوص المشاركين في دورة «أدريا تور» التي نظمها المصنف أوّل عالمياً الصربي نوفاك ديوكوفيتش في دول البلقان بحضور آلاف المشجعين ومن دون احترام صارم للشروط الصحّية أو التباعد الاجتماعي، وسجّلت خلالها إصابة أربعة لاعبين بالفيروس، يتقدمهم ديوكوفيتش والبلغاري غريغور ديميتروف.

كما انتقد قرار منظمي البطولة الأميركية، المضي قدماً في إقامتها، على رغم الظروف الصحية الراهنة.

وفي الشريط المنشور، خفف كيريوس من حدّة انتقاده للمنظمين، مقراً بالحاجة إلى مواصلة العديد من الأشخاص، مثل العاملين في المطاعم وخدمات التنظيف وغيرها، العمل من أجل نيل الرواتب. لكنه دعا اللاعبين إلى ضرورة احترام الإجراءات الصحية والوقائية لعدم المخاطرة بالتقاط العدوى أو نقلها.

وتوجه إليهم بالقول: «عليكم أن تتصرفوا وفق ما تمليه مصلحة بعضكم البعض وأن تعملوا معاً. لا يمكنكم الرقص على الطاولات، أو محاولة جمع المال في أوروبا وكسب مدخول سريع من خلال استضافة أحداث استعراضية. هذا أمر أناني. فكروا بالآخرين لمرة، هذا ما هو الفيروس عليه. لا يبالي بتصنيفكم العالمي أو قيمة أموالكم في المصارف. تصرفوا بمسؤولية».

وأبدى منظمو بطولة فلاشينغ ميدوز ثقتهم بسلامة الإجراءات التي سيتخذونها على هامش البطولة، والتي ستشمل عزل المشاركين فيها بما يشبه «الفقاعة» للحدّ من احتكاكهم مع أشخاص آخرين وتفادي التقاط العدوى.

وتوقفت نشاطات كرة المضرب الاحترافية اعتباراً من آذار/ مارس بسبب فيروس كورونا، ومن المقرّر أن تستأنف هذا الشهر من خلال دورة بالرمو الإيطالية للمحترفات (تنطلق رسمياً اليوم الاثنين)، على أن تعود منافسات المحترفين من خلال دورة سينسيناتي الأميركية التي ستقام هذا العام استثنائياً في نيويورك، اعتباراً من 22 منه، تليها مباشرة فلاشينغ ميدوز.

بات اللاعب المثير للجدل أنني مهتلك لبلاده يغيب عن البطولة المقررة في نيويورك (أ ف ب)

العراق

لا قناعة سياسيّة بتبكير الانتخابات: موعد الكاظمي نحو التأجيل؟

في أوّل أيام عيد الأضحى، حدّد مصطفى الكاظمي السادس من حزيران/ يونيو 2021 موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية المبكرة، خطوةٌ أراد بها رئيس الوزراء ترجمة أحد أبرز وعوده إلى إجراء عملي، لكنْ دون ذلك طريق طويلة لا يبدو سلوكها يسيراً في ظلّ تسيّد النادي السياسي قناعة بلا جدوى تبكير الانتخابات

يهتف القانون الانتخابي الجديد تمثيلاً للوجوه الشابة والمنبثقة من حراك تشرين الأول/ أكتوبر الماضي (أ ف ب)

أواخر الأسبوع الماضي، وفي كلمته المتلفزة التي وجّهها إلى العراقيين، حدّد رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، موعد إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة في السادس من حزيران/ يونيو 2021. بين هذا الموعد، والآخر الذي ضربه سلفه عادل عبد المهدي حوالى 6 أشهر؛ إذ سبق وأن أعلن الأخير الـ21 من كانون الأول/ ديسمبر من العام الجاري موعداً للانتخابات، في رسالة وجّهها إلى البرلمان العراقي منتصف الشتاء الماضي. ويُعدّ إعلان الكاظمي خطوة

> على البرلمان إنجاز الملحق الخاص بالقانون الانتخابي والذي يحسم الكثير من التفاصيل العالقة

جديدة على طريق محاولاته تطبيق برنامجه الوزاري وترجمته إلى مشاريع عملية، وهو الذي يرنو إلى وسم عهده بـ«عهد العمل... لا الشعارات»، وفق ما يُنقل عنه. كما تنسجم دعوته مع توجيهات «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني)، والتي كانت طالبت مطلع كانون الأول/ ديسمبر الماضي بانتخابات مبكرة، وإحالة القرارات البرلمانية «الخلافية» والية تنفيذها إلى البرلمان المقبل، ومنها القرار الذي ألزم الحكومة الاتحادية بجدولة انسحاب القوات الأجنبية المنتشرة في العراق.

وقوبل إعلان الكاظمي بكثير من الترحيب والإشادة من قِبَل الأحزاب والقوى السياسية التقليدية، على الرغم من أن القانون الانتخابي الجديد يمنح فرصة التمثّل للقوى والوجوه الوليدة والمنبثقة من حراك تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بما يمهّد - بحسب البعض - لإنتاج طبقة سياسية جديدة. لكن ذلك لا يمنع مصادر سياسية مختلفة من التأكيد أن «الانتخابات المبكرة ستنتج مجدّداً الطبقة ذاتها، ولكن باختلافات بسيطة، مع صعود بعض الوجوه الشابة والمستقلّة، والتي سرعان ما ستلتحق بركب كتل الأحزاب والقوى».

وفي مقابل المواقف المُرحّبة، برزت أصوات عدّت خطوة الكاظمي هروباً إلى الأمام، وشراءً للمزيد من الوقت. ويرى هؤلاء، المحسوبون بمعظمهم على «الحشد الشعبي» والمعارضون لرئيس الوزراء، في الدعوة إلى انتخابات مبكرة محاولة لتحقيق إنجاز «ولو بالاسم»؛ إذ أن الكاظمي لم يحقّق - بحسبهم - أيّ «إنجاز جدّي» طوال الفترة الماضية (3 أشهر)، في وقت تعيش فيه البلاد على صفيح ساخن من الأزمات السياسية والمالية والصحية. ويشكّك المعارضون في قدرة الحكومة ورئيسها وحتى مؤسسات الدولة على إجراء الانتخابات في موعدها المحدّد، معتبرين أنه «لسبب ما ستؤجّل حتى أيّار/ مايو 2022» (الموعد الدوري لإجراء الانتخابات التشريعية).

وبين الرأيين، ثمة إشكاليات - وفق مصادر قانونية وسياسية عدّة - تفرض على الكاظمي إيجاد حلول سريعة لإجراء الانتخابات في موعدها:

1- استكمال التحضيرات اللوجستية الخاصة بـ«المفوضية العليا المستقلّة للانتخابات».

2- إجراء مسح سكّاني دقيق يساهم في إعادة رسم الدوائر الانتخابية ومتعلّقاتها المختلفة.

3- إنجاز البرلمان للملحق الخاص بالقانون الانتخابي المُقرّ مطلع العام الجاري، والذي يحسم الكثير من التفاصيل العالقة لجهة الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد وآلية احتساب الأصوات.

4- الحسم الدستوري لإشكالية «الكتلة البرلمانية الأكبر»، والموكلة إليها تسمية رئيس الوزراء، تجنّباً لسيناريوات سابقة.

5- أما النقطة الخامسة، فهي ضرورة قيام البرلمان بحلّ نفسه تمهيداً لإجراء الانتخابات، وفق ما ينصّ عليه الدستور. وفي هذا الإطار، يسود اعتقاد بأن الكتل (ومن خلفها الأحزاب والقوى) لن تجرؤ على اتخاذ ذلك القرار تمسّكاً بمكتسباتها، بل ستسعى إلى خلق مشكلات وذرائع مختلفة لعرقلة إجراء الانتخابات في موعدها، وتأجيلها تالياً، انطلاقاً من قناعة بـ«أن الحلّ هو الانتخابات الدورية، وما من مسوّغ لانتخابات مبكرة عند أيّ منعطف/ ظرف تمرّ به البلاد».

في المحصّلة، يبدو أن طريقاً طويلة لا تزال أمام تحويل دعوة الكاظمي إلى خطوات عملياتية، إن استطاعت أصلاً سلوك سبيلها إلى التنفيذ. وفي كلتا الحالتين، ثمة من يرى أن رئيس الوزراء سيكون رابحاً؛ على اعتبار أنه حدّد موعداً للانتخابات التزاماً ببرنامجه، فإن أُجريت سيخرج بطلاً في نظر كثيرين، وإن لا سيبقى في منصبه عاماً آخر.

(الأخبار)

سوريا

القطاع الصحّي بمواجهة «كورونا»: تراخٍ وإهمال... فوق الحصار

إلى جانب تداعيات الحصار الذي يحول دون استيراد الأدوية والمواد التي يحتاج إليها القطاع الصحي لمواجهة تفشّي فيروس «كورونا»، يأتي الإهمال والتراخي، اللذان يضربان معظم مرافق القطاع، ليضاعفا المخاطر المحدقة بالسوريين

دمشق - **الحسناء عدره**

قبل يومين، جدّدت وزارة الصحة السورية تشديدها على ضرورة «التزام مواطنيها بالإجراءات الوقائية خلال عطلة عيد الأضحى لمنع انتشار العدوى، في ظلّ ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كورونا»، المناشدة الحكومية، مصحوبة بالتنبيه مجدّداً إلى أن «الأعداد المعلنة (780 إصابة و23 وفاة) هي للحالات التي أُثبتت نتيجتها بالفحص المخبري PCR فقط» (إذ إن هناك حالات لا عرضية)، أعادت تسليط الضوء على إمكانيات القطاع الصحّي السوري الذي يعاني من آثار الحرب، بالإضافة إلى العقوبات الغربية والأميركية التي تطاول عمليات الاستيراد التي يحتاج إليها القطاع. وفي ظلّ عجز المستشفيات عن استقبال أعداد أكبر من المصابين الذين يحتاجون إلى عناية طبية، أعلنت وزارة الصحة تخصيصها خطّاً ساخناً لتلبية حاجات المصابين، و«تقديم العلاج المناسب لهم عن بعد». وإزاء التهويل الحكومي على «وعي» المواطنين في الحدّ من انتشار الفيروس، تمثّلت مواقع التواصل الاجتماعي بمنشورات ساخرة من شعار وزارة الصحة: «وعيك أمانك». وفي هذا الإطار، يقول أحد الناشطين إنه «حتى وقت حدي بيتّصل عرّاقمكن بتسكروا بوشو»، فيما يخاطب ناشط آخر الوزارة بالقول: «استبدلوه بالخط البارد»، في إشارة إلى بطء الاستجابة أو انعدامها أحياناً عبر الخطّ الساخن. وكانت «الصحة» دعت المواطنين إلى «عدم التردّد في الاتصال بالخطّ الساخن وطلب المساعدة للحصول على العناية اللازمة».

كذلك، ترتسم الكثير من التساؤلات حول جدّية الإجراءات الحكومية لمواجهة تفشّي الفيروس، ومن بينها إجراءات التعقيم التي تقول وزارة الصحة إنها متّبعة في المشافي، فيما الواقع يشير إلى أنها لا تزال قاصرة على الأرض، بل «هي مجرّد تصريحات جوفاء»، كما يقول أحد الأطبّاء العاملين في المستشفيات الحكومية، والذي تحفّظ عن ذكر اسمه. ويضيف الطبيب أن «كلّ ما تصرّح به وزارة الصحة حول التعقيم في المستشفيات العامة والخاصة بعيد عن الحقيقة، إذ لم يعد أحد يبالي بالتعقيم بالقدر الكافي، فلم يعد بوسع الكوادر الطبية السيطرة على أعداد المشتبه في إصابتهم التي تأتيهم يومياً، ما يجعل فرص التعقيم ونوعيته تتدنّى مع وصول كلّ مريض».

تتفق المواطنة السورية، ندى الكريم، مع الحديث المتقدّم، مشتكية حالة الإهمال التي عاينتها خلال زيارتها أحد المستشفيات الحكومية، حيث تفتقر كلّ أقسام المستشفى إلى أدنى إجراءات الوقاية كارتداء الكمامات مثلاً، وصولاً إلى التعقيم المتواصل تحاشياً لانتشار العدوى. تقول ندى: «رأيت بعينيّ الاستهتار الحاصل، فمعظم طاقم الممرضين لا يرتدون القفازات، ولا يعقّمون مكان جلوس المريض السابق، ما يعرّض المريض الجديد لخطر العدوى، بل ويتذمّرون في حال وُجّهت إليهم ملاحظة بضرورة التعقيم وكأن الفيروس مزحة طريفة».

بدورها، تتحدّث المواطنة سهى عمران، المقيمة في العاصمة، عن مشاهدتها موظفة في أحد المخابز الشهيرة في دمشق، «كانت تعمل من دون ارتداء الكمامة مع العلم أنها كانت تعاني من السعال والعطس». شاب آخر يضيف صورة مؤلمة ثالثة إلى المشهد المأساوي: «في أحد المستشفيات الحكومية، لم يتكبّد الممرّضون عناء تبديل ملاءة سرير استلقت عليه سيدة خمسينية تعاني من مرض السكري، بعد أن جلس عليه مريض سابق خرج للتوّ كانت تظهر عليه أعراض كوفيد 19 من دون تطهيره، حتى إنهم لم يعقموا أسطوانة الأوكسجين التي استخدمها المريض المشتبه في إصابته، لتضعها الممرّضة، من دون أيّ شعور بالمسؤولية، على وجه المرأة».

> يوجد في عموم سوريا 800 جهاز تنفس اصطناعي فقط

في المقابل، ينفي أحد الممرّضين في مستشفى الأسد الجامعي، والذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، صحة تلك الشكاوى، مؤكداً أن «عمليات التعقيم تتمّ يومياً بمعدّل 4 مرّات بوجود المريض، وعقب انتهاء أي إجراء طبي يُنفّذ». ويوضح الممرّض أن «هناك عمالاً تابعين لشركة تعقيم يتولون تعقيم أرضيات وأسطح المشفى، بالإضافة إلى تعقيم الغرف والأدوات ولباس العاملين عقب كلّ إجراء طبي (...) فالكادر يخشى على حياته بالدرجة الأولى، ثم يخاف أن ينقل العدوى إلى أسرته».

من جهة أخرى، تظهر الأرقام وجود قرابة 25 ألف سرير فقط، موزّعة ما بين المشافي والفرق والمراكز الطبية، جاهزة لتقديم الرعاية للمصابين بفيروس كورونا. وعلى سبيل المثال، يمتلك مستشفى الأسد الجامعي، وهو من أكبر مستشفيات سوريا، نحو 24 سرير عناية فائقة، و30 سريراً عادياً. كما يمكن مضاعفة هذا العدد إذا ما تمّ قبول 4 مرضى في غرف رباعية، ومريضين في الثنائية. أما حالياً، فيُسمح بمريضين فقط في الرباعية، مقابل واحد في الثنائية، للحفاظ على مسافة التباعد الجسدي بين المرضى، بينما لا يتجاوز عدد أجهزة التنفس الاصطناعي في المستشفى 42 جهازاً، من أصل حوالى 800 جهاز في عموم سوريا، وذلك بحسب مصادر موثوقة تحدّثت إليها «الأخبار». أما بخصوص الأدوية، فتلفت المصادر نفسها إلى أن «الأدوية التي تندرج ضمن بروتوكول العلاج لمرضى فيروس كورونا، هي سيتاميل وريدي وبكسون ومضادّات حيوية وتلك التي تُعطى عبر الوريد»، على أن يكون استقدام الكميات وفقاً لمعدّل الصرف، بينما «المستشفى غير مزوّد بأقراص فيتاميني D وC، المطلوبين استحباباً في إطار علاج المصابين بالفيروس».

حالة الإهمال والتراخي تطاول كلّ أقسام المستشفيات والمختبرات العامة والخاصة (أ ف ب)

تحليل إخباري

اتّساع الهوّة لا يعني الحرب الأهلية: مبالغات الصراع السياسيّ في إسرائيل

يحيى دبوق

يبدو الحديث في تل أبيب عن الاقتتال الداخلي بين المكوّنات اليهودية للدولة العبرية لافتاً وجديراً بالمراقبة. وهو حديثٌ لا يقتصر على تقارير وتعليقات في وسائل الإعلام، بل بات يجري على ألسنة مسؤولين إسرائيليين مختلفي الميول والانتماءات السياسية. من بين هؤلاء الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، الذي حذّر مراراً في الآونة الأخيرة من أعمال العنف التي من شأنها التسبّب بالفوضى وزوال الدولة «التي نعرفها». تحذيراتٌ جاءت أيضاً على لسان وزير الأمن، بني غانتس، الذي شدّد، بدوره، في أكثر من مناسبة، على ضرورة تفادي الحرب الأهلية عبر نزع فتيل تفجيرها، فيما كانت لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو نفسه تعبيرات دالّة على خشيته من الفوضى والعنف في الشارع.

هذه التحذيرات باتت تتسيّد أيضاً وسائل الإعلام المتماهية مع هوياتها السياسية، وإن كان أكثرها جدّية ينبه إلى أن الخلافات التي تنمّ تغذيتها من الموالاة والمعارضة على السواء تدفع نحو مسار تصاعدي من العنف في الميدان، من شأنه أن يفضي إلى شكل من أشكال الحرب والاقتتال الداخلي. وتعزّز الكلام عن تلك الاحتمالات مع التظاهرات التي تشهدها إسرائيل ضدّ نتنياهو، والموصوفة بميينياً على أنها تظاهرات «اليسار الحاقد» المفرّط بأرض إسرائيل، فيما يدعمها اليسار على اعتبار نتنياهو أحد أهمّ رموز اليمين الفاسد الذي يقامر بأمن إسرائيل.

على أن تظاهرات آلاف الإسرائيليين ضدّ نتنياهو بأشكال عنيفة نسبياً، وكذلك التحرّشات اليمينية بهم، لا تُعدّ دليلاً على قرب وقوع حرب داخلية إسرائيلية. وما التحذيرات المتصاعدة في هذا الإطار، والتي تبدو مبالغاً فيها، إلا واحدة من تجلّيات تبادل إلقاء اللوم بين الأطراف السياسيين في التسبّب بكوارث للدولة العبرية، وإن كانت التظاهرات في ذاتها مؤشّراً إلى أن الهوّة بين المكوّنات الإسرائيلية آخذة بالاتساع قياساً بما مضى.

في الخلفية، يبدو المشهد في إسرائيل متداخلاً ومشوّشاً، على رغم أنه في الواقع امتداد لأزمة نتنياهو نفسه الذي يتمسّك بكرسي رئاسة الحكومة، ويسعى جاهداً - إلى جانب تحالفه مع اليمين الديني - إلى تعطيل عمل المحكمة العليا، وإن على حساب المصلحة العامة - ظلاله، بما يعيد الطريق أمام عملية تداول السلطة كما كانت في الماضي، بعدما رست طويلاً على نتنياهو

> تملك إسرائيل الدولة أدوات فرملة الاقتتال الداخلي إن لامس حدّ التهديد الفعلي

إلى تفادي محاكمته في ملفات فساد ورشى. في المقابل، يجتهد خصومه السياسيون - الذين يوصفون خطأ بالمسار - في إسقاطه والتخلّص من تداول السلطة كما كانت في الماضي، بعدما رست طويلاً على نتنياهو واعتاظم يوماً بعد يوم، من دون وجود منافس حقيقي له، سواء في معسكر اليمين أو في خارجه.

وفي هذا السياق، تظهر الاحتجاجات - الواسعة نسبياً - في المدن الإسرائيلية كأسلوب آخر من أساليب خصوم نتنياهو لإحراجه فإخراجه من الحكم، بعدما ثبتت قدرته الهائلة على مواجهة الأساليب التقليدية لإسقاطه - وإن كانت قانونية -، عبر تطويع النصوص والتسويف في تنفيذها والاحتيال عليها والقفز فوقها، وكذلك في ما يتعلق بالأعراف التي كان يتمسّك بها مَن سبقوه في المنصب، إلى حدّ أنه تجاوز حتى الآن قطوع اتهامه وبدء محاكمته، من دون أن يتزحزح عن منصبه.

وإن كان مشهد التظاهر ضدّ نتنياهو يتعاظم يوماً بعد يوم، ويُعمَل على تغذيته من قِبَل خصوم الرجل السياسيين، إلا أن رئيس الوزراء - وكما هي عادته - اشتغل على تحويل التهديد إلى فرصة، إذ، وبدل الاستسلام لإرادة المتظاهرين بتنحّيه عن السلطة، سعى إلى تصوير الاحتجاجات على أنها مُوجّهة من اليسار ضدّ رمز اليمين، أي هو نفسه، ما يكفل له تأييد نصف الإسرائيليين - بل وأكثر - لبقائه. ومن هنا، اعتبر نتنياهو التظاهرات نوعاً من التحريض على اغتياله وعائلته، وشبّه نفسه برئيس الحكومة السابق إسحاق رابين، الذي اغتيل على خلفية تحريض يميني ضدّه. وهي السردية التي يرفضها المتظاهرون وداعموهم، ويرون فيها نوعاً من التحايل على الواقع ومحاولة لإفراغ تحرّكهم من فاعليته وتأثيره. وفي هذا الإطار، رأت صحيفة «هآرتس» أن الفرق بين رابين ونتنياهو هائل: فالأول لم يعمد إلى تظهير نفسه ضحية لكنه انتهى إلى ذلك المصير؛ فيما نتنياهو يجهد ليصوّر نفسه ضحية، ليست في الواقع إلا الجمهور الإسرائيلي نفسه.

بناءً على ما تقدّم، يبدو التظاهر تعبيراً عن رفض نتنياهو من قِبَل شريحة إسرائيلية وازنة، يئست من إمكانية إسقاطه عبر الطرق التقليدية، ومن بينها اتهامه بارتكاب جرائم. في المقابل، يرفض نتنياهو الإملاء عبر الشارع، ويواصل محاولاته إفراغ التظاهرات من مضمونها، تماماً مثلما فعل حيال العديد من القضايا التي واجهته في السنوات الأخيرة. لكن، يبقى السؤال: هل يمكن أن يتسبّب استمرار التظاهرات بمواجهات عنيفة يبادر إليها اليمين؟ وهل يؤدّي التحريض على إكمال المواجهة من قِبَل خصوم نتنياهو إلى المسّ بالأخير مثلما حصل لرابين؟ وهل أيّ من السيناريوهات المتقدّمة يمكن أن يدفع في اتجاه شكل من أشكال اقتتال داخلي؟

الأسئلة كثيرة، وفرضياتها لا تخرج عن دائرة المعقولية النسبية. لكن مما يتبدّى إلى الآن، يبقى الحديث عن الحرب الأهلية مدار استخدام اتهامي بين المتنافسين، لأن حرباً كهذه تبدو بعيدة جدّاً، وخصوصاً أن إسرائيل الدولة تملك أدوات فرملتها إن لامست حدّ التهديد الفعلي. وهذا التوصيف يبقى سارياً حتى وإن تطوّرت الأمور سلباً إلى حدّ تصاعد أعمال العنف المتضادّ في الشارع.

نتنياهو مجدّداً: أنا ضحية مؤامرة

تطرّق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمس، في مستهلّ جلسة الحكومة، إلى التظاهرات المتواصلة ضدّه في أكثر من مدينة، متّهماً المتظاهرين بمحاولة الدوس على الديمقراطية والتحريض على العنف والفوضى. كما اتّهم معظم وسائل الإعلام بأنها لا تنقل الوقائع بموضوعية، بل تعمل على تأجيجها. وإذ قال إنه يدين العنف بكلّ صوره، توعّد بأنه لن يتسامح مع أيّ مظهر من مظاهره أو التهديد به من أيّ جهة كانت وضدّ أيّ شخص كان.

وفيما ألمح إلى أصوات تحرّض على الإضرار به من دون تفاصيل، ذكر الصحافي الإسرائيلي، عميت سيغل، المقرّب منه، أن رئيس الحكومة مقتنع بأن هناك من سيحاول اغتياله وعائلته، و«هو يتجوّل مع هذا الشعور، ومن يتحدّث معه يسمع منه إشارات حول ذلك». وكيفما اتفق، يبدو أن نتنياهو يعمل على توظيف التظاهر ضدّه لتظهير نفسه ضحية مؤامرة من اليسار، وهو ما ينجح فيه إلى الآن.

في المقابل، رأى رئيس المعارضة في الكنيست، يائير لابيد، أن نتنياهو يعيش حالة هستيريا نتيجة التظاهرات ضدّه، معتبراً أن التظاهر حقّ أساسي لأيّ إسرائيلي وليس حراكاً ضدّ الديمقراطية. ولفت لابيد إلى أن التظاهرات تنمو وتتعاظم، مضيفاً أنها نتيجة إخفاق نتنياهو في إدارة الأزمة الصحية والفشل في التعامل مع البطالة وضائقة الإسرائيليين، إذ أن «رئيس الحكومة مشغول عن كلّ ذلك بمزايا الضريبية وملفاته الجنائية».

تقرير لا يتردّد البعض في وصف الأزمة الاقتصادية التي تشهدها الولايات المتحدة الأميركية حالياً بأنها «الانهيار الاقتصادي الأكبر» في تاريخ البلاد. توصيفٌ تدعمه الأرقام التي تنحو جميعها في اتجاه الانكماش، بفعل تفشّي فيروس «كورونا» وما رافقه من سوء إدارة لهذا الوباء

نحو انكماش بمقدار الثلث
أكبر انهيار اقتصاديّ في تاريخ أميركا

سمير طاهر

لم يعد مختلَفاً عليه أن الولايات المتحدة تشهد، اليوم، أكبر انهيار اقتصادي في تاريخها، دفع وزارة التجارة إلى مصارحة السكّان بالثمن الباهظ الذي يتعيّن عليهم دفعه جرّاء تداعيات انتشار فيروس «كورونا». بحسب الأرقام والمعطيات، يدخل الاقتصاد

> المفارقة أن الصين كانت تحقّق صعوداً بالتزامن مع الهبوط الاقتصادي الأميركي

الأميركي مرحلة انكماش شديد؛ إذ، وخلال الربع الثاني من هذا العام، انخفض الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 9,5 في المئة، وهو ما يعادل 32,9 في المئة محسوباً على أساس سنوي. وإذا استمرّ الانهيار على هذه الوتيرة خلال عام واحد، فسيعني ذلك أن الناتج المحلّي سينكمش بمقدار الثلث، في أكبر انهيار اقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة، منذ أن بدأ إصدار التقارير الفصلية عام 1947. وهو انهيارٌ لن يكون أسوأ منذ الأزمة المالية عام 2008 فحسب، بل وحتى من الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

في غضون بضعة أشهر فقط، خسر الرئيس الحالي، دونالد ترامب، أكبر بطاقة رابحة لديه في الطريق إلى انتخابات 2020: النموّ والوظائف. خسارةٌ تُضاعف وطأتَها في الدوائر السياسية حقيقةُ أن الصين، الشبح الذي يرعب الدولة العميقة في الولايات المتحدة، كانت تحقّق صعوداً بالتزامن مع الهبوط الاقتصادي الأميركي. ففي الربع الثاني من هذه السنة، حين كان الاقتصاد الأميركي ينخفض بما يقارب العشرة في المئة، كان الاقتصاد الصيني يحقّق نمواً بنسبة 3,2 في المئة متعافياً من انخفاض الربع الأول.

وسُجّلت نقطة التحوّل في الاقتصاد الأميركي خلال الربع الأول من العام الحالي، بعد صعود طويل دام أحد عشر عاماً. ففي نيسان / أبريل الماضي، اختفت 20 مليون وظيفة من سوق العمل، عندما أغلقت شركات أبوابها واضطرّ الناس إلى البقاء في المنازل لتجنّب العدوى. وعلى رغم أن سوق العمل استعاد جزءاً بسيطاً من نشاطه في وقت لاحق، إلا أنه لا تزال هناك 15 مليون وظيفة مفقودة، بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع قبل الوباء.

ربّما من غير المرجّح أن يستمرّ تهاوي الاقتصاد بالوتيرة نفسها خلال بقية السنة، إلا أن ثمة علامة استفهام كبيرة متصلة بتأثيرات انتشار «كوفيد - 19» على الأعمال والاستثمار في الولايات المتحدة، وفقاً لتقرير صدر أخيراً عن وزارة العمل الأميركية، فإن الاتجاه الإيجابي للمؤشر الاقتصادي قد انقطع، وخلال الأسبوعين الأخيرين تزايدت بشكل ملحوظ أعداد الأميركيين المطالبين بتعويض عن البطالة.

ويحذّر كثير من الخبراء، اليوم، من أن عملية إعادة تأهيل الاقتصاد تجري بشكل أسوأ من المتوقّع. ويقول بن هرزون، كبير الاقتصاديين في شركة «آي آتش أس ماركت» العالمية للاستشارات، في تصريح إلى صحيفة «لوس أنجلس تايمز»، إنه «على الرغم من أن أشياء قد تحسّنت كثيراً، وأخذتنا إلى حيث نحن الآن، فلا يبدو أنها ستتحسّن أكثر من ذلك».

ما بين نيسان / أبريل وحزيران / يونيو، انخفض الاستهلاك الخاص - الذي هو محرّك الاقتصاد الأميركي - بنسبة 34,6 في المئة. وهو مؤشّر تضاف إليه دلائل كثيرة على أن الانتعاش قد تباطأ، وذلك عندما اهتزّت ولايات عدّة، وخصوصاً في الغرب والجنوب، بموجة جديدة من الوباء في أواخر حزيران / يونيو، وطوال تموز / يوليو. وفي السياق، قال مدير البنك المركزي الأميركي، جيروم باول، أخيراً، إنه يبدو وكأنّ الأميركيين يستخدمون بطاقات الائتمان بشكل أقلّ، كما أن زياراتهم إلى المطاعم ومحطّات البنزين وصالونات التجميل قد قلّت بالمقارنة مع أوائل الصيف، «بشكل عام، تشير الأرقام إلى تباطؤ التعافي»، بحسب باول.

على أن تضرّر الولايات المتحدة بشدة من الهبوط الاقتصادي لا يعني أن الصدمة قد أصابت جميع الأميركيين بالدرجة نفسها. وفقاً لبيبت أن بوفينو، كبيرة الاقتصاديين في وكالة «ستاندارد آند بورز» العالمية، فإن «كثيرين يجدون أنفسهم في أوضاع أسوأ بكثير من غيرهم»، كما قالت بوفينو في حديث إلى صحيفة «واشنطن بوست». وفي الفترة ما بين آذار / مارس وحزيران / يونيو، زادت ثروات أغنى خمسة مليارديرات في أميركا (جيف بيزوس، بيل غيتس، مارك زوكربيرغ، وارنر بوفيت، لاري إليسون) بمقدار 101,7 مليار دولار؛ فيما في الفترة نفسها فقد حوالى 50 مليون أميركي أعمالهم.

من نيسان إلى حزيران انخفض الاستهلاك الخاص الذي هو محرّك الاقتصاد بنسبة 34,6 في المئة (أ ف ب)

تقرير

رفض جمهوري - ديموقراطي لاقتراح ترامب تأجيل الانتخابات

طرح دونالد ترامب، الخميس، وللمرة الأولى، إمكانية تأجيل انتخابات 2020، متحدثاً من دون أي أدلّة عن مخاطر تزوير على صلة بأزمة جائحة «كورونا». وبعد مواجهته برفض من قبل الجمهوريين، أعلن البيت الأبيض، أمس، أنّ الانتخابات ستجري في موعدها

لم يكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب يطرح فكرة تأجيل الانتخابات، حتّى قابلته الانتقادات من كلّ حدب وصوب، كان أولها من قبل أعضاء الحزب الجمهوري، الذين أعربوا عن رفضهم التامّ لمجرّد التلميح إلى الأمر. وبعد بضع دقائق من الإعلان عن انخفاض تاريخي في الناتج المحلّي الإجمالي للولايات المتحدة في الربع الثاني بنسبة 32,9%، كتب ترامب تغريدته التي يثير فيها مثل هذا الاحتمال. ويأتي ذلك، أيضاً، بينما تجاوزت الولايات المتحدة عتبة 153 ألف وفاة بوباء «كوفيد ـ 19»، وفي وقت يفيد فيه متوسط استطلاعات الرأي الوطنية، الذي وضعه موقع «ريل كلير بوليتيكس»، بتقدّم جو بايدن منذ أكثر من ستة أسابيع على دونالد ترامب بثمان إلى 10 نقاط مئوية. وما يمكن أن يثير مخاوف ترامب بشكل أكبر، هو أنه منذ عام 1980، فاز جميع المرشحين الذين حظوا بمثل هذا الفارق الكبير في مثل هذه المرحلة، باستثناء واحد هو الديموقراطي مايكل دوكاكيس، الذي هزمه جورج بوش في عام 1988.

وسأل ترامب في تغريدته عن إمكانية «تأجيل الانتخابات إلى أن يتمكّن الناس من التصويت بشكل مناسب وبسلام وأمان؟». وأضاف: «بالتصويت العام عبر البريد ستكون 2020 الانتخابات الأقل دقة والأكثر تزويراً في التاريخ. ستشكل إحراجاً كبيراً للولايات المتحدة».

بموجب الدستور لا يملك الرئيس سلطة البتّ في تأجيل الانتخابات الرئاسية (أ ف ب)

من يملك صلاحيات التأجيل؟

ولكن بموجب دستور الولايات المتحدة، لا يملك الرئيس سلطة بتّ تأجيل الانتخابات الرئاسية. وبما أنّ موعدها محدّد بموجب قانون فدرالي (3 تشرين الثاني/ نوفمبر)، لا يمكن إلا للكونغرس وحده اتخاذ مبادرة في هذا الصدد. ونقلت وسائل إعلام أميركية عن خبراء دستوريين قولهم إنّ أي تغيير للموعد من جانب الكونغرس لتأجيل الانتخابات حتى عام 2021، سيتطلّب أيضاً إجراء تعديل دستوري. فقد حدد الكونغرس الأميركي، عام 1845، بشكل واضح وجلي، أنّ الرئيس يتم انتخابه كل أربع سنوات، يوم الثلاثاء الذي يلي أول يوم اثنين من شهر نوفمبر/ تشرين الأول. وبينما يذهب البعض إلى الإشارة إلى إمكانية إعلان «حالة الطوارئ»، يشير الخبراء الدستوريون إلى أن هناك قواعد خاصة لذلك. فحتّى في تلك الحالة، لن يتمكّن ترامب من تغيير قانون الانتخابات بمفرده، ذلك أنّ لوائح الطوارئ تعالج في معظمها كيفية قيام الرئيس بتوزيع الأموال والمساعدات. ولتأجيل الانتخابات، سيكون في حاجة إلى موافقة الكونغرس، حتى في ظل أقصى ظروف الطوارئ.

الجمهوريون أول الرافضين

وبينما عاد البيت الأبيض وأعلن، أمس، على لسان كبير موظفيه مارك ميدوز، أنّ الانتخابات ستجري في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر، فإن مجرّد ذكر ترامب لفرضية تأجيلها، قد يسهم في إثارة الشكوك حول شرعيتها ضمن قاعدته الانتخابية، ولا سيما أنه كان قد سُئل، قبل عشرة أيام، عمّا إذا كان سيقبل بنتائج الانتخابات، فتهرّب من الإجابة، قائلاً ببساطة: «سوف أرى». وترغب ولايات أميركية عديدة في تيسير التصويت عن طريق البريد من أجل الحد من انتشار الوباء قدر الإمكان. وقد سمح الكثير منها بنظام التصويت هذا لسنوات، ولم تبلّغ أي دراسة جادة حتى الآن عن أي مشكلات رئيسية، باستثناء عدد قليل من الحوادث المعزولة. ولكن منذ عدة أسابيع، بلوّح دونالد ترامب، الذي تبدو استطلاعات الرأي غير مواتية له، بشبح تزوير كبير. وقد دفعت تعليقاته حول هذا الموضوع موقع «تويتر» إلى تصنيف إحدى تغريداته لأول مرة على أنها مضلّلة في نهاية أيار/ مايو.

ويأتي إعلان البيت الأبيض في سبيل تبديد أي توتّر بين الرئيس والجمهوريين، ولا سيما أنه لم يكد ترامب ينشر تغريدته الأخيرة، التي تضمّنت اقتراحه تأجيل الانتخابات، حتّى اصطدم باعتراض كامل من قبل سياسيين جمهوريين بارزين. ورفض الفكرة زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، وزعيم الأقلية في مجلس النواب، كيفين مكارثي. وشدّد ماكونيل على أنه لم يحدث من قبل تأجيل انتخابات رئاسية أميركية. وفي حديث إلى محطة كنتاكي المحلية، قال: «سنحرص على أن تكون هكذا هي الحال من جديد في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني». وقد تردّد ذلك على لسان مكارثي، الذي قال: «لم يسبق لنا على الإطلاق في تاريخ الانتخابات الفدرالية تأجيلها، علينا أن نمضي قدماً في انتخاباتنا». بدوره، رأى السيناتور لينزي غراهام، حليف ترامب، أنّ التأجيل «ليس فكرة جيدة».

> تفيد استطلاعات الرأي بتقدّم بايدن على ترامب بثماني نقاط مئوية إلى 10 نقاط

من جهتها، أكّدت رئيسة لجنة الانتخابات الفدرالية الأميركية، إلين وينترواب، أنّ ترامب لا يملك سلطة تغيير موعد الانتخابات. وأضافت: «ولا ينبغي تغيير موعدها»، داعية إلى تعزيز تمويل الولايات حتى تتمكّن من إدارة «الانتخابات بطريقة آمنة يريدها جميع الأميركيين».

وهبّ الديموقراطيون أيضاً لرفض مقترح ترامب، فقالت النائبة زوي لوفغرين إن الموعد لن يتغيّر كي يناسب ترامب. وأضافت في بيان: «لن نفكّر في عمل ذلك تحت أي ظرف من الظروف للتكيّف مع رد فعل الرئيس غير المناسب والعشوائي على جائحة كورونا، أو إعطاء مصداقية للأكاذيب والمعلومات الخاطئة التي ينشرها عن الطريقة التي يمكن بها للأميركيين الإدلاء بأصواتهم بأمان».

(الأخبار)

كورونا

روسيا تستعد لحملة تلقيح كبرى

علي عواد

يبدو العالم في سباق لإنتاج لقاح ضدّ فيروس «كورونا»، الذي تقوم 25 شركة عالمية اليوم بتجربة لقاحات على البشر لمواجهته. القصة، هنا، لم تعد من أجل حماية الناس من المرض والموت فقط، بل وأيضاً مصير دول واقتصادات كبرى باتت في خطر جدي. الولايات المتحدة على سبيل المثال، شهد الناتج المحلي الإجمالي لديها هبوطاً تاريخياً بنسبة 32.9% بالمعدل السنوي، وهو المقياس المفضّل في الولايات المتحدة، أي إذا بقي الاقتصاد عند المستوى نفسه حتى نهاية العام. هذا الخوف من انهيارات اقتصادية، يدفع الدول إلى تذليل العقبات أمام الشركات الطبية، وحمايتها من أي دعاوى قانونية في حال أضرّ اللقاح المصنوع ضد «كورونا» بالناس.

في تقرير نشرته وكالة «رويترز»، يقول رود دوبر، وهو عضو الفريق التنفيذي الأول في الشركة البريطانية «أسترازينيكا»، والتي قامت بالإعلان عن نجاح لقاحها خلال المرحلة الثانية من التجارب السريرية، إن شركته لن تتحمل أي مسؤولية قانونية في حال أظهر لقاح الشركة أي عوارض جانبية خلال أربع سنوات بعد عملية التلقيح به، ويضيف دوبر أنه في العقود التي تجريها الشركة مع الدول التي تطلب اللقاح منها، تضمن تلك الدول تحمّل المسؤولية عن العوارض الجانبية للقاح، لأن ذلك في «مصلحتهم الوطنية»، بمعنى أن الدول هنا، من أجل الهرب من شبح الانهيارات الاقتصادية، ومن أجل ضمان حصولها على اللقاح، تخضع لشروط الشركة وتتحمل المسؤولية عن كل ما يمكن أن يصيب المواطنين من عوارض جانبية نتيجة أخذهم اللقاح.

في المقلب الآخر، نشرت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» تقريراً أفادت فيه بأن روسيا ستبدأ حملة تلقيح كبيرة في البلاد خلال شهر أيلول/سبتمبر، وستشمل الحملة بدايةً تلقيح الفرق الطبية والأساتذة، علماً بأن اللقاح الذي ينتجه مركز «غاماليا» للأبحاث والتابع لوزارة الصحة الروسية، ستتم الموافقة عليه خلال الأيام القليلة المقبلة. وعلى الرغم مما صدر عن الشركة البريطانية «أسترازينيكا»، شكك الخبير في الأمراض المعدية أنطوني فاوتشي، عضو خلية مكافحة فيروس «كورونا» في الولايات المتحدة، الجمعة، في سلامة اللقاحات التي يجري تطويرها حالياً في روسيا والصين، علماً بأن اللقاحات الثلاثة يعمل بعضها بشكل مشابه للبعض الآخر. ورأى فاوتشي أن الولايات المتحدة لن تضطر إلى الاعتماد على لقاحات تطورها دول أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنه في الولايات المتحدة، يوجد قانون يحمي شركات الأدوية من مطالبة المتضررين من المنتجات التي تساعد على احتواء حالات الطوارئ الطبية؛ ما يعرف بقانون «PREP»، أي إن اللقاحات التي تُصنع في الولايات المتحدة الأميركية خلال فترة طوارئ صحية مثل حالة وباء «كورونا» اليوم، وعلى شاكلة ما يحصل مع «أسترازينيكا»، لن يستطيع المواطنون مطالبة الشركة بأي تعويضات في حال عانوا من عوارض جانبية من اللقاح.

اللافت في موضوع تمويل الحكومات لشركات صناعية الأدوية آن الأخيرة، وبسبب الحاجة الملحة إلى الحصول على لقاح، تعيش اليوم فترتها الذهبية. شركة «أسترازينيكا» على سبيل المثال، أبلغت للتو عن أرباح هائلة بلغت 12.6 مليار دولار في الأشهر الستة الماضية وحدها! علماً بأن الشركات ستحصل على أموال الحكومات مقابل اللقاح سواء وصل إلى مرحلته التجريبية الأخيرة أم لم يصل.

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي
دعوة إلى انتخاب هيئة إدارية

يدعو المجلس الثقافي للبنان الجنوبي أعضاء هيئته العامة إلى عقد جلسة انتخابية لاختيار هيئة إدارية جديدة إثر انتهاء ولاية الهيئة الحالية وذلك يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢٠/٩/٣ الساعة الرابعة بعد الظهر في مقر المجلس ــ بيروت ــ شارع المزرعة مع التمني على كل من يرغب في ترشيح نفسه لهذه الانتخابات تقديم طلب ترشيحه قبل موعد إجرائها بأسبوع واحد على الأقل إلى أمانة السر مرفقاً بإيصال يثبت تسديد بدلات اشتراكه وفقاً للأصول. علماً أنّ آخر مهلة لتقديم طلبات الترشيح بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧،

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني في الجلسة الانتخابية الأولى تُعقد الجلسة الثانية في اليوم نفسه من الأسبوع التالي في ٢٠٢٠/٩/١٠ وتعتبر قانونية بمن حضر..

أمانة السر

سينما

ميشيل خليفي: السينما الحقيقية هي التي تطرح تساؤلات

ولد في الناصرة عام 1950، عاش طفولة محمّلة بصدمة الاحتلال والتغيرات الاجتماعية والسياسية في فلسطين. كان يدرس ويعمل في ورشة ميكانيك، وفي أوقات فراغه يتسكّع في الأزقة والحارات التي تعرف من خلالها إلى السينما التي كانت تعرض أحياناً في الشوارع. في سن العشرين، سينتقل إلى بلجيكا لدراسة المسرح، وستغريه الكاميرا لينخرط في العديد من الأفلام الوثائقية والتقارير مع التلفزة البلجيكية. ولأن النقد الذاتي سمة اساسية في تكوينه الفكري: سيطلق أول فيلم له وسيكون تسجيلياً «الذاكرة خصبة» (1980) الذي تناول فيه الاحتلال، إضافة إلى المجتمع الابوي الذكوري في فلسطين. بعدها بسبع سنوات وفي وقت كان فيه الإنتاج الفني الفلسطيني يغرق في الشعارات والخطاب المباشر، سيظهر هو بلغة سينمائية مختلفة وادوات جديدة. سيلمع اسمه عالمياً مع ظهور فيلمه الروائي الاول «عرس الجليل» (1987) الذي عرف وقتها نجاحاً كبيراً، حاصداً العديد من الجوائز العالمية. هل كان المشهد الاول لامراة عارية في فيلم عربي؟ لسنا متأكّدين. لكن المخرج سيظل محافظاً على جرأته وفرادة لغته السينمائية حتى فيلمه الاخير «زنديق» (2009). التقينا ميشيل خليفي أثناء حلوله كضيف شرف في مهرجان Cine Palestine المهتم بالسينما الفلسطينية في مدينة تولوز جنوب فرنسا. بصراحته المعهودة، تحدّث إلينا عن معادلته السينمائية، عن حلم اليسار وخيبات السينما، عن الجيل الجديد، وفلسطين التي يحملها معه في كل مكان

تقديم **وحوار طارق حمدان**

■ فيلمك الأول «الذاكرة خصبة» ظهر بداية الثمانينات، وكان مختلفاً عن سينما المقاومة والتضامن والشعارات، هل كان محاولة للتفكير خارج الصندوق؟

- اكتشفتُ السينما وأنا أدرس المسرح. في ذاك الوقت، كانت الحالة الثقافية في أوروبا مرتبطة بالنضال، وأحياناً كنت أصادف أفلاماً فلسطينية مرتبطة بهذا الموضوع. كانوا يحاولون تصوير الواقع واللاجئين في لبنان والأردن. تزامن ذلك مع إنشاء «مؤسسة السينما الفلسطينية»، لتكون القاعدة لبناء سينما وطنية. المشكلة أن اللغة السينمائية وقتها كانت مرتبطة بالسينما النضالية التي لم نكن متمكّنين منها. في ذاك الوقت، كان هناك تطوّر متسارع من جهة محطّات التلفزيون، إذ أصبح بإمكانها تصوير الوضع في فلسطين بإمكانيات أكبر وبتقنيات وحرفية. التلفزيون حينذاك كان بمثابة تحدٍّ للسينما الفلسطينية. هناك العديد من المحطّات التي كانت تذهب إلى فلسطين وتنقل ما تصوّره. أنا نشأت في هذا الجو، وانخرطت في أعمال مع العديد من المشاريع التلفزيونية. وفي تلك المرحلة عرفت أن المشكلة ليست في أن العالم ضدّنا، بل إننا غير قادرين على إيصال لغة سينمائية. بدأت أبحث وأفكر بالأمور الأساسية التي يمكن أن تصنع فرقاً، وخصوصاً في طريقة تعاملنا مع الموضوع الفلسطيني. من ناحية أخرى، أنا جئت من الناصرة، علاقتي بفلسطين محكومة بأوضاع فلسطينيي الداخل. كان مهمّاً أن أحافظ على إمكانية العودة إلى فلسطين، من دون أن أوضع في خانة الممنوعين أو الملاحقين. لديّ عائلة وحياة هناك، وهذا دفعني إلى البحث عن لغة سينمائية تقول الأشياء الأساسية العميقة في التجربة الإنسانية الفلسطينية، تتضمّن خطابي السياسي الذي لا يحاول تلميع الواقع ويبتعد عن المباشرة، في لبنان والأردن. تزامن ذلك مع إنشاء «مؤسسة السينما الفلسطينية»، لتكون القاعدة لبناء سينما وطنية. المشكلة أن اللغة السينمائية وقتها كانت مرتبطة بالسينما النضالية التي لم نكن متمكّنين منها. في ذاك الوقت، كان هناك تطوّر متسارع من جهة محطّات التلفزيون، إذ أصبح بإمكانها تصوير الوضع في فلسطين بإمكانيات أكبر وبتقنيات وحرفية. التلفزيون حينذاك كان بمثابة تحدٍّ للسينما الفلسطينية. هناك العديد من المحطّات التي كانت تذهب إلى فلسطين وتنقل ما تصوّره. أنا نشأت في هذا الجو، وانخرطت في أعمال مع العديد من المشاريع التلفزيونية. وفي تلك المرحلة عرفت أن المشكلة ليست في أن العالم ضدّنا، بل إننا غير قادرين على إيصال لغة سينمائية. بدأت أبحث وأفكر بالأمور الأساسية التي يمكن أن تصنع فرقاً، وخصوصاً في طريقة تعاملنا مع الموضوع الفلسطيني. من ناحية أخرى، أنا جئت من الناصرة، علاقتي بفلسطين محكومة

■ ظهرت في مرحلة تعبئة ثقافية وفنية من قبل «منظمة التحرير الفلسطينية» انخرط بها كتاب وفنّانون كثر من أنحاء العالم. أنا أنت فلم تحسب مرة على منظمة التحرير ولم تكن جزءاً من أيّ إنتاج فني؟ لماذا؟

- الثقافة يجب أن تكون مستقلّة. أنا مؤمن بأن الثقافة يصنعها الأفراد لا المؤسسات. أن يكون لدينا فنّ أصيل ومؤثر يعني أن يكون المخرج أو الفنان مستقلاً. أساس الفن هو الحرية والديمقراطية، وإلا لكانت الفنون عبارة عن أدوات بروباغندا لا أكثر. لا أستطيع أن أكون في عالم مؤسّساتي بيروقراطي يفرض عليّ ما يراه مناسباً.

■ قلت مرة إنك عندما كنت طفلاً، كانت لديك رغبة بأن تصبح ميكانيكياً، لكنك سافرت إلى بلجيكا لتجد نفسك منخرطاً في دراسة المسرح. بعدها انتقلت إلى السينما، ما الذي دفعك إليها؟

- وأنا أدرس المسرح، كان لديّ أصدقاء يدرسون السينما، وكثيراً ما كنت أساعدهم، لا حدود بين السينما والمسرح والأدب. كنت ذاك الشاب الذي يحاول تلمّس واكتشاف كلّ شيء. في مرحلة الطفولة في الناصرة، كنت أشاهد أفلام الكاوبوي، لم تكن دور السينما منتشرة، وعوضاً عنها كانت عروض الشارع الساحرة. في إحدى المرات، كان هناك عرض لفيلم «أميركا أميركا» للمخرج إيليا كازان، واكتشفت فيه عالماً جديداً بعيداً عن رعاة البقر وبهلوانية المسدسات والمطاردات. كازان في ذاك الفيلم كان يحكي قصة عائلته، وكان هناك مشهد خطوبة. قبل مشاهدتي الفيلم بأيام، كانت خطوبة أختي، ففاجأني المشهد حينها، وعرفت بأن بإمكان السينما أن تكشف أشياء خاصة أيضاً. بإمكانها الغوص في دواخلنا نحن البشر، في احتفالاتنا وعلاقاتنا وكل التفاصيل اليومية التي نعيشها. هذا أثّر بي كثيراً وعلق المشهد في ذهني، وعرفت يومها بأن السينما قادرة على الدخول إلى أعماق ما نحياه. دخلت عالم السينما وكوّنت مجموعة أفكار ربما أبرزها أنّ المهم في الشعار ليس الصراخ، بل الحالة الإنسانية التي توصلني إلى الشعار. ولهذا اهتممت أكثر بالحالة الإنسانية.

■ هناك مساحة كبيرة للشعر في أفلامك، وهناك المجاز المكثف. هل الشعر بمثابة أداة أو تقنية لدى ميشيل خليفي، أم أنه يأتي بدون قصد من اللاوعي أو السليقة ربما؟

- العلاقة الجدلية بين الفكر وترجمة الفكر إلى عمل فني هي من أساسيات الفنون، وتعني أن تتحوّل النظرية إلى عمل ملموس يصل إلى الجميع. بالنسبة إليّ السينما هي فنّ الخلاصة. السينما الجيدة تشبه عملية تقطير للأدب والتصوير والإضاءة والإخراج والعناصر كافة، هي أداة رائعة بإمكانها أن تمنحنا التكثيف، ربما من هنا يحضر الشعر دائماً في أعمالي.

■ في «عرس الجليل»، قيل إن معظم من ظهروا في الفيلم أناس عاديون وليسوا ممثلين. هل تؤكّد ذلك؟ هل كنت تحاول أن تمحي الخطّ الفاصل بين الحقيقة والتمثيل، أم لجأت إلى الناس العاديين بسبب مشاكل التمويل؟

- (يضحك) ليس معظمهم، بل كلهم تقريباً؛ مثلاً، الآلة السينمائية في هوليوود كبيرة وضخمة، وهناك إمكانيات لا نهائية، وحتى في السينما المصرية أو الهندية، أنا جئت من مجتمع تنعدم فيه الإمكانيات السينمائية أو البنية التحتية للسينما. كان هناك أناس بسطاء وطيبون وتخيلت أن هذا قد يكفي. أخذت المادة الإنسانية الموجودة أصلاً، أدخلتها في الفيلم، وصنعت بها «عرس الجليل». كان التحدي الأساسي هو الكتابة السينمائية القادرة على استيعاب واقع عدم وجود ممثلين، ووجود أناس عاديين رائعين بمقدورهم التعبير عن الكثير من الأشياء. أحاول محو الحدود بين الواقع والروائي، وهذا أساس تجربتي السينمائية. مثلاً عندما عملت على فيلم «الذاكرة الخصبة»، كنت أحاول جزّ الوثائقي إلى الروائي. وفي «عرس الجليل»، جررت الروائي إلى الوثائقي، ربما اتقنت هذه الحيلة كون بداياتي السينمائية كانت مع الأعمال الوثائقية التي تزامنت أيضاً مع دراستي وعملي في المسرح. كنت أحاول دائماً أن أنبش وأفهم دراماتورجية الفرد، وأفتش عمّا يستتر خلف الوجوه والعواطف، القلق والضعف، الأمل واليأس... «عرس الجليل» كان تعبيراً عن حبي للناس.

■ كان فيلماً جريئاً أيضاً، ظهرت فيه مشاهد لم تعتدها السينما العربية، هل كنت تحاول أن تعلن عن وجودك؟

- ليس تماماً. قوة الثورة الفلسطينية في تلك المرحلة كانت إرادتها في تحرير الفرد والمرأة والناس. بعدها خسرنا، هزمنا وكانت هناك علاقة صدامية بين المحافظين والتقدميين، ولاسف ربح المحافظون. وحتى منتصف الانتفاضة الأولى، كانت الدفة في صالح المحافظين. أنا ابن المرحلة التي أعطت كل الزخم للتقدميين العرب والمسلمين. كان شيئاً طبيعياً أن تكون هناك مشاهد جريئة نابعة من إعطاء المرأة قيم الاحترام والحرية والإنسانية، وأن أدافع عن جمالها وقوتها، وهذا موجود في أفلامي كلها، المرأة أقوى من الرجل، وعلينا أن نظهر ذلك.

■ المفردات اليسارية دائماً موجودة، سواء في أفلامك أو في حياتك الشخصية، تتحدث عن التقدميين عن الإمبريالية، تستشهد بغرامشي وأينشتاين وتتحدث عن «ثقافة الفقراء ضد فقر الثقافة»... هل ما زلت تؤمن بالحلم اليساري الذي وجد في مرحلة ما؟

- لا يوجد طريق آخر.

■ ألم يمت اليسار في العالم؟

- فليمُت إن شئت، لكن الثقافة لا تموت، في الفكر اليساري هناك شقّان: السلطوي الذي لا أنتمي إليه وأرفضه، والثقافي الذي أنتمي إليه، لا أجبر أحداً أن يستمع إليّ أو ينظر إلى أفلامي أو يدافع عني. أصنع أفلاماً تدافع عني وعن نفسها، لا يوجد قدر آخر لنا غير أن نتحرّر، أن نعترف ونقدّر إنسانيتنا. الدولة الفلسطينية التي أحلم بها هي الدولة المبنيّة على الدفاع عن حرية الإنسان، سمّها تقدمية إن شئت، أرى هذا شيئاً طبيعياً وبديهياً في عملي وتفكيري.

■ في وقت يتحدث فيه الجميع عن العودة وحلم العودة، خرج فيلم «زنديق» (2009)، وهناك شخصية «ميم» الذي يكرر سؤاله للناس في فلسطين «لماذا لم تنزحوا وتخرجوا». سؤال أثار جدلاً واستهجاناً وانتقاداً أيضاً، كأنك تقلب المعادلة. هل كان هذا السؤال محاولة للخروج من الشعار أم محاولة للنقد الذاتي؟

أساس الفن هو الحرية والديمقراطية. وإلا لكانت الفنون عبارة عن أدوات بروباغندا

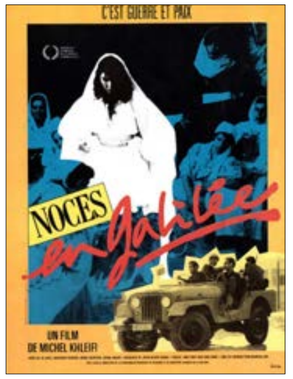

«عرس الجليل»، كان تعبيراً عن حبي للناس (م.خ)

■ هذه تساؤلات كلنا طرحناها على أنفسنا، هذه واحدة من التساؤلات القلقة في بنية هويتنا اليوم: لماذا خرجنا ولماذا لم نخرج؟ لماذا بقينا ولماذا لم نبقَ؟ أجد أن كل الأسئلة مشروعة وأساسية، ومن الواجب طرحها. كيف خرج خالي من فلسطين وبقيت عائلتي هناك؟ كيف قبلنا وقتها؟ والآن كيف نقبل أن ندمر أوطاننا أكثر وأكثر، أن نصبح مجرّد مختبرات لكلّ السلاح والسياسات القذرة في العالم، نحن في حفلة تدمير كبيرة كلنا اشتركنا فيها... كل هذا ولا تساؤلات؟ عيب علينا أن لا نسأل!

■ آخر أفلامك فيلم «زنديق» ظهر قبل عشر سنوات. كأن ميشيل خليفة وضع كاميرته جانباً عندما انفجرت الكاميرات في العالم وأصبحت في أيدي الجميع. لماذا «زنديق» هو آخر فيلم؟

- ربما لأن الحالة تبهدلت، لديّ إحساس بأنه لم يعُد لديّ مكان، فلأشبّه الأمر بصورة كاريكاتورية لوردة توضع عليها القامعة. ستكون إما وردة على مزبلة أو المزبلة تأكل الوردة.

■ أليست هذه مبالغة؟ أو تواضع أكثر من اللازم؟ ميشيل خليفي اسم يذكر كرائد للسينما الفلسطينية الحديثة.

- نحن نعيش في عصر البرغر والاستهلاك، شيئاً فشيئاً تختفي الأطباق الرائعة التي كنا نتناولها وتفقد أهميتها.

■ هل هي خيبة أمل؟ أم موقف تجاه السينما التي تنتج اليوم؟

- فلنتحلّ بشيء من الشجاعة والوضوح، ونقول إن السينما في أزمة. أن تصنع فيلماً يكلف أموالاً طائلة. وفي النهاية يظهر في بعض المهرجانات ولا أحد يشاهده وتنتهي القصة؛ المهرجانات ليس لها معنى في أغلب الأحيان، السينما مكلفة، وفي حالة كهذه أقول إنه من الأفضل أن يبنوا مدارس ومستشفيات، أن توضع الأموال للأبحاث العلمية، لمحاولة فهم الحركة التاريخية والمستقبلية في العالم العربي، كي نفهم هل سندمر أنفسنا أكثر من ذلك؟ نحن بحاجة إلى إعادة تركيب أنفسنا. بإمكان السينما أن تساعد نعم، لكن من يشاهد السينما الجيدة الآن؟ الناس يشاهدون التلفزيون ويعتقدون أنهم يتلقّون معرفة وثقافة، لكن الحقيقة عكس ذلك تماماً، محطّات التلفزيون تفرغ رؤوسنا، وتملأها مجدّداً بما يحلو لها. السينما الحقيقية هي التي تطرح تساؤلات. السؤال من جهة الحياة، الجواب من جهة الموت. عندما تجيب تقتل النقاش، بينما التساؤلات هي التي تفتح الأفق. معظم السينما الرائجة لا يفرض أي تساؤلات، السينما تتلفزت الآن، همي الأول كان أن أصنع سينما مبنية على التساؤلات، وهناك من خاف منها.

■ من الذي خاف منها؟

- الفلسطيني، والعربي من ناحية، والصهاينة من ناحية أخرى.

■ خرجت من الناصرة في سن مبكرة، وكل أفلامك مرتبطة بفلسطين. اليوم هناك مخرجون فلسطينيون يصنعون أفلاماً خارج الموضوع الفلسطيني، إذا قدر لك أن تعمل على فيلم جديد، هل سيكون مرتبطاً أيضاً بفلسطين؟

- لا يوجد لديّ هم مشابه لبعض المخرجين الذين يحبون السينما الأميركية والتجارية مثلاً. هذه السينما لا تهمني، لا كمتفرج ولا كصانع أفلام. سابقاً، أتتني عروض عدة للانتقال إلى الولايات المتحدة والعمل هناك. أحد هذه العروض كان يتطلّب أن أبقى عامين، لأكون جزءاً يفكر في شركة إنتاج كبيرة. وقتها قلت إنّ في المنطق الهوليوودي كثراً مثلي، إن دخلت هذه الآلة سأصبح صانعاً لأفلام يحكمها السوق التجاري والأنماط المفروضة، بينما أنا متحرّر بإمكاني الحكم بشكل عام حول جودة ونوعية الأعمال، لم أشاهد معظمها، والحكم يتطلب التحليل، ولكن أعتقد أن المهم هو التعددية والتنوع. منذ عشر سنوات مع فيلم «زنديق»، كان لديّ تساؤلات حقيقية حول كيفية إعادة نفس القصة، كيف سأحكي فلسطين. أصادف الأفلام الفلسطينية عندما تسنح لي الفرصة وأكون في مهرجانات، كما تعرف أنا أعيش في بلجيكا، وأخجل أن أطلب من المخرجين أن يرسلوا لي أفلامهم. في الحقيقة، لا أعرف معظمهم، من ناحية أخرى أنا لست ناقداً سينمائياً، ولكن كمشاهد بإمكاني القول بأن هناك إنتاجات لافتة.

■ ماذا تقول للجيل الفلسطيني الصاعد سينمائياً؟

- لدينا المادة السينمائية كي نصنع سينما رائعة ولكننا بحاجة إلى فكر وعلم، يمكن أن نواكب المواهب والتجارب الإنسانية الموجودة من خلال إرادة التعلم والمعرفة. في بعض الأحيان، أشعر بأن هناك العديد من الأعمال التي تُصنع باستسهال كبير كأنها ضربة حظ، إن صابت سيكون جيداً، وإن خابت فلا بأس، وهذا لا يناسب السينما التي هي بحاجة إلى أشخاص متمكّنين من السيطرة على لغتها. على سبيل المثال، في السينما لا نقول ذهبت السفينة وعادت، بل نقول ذهبت السفينة قبل أن تأتي، ما يعني أن السينما بحاجة إلى بذل الجهد وهو جهد يتطلّب التعلم. وهذا طبعاً لا يلغي العفوية المهمة في بعض الأحيان، نتعرف إلى ذلك عندما ندرس كيف بدأت السينما في أواخر القرن التاسع عشر. أصلاً هذا الفن يصنعه الشباب، كل المدارس التي أثرت بهذه الصناعة جاءت من طرف الشباب، سواء في الاتحاد السوفييتي أو في أيطاليا أو فرنسا وأميركا، كلهم كانوا في أوائل العشرينات. شارلي شابلن كان في الـ 19 عاماً، إيزنشتاين أوائل العشرينات، غريفيث أسطورة السينما الأميركية الصامتة كان أيضاً في أوائل العشرينات. أقطاب الواقعية الجديدة في إيطاليا كانوا أيضاً في أوائل العشرينات، الموجة الجديدة في فرنسا نفس الأمر أيضاً، ومن قبل كل أولئك الشباب تمتعوا بعلم واتصال مع الثقافة والفنون، هذا ما يحتاج له الشباب، الثقافة والعلم.

■ ما هي فلسطين بالنسبة لك؟

- محمود درويش قال مرة إن الفلسطيني أصبح المسيح الذي يحمل صليبه على ظهره ويتجول في العالم، وهذا ينطبق على معظم الفلسطينيين. هناك علاقة عضوية بيني وبين فلسطين، لا قوة في العالم تستطيع فصلها حتى الفلسطينيين أنفسهم.

■ هل تحولت إلى فكرة أكثر من أمل ملموس على المدى القريب؟

- نحن في موازين قوى صعبة في الداخل والخارج، وحتى في الدول المحيطة التي هي جزء أساسي من هويتنا. وكي نربح في واقع الانحطاط وواقع البترو دولار، علينا التمسّك بالأمل وعدم الاكتفاء به، بل أن نعمل كي نفرض حقوقنا فرضاً، لا يأس في هذا الصراع، لدينا مثل جميل يقول «لا يموت حق وراءه مطالب» حتى إذا تبقى مطالبٌ واحد بهذا الحق، الذي يعني بالنسبة لي تحرير فلسطين. فهذا يعني أن اللهب لا يزال موجوداً. في إحدى المرات، جمعني نقاش عابر بأحد الصهاينة، قلت له: هل سبق أن رأيت أو سمعت عن قلعة انتصرت على الأعشاب البرية؟ في النهاية ستاكلها الأعشاب البرية... نحن تلك الأعشاب.

لدينا المادة السينمائية كي نصنع سينما رائعة ولكننا بحاجة إلى فكر وعلم (م.خ)

رحيل

آلان باركر... مرآة جيل وروحه!

شفيق طبارة

في صباح أحد أيام عام 1983، استيقظت بيونس آيريس على غزوة ملصقات أعلنت العرض الأول لفيلم «بينك فلويد - الجدار» (1982). وقتها، لم تكن الأرجنتين قد تعافت كلياً من كابوس سنوات الدكتاتورية العسكرية. الملصق الذي يعرض وجهاً مشوهاً يصرخ من داخل جدار من الطوب الأبيض، كان غريباً يوحي بشيء خطير وغير مفهوم. قد يكون عادياً في أي مكان في العالم، ولكن في الأرجنتين المخدرة بالرعب، بات يمثل آلاف الصرخات القابعة داخل السجون العسكرية. كان وصول «بينك فلويد - الجدار» حدثاً في كلّ مكان. لفت الانتباه ليس فقط إلى فرقة الروك البريطانية الشهيرة، ولكن أيضاً بات اسم مخرج الفيلم السير آلان باركر (1944 – 2020) على كل شفاه، بخاصة لمجتمع ذلك العقد، الذي شهد انفجاراً شاملاً لثقافة الشباب. فيلم باركر كان عنصراً مهماً في هذه الثقافة، في مجتمع شبابي يستعدّ لتعلم ماهية الحرية. والآن باركر، الذي أنطفأ قبل أيام، سينمائي يمثل حياة وروح جيل كامل.

نشأ باركر في شقة صغيرة في منطقة الطبقة العاملة في إزليغتون غرب لندن. «كل شخص أعرفه، كان يريد أن يكون في فرقة موسيقية للهروب من هذا العالم» يقول باركر عن طفولته. كان الأول في منطقته الذي دخل المدرسة الثانوية. ثم بدأ العمل في مكتب بريد ثم شركة إعلانات وأصبح مخرجاً فيها. كان الطابق السفلي للشركة فارغاً، فاستخدمه لصنع الأفلام. أخرج مئات الإعلانات التجارية في السبعينيات، هذه كانت مدرسة السينما الخاصة به. جرب حظه للدخول إلى «بي. بي. سي» لكنها رفضت دخوله هذا العالم، إذ «كانت المحطة مليئة بالخريجين من جامعات النخبة» على حدّ قوله. ولأنه يريد فعلاً صناعة الأفلام، رهن منزله لتمويل فيلمه الأول. والنتيجة «باغدي مالون» (1976) فيلم عصابات، أبطاله أطفال (أكثر من 200 طفل، والنجمة جودي فوستر ابنة الـ 14 عاماً يومها التي ظهرت في العام نفسه في فيلم «سائق التاكسي» لمارتن سكورسيزي) يطلقون الكريمة من بنادقياتهم ويتصرفون كالبالغين. فيلم مافيا لو صنع اليوم، لكانت صرخات أصحاب «الصوابية السياسية» وصلت إلى السماء. السيناريو الذي كتبه باركر استند فيه إلى القصص الذي كان يخبرها لأطفاله الأربعة خلال الرحلات الطويلة بالسيارة. كان الشريط فرصة باركر لدخول هوليوود، وبداية منافسة طويلة مع مخرج إعلانات آخر انتقل إلى السينما وهوليوود، هو ريدلي سكوت.

فيلمه الثاني جاء مختلفاً تماماً. «قطار منتصف الليل» (1978)، دراما سجن عن كتاب بيلي هايز الذي يسرد ما حصل معه عندما كان طالباً وانتهى به المطاف في سجن في تركيا لمحاولته أخذ بضعة أرطال من الحشيش مخبأة تحت ملابسه كتتذكار من رحلته. شكّل الفيلم سجلاً واضحاً عن المحنة الجسدية والنفسية والتعذيب الذي تعرّض له هايز. توترت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وتركيا بعد عرض الفيلم في «مهرجان كان»، ولم يكن باركر هو السبب، بل كاتب السيناريو أوليفر ستون الذي كان يحاول إثبات نفسه وقتها. في المحصّلة، اعتذر الجميع عن الصورة النمطية التي صوّر بها الفيلم الشعب التركي.

كان باركر محبّاً للموسيقى، فخمسة من أفلامه الروائية الـ 14 هي موسيقية، منها «الشهرة» (1980) الذي تحوّل لاحقاً إلى مسلسل تلفزيوني، دائم الحضور في مسرحيات بروداواي. أشهر أفلامه الموسيقية «إيفيتا» (1996) صوّر في الأرجنتين ومادونا. نشأته كفرد من الطبقة العاملة، طبعت لغته السينمائية. عاش على حب الموسيقى، وكانت أفلامه خدمةً للتاريخ ولها. قدّم الفنانين في أعماله من دون أن يرتفع فوقهم. لعلّ أبرز مثال على ذلك «بينك فلويد - الجدار» الذي اختفى فيه باركر خرفياً خلف عبقرية كاتب الفيلم روجر ووترز. تعدّدت أنواع أفلام باركر، وكان متأثراً جداً بسينما مواطنه مايك لي. قدم الدراما العائلية في Shoot The Moon عام 1982. أفلامه الاجتماعية كانت محملة بالغضب. في «حريق ميسيسيبي» (1988)، قدم القصة الحقيقية لثلاثة نشطاء في الحقوق المدنية للأميركيين الأفارقة الذين اختفوا عام 1964. قدّم حرب غيتنام في فيلم «بيردي» (1984). قصصه غالباً ما تكون سيراً لأناس حقيقيين عاشوا في مجتمع غير عادل، هربوا منه من خلال الإيمان والغناء والرقص. وفي بعض الأحيان، تكون أعماله قاسية مثل فيلم الإثارة «قلب الملاك» (1978) الذي يصور الزنزانات العقلية للرجال الذين يحبسون أنفسهم فيها ويلقون حتفهم في نهاية المطاف.

توفي باركر قبل أيام، تاركاً سينما لا يمكن أن ينساها جيل السبعينيات والثمانينيات. حازت أفلامه عشر جوائز أوسكار، وعشر جوائز غولدن غلوب، و19 جائزة «بافتا». كان مبدعاً، كتب روايات ومقالات حول صناعة جميع أفلامه، أنجز رسوماً متحركة، وترك حزمة كبيرة من نصوص أفلام لم يصوّرها. رغم جوائز الأوسكار التي حصل عليها، لم يكن محبّاً لهوليوود. اعتبرها كدفتر شيكات ولا يفهم كيف تعمل، ولا بأس بها طالما تتم تغطية الفواتير. وطالما أن الشخص هو الذي يستخدم الاستوديوهات لا العكس. قبل سنوات، فاجأ عالم السينما عندما أعلن اعتزاله بقوله: «المخرجون لا يتحسنون في سنّ الشيخوخة»، مضيفاً: «إنهم يكررون أنفسهم. ورغم وجود استثناءات، إلّا أنّ عملهم بشكل عام لا يتحسّن». بعد السينما، استخدم باركر الفرشاة والطلاء: «إنه لشيء منعش أن تكون مبدعاً من دون مساعدة 100 شخص آخر، يمكنني القول بصدق إنني مذ ركّزت على الرسم، كانت السنوات القليلة الماضية أجمل أيام حياتي». بعد اعتزاله، أعلن أنّ صناعة الأفلام هي صناعة مجنونة... عبارة يمكن فهمها لأنّ باركر، الذي انكبّ على الرسم في سنواته الأخيرة، كان يرى أنّ أجمل الصور هي تلك التي تقبع تحت أنوفنا!

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 3 آب 2020 العدد 4114

صورة وخبر

تحتضن غاليري «كاما» للفن المعاصر والحديث في طهران معرضاً جماعياً بعنوان Wear a Mask (ضع كمامة ـ القيّمة شهلا هومايوني). يضم الحدث 70 عملاً فنياً لفنانين مكرّسين وشباب رُسمت على كمامات، في محاولة لتشجيع الناس على ارتداء الأقنعة الواقية أثناء جائحة كورونا. (آنا كيراني ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

قربانة القلب

إذا كانَ لا بدّ أنْ تأتيَ هذه الليلة
(كيلا يسهرَ كلانا حزيناً وجائعاً)
فلا تأتِ، كعادتِك، مَحنيَّ العينينِ والقلب، فاتِرَ البسمةِ واللّسان،
ومُلَوِّحاً، كالعادةِ، بيديكَ القاحلتين كجُعبةِ الشحّاذِ الشَّحيحِ
المترَعةِ بالدموعِ واللّعناتِ والنمائم.
..
إذا كان لا بدّ أنْ تأتي، كضيفِ رحمانٍ كريم،
فَتعالَ، كما يليقُ بالمجوسيّ الساعي وراءَ نجمتِه،
وفي يدكَ (كيلا ينامَ كلانا حزيناً وجائعاً)
قِطعةُ حطبٍ، وقطعةُ شرابٍ ورغيف، وقطعةُ قلب...
وفي فمِكَ: زهرةْ.
وأمّا عن الضحكةِ يا صاحبي، فلا تسألْ!
الضحكةُ، كالرغيفِ الطيّب،
يَسهلُ دائماً تَدبيرُها واقتِسامُها.
الضحكةُ قُربانةُ المحِبّين.
: تعالَ... حُبّاً!

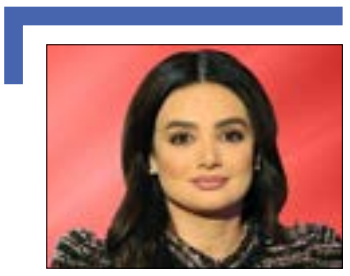

«مخاض أميركا» على «الميادين»

بدءاً من 7 آب (أغسطس) الحالي تبدأ قناة «الميادين» عرض برنامجها الأسبوعي الجديد «مخاض أميركا» تقديم مايا رزق (الصورة)، وإعدادها مع بهية حلاوي وميساء شديد، وإخراج حسن راضي. يأتي البرنامج على مسافة أشهر قليلة من الانتخابات الرئاسية الأميركية فيما تتلاحق الأزمات في البلاد التي تبدو أمام مزيد من التحدّيات داخلياً وخارجياً. سيضيء العمل على المشهد الأميركي ضمن قسمين: الأوّل يتناول المشهد الداخلي طارحاً عناوين مرتبطة بالمجتمع وتعقيداته، فيما يركز الثاني على الانتخابات وآخر استطلاعات الرأي والعناوين التي تحكم مزاج الناخب. وفي البرنامج، خلاصات واستنتاجات من خلال رصد الإعلام الأميركي والسوشال ميديا وتحليل البيانات والأرقام.

«مخاض أميركا»: كل جمعة ـ س: 21:00 على «الميادين»

«ديسكوتيك نانا»: عودة إلى الثمانينيات

في 15 آب (أغسطس) سيكون الجمهور على موعد مع «ديسكوتيك نانا» (كتابة وإخراج هشام جابر). إنّه برنامج متخيّل في الحقبة الممتدة بين عامَيْ 82 و89 لفنانين تستضيفهم «نانا» في برنامجها الزاخر بالفقرات الفنية التي تتضمّن أغاني تلك الفترة، وبأخرى مصوّرة وحوارات «شيّقة». يشارك في العرض كلّ من: ياسمينا فايد (نانا)، إيلي رزق الله (جميل جمال الجامل)، كوزيت شديد (سهام)، خالد صبيح (الأخطل الوسط) وبول سعدو (إلهام الناشف)، بالإضافة إلى أحمد الخطيب (إيقاعات)، فرح قدور (بزق)، مكرم أبو الحسن (باص) وضياء حمزة (كيبورد وهارمونيكا). كما يحلّ زياد عيتاني وزياد شكرون ودانا ضيا ضيوف شرف.

«ديسكوتيك نانا»: السبت 15 آب ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

زينة دكّاش وإيلي داغر: لبنانيان في «البندقية»

يشارك فيلمان لبنانيان في ورشة عمل Final Cut في نسختها الثامنة خلال فعاليات الدورة السابعة والسبعين من «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» (بين 2 و12 أيلول/ سبتمبر 2020). من أصل أكثر من 50 فيلماً، وقع الاختيار على «السجناء الزرق» (75 د) لزينة دكاش و«جنى» (123 د) لإيلي داغر، ضمن قائمة مؤلّفة من ستة أشرطة.

تهدف الورشة لدعم أفلام في مرحلة ما بعد الإنتاج من أفريقيا، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين وسوريا في سبيل تعزيز دور «البندقية» في إطار بناء جسر يسهم في إنتاج أفلام مستقلّة ذات جودة، عبر تقديم مساعدة ملموسة لإنجازها وتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي.

في فيلمها الوثائقي الثالث، تسلّط زينة دكاش الضوء على السجناء الذي يعانون من أمراض نفسية. صُوّر «السجناء الزرق» أثناء جلسات العلاج بالدراما والمسرح التي أقامتها المخرجة بين عامَي 2015 و2016 داخل سجن رومية اللبناني.

أمّا في فيلمه الروائي الطويل الأوّل، فيقدّم إيلي داغر قصة «جنى» التي تشقّ طريقها إلى منزل والدَيْها في منتصف الليل. عودة غير متوقّعة بعدما كان الاتّصال بها مقطوعاً أثناء وجودها في الخارج. لكن لدى عودتها، تجد البطلة بيئة مألوفة وغريبة في الوقت نفسه، يتعيّن عليها، لعدم وجود خيارات، الانغماس فيها وفي المدينة التي كانت حريصة على مغادرتها.

مشهد من فيلم «السجناء الزرق»

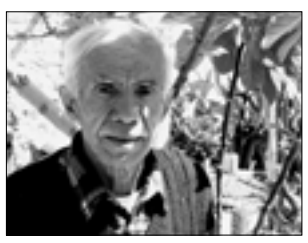

رحيل عبد الحي مسلّم «مؤرّخ» الذاكرة الفلسطينية

عن 87 عاماً، توفي الفنان الفلسطيني عبد الحي مسلّم (1933 ـ 2020/ الصورة)، أوّل من أمس السبت، في عمّان حيث كان يقيم. بوفاته، أسدل الراحل الستار على رحلة كفاحية ونضالية وفنية غنية، امتدّت لأكثر من نصف قرن، قضاها مدافعاً عن قضية شعبه ووطنه. صاحب الموهبة الفطرية الناجي وأهله من مذبحة الدوايمة (1948)، لطالما حرص على تأريخ القضية الفلسطينية، من خلال التشكيل والنحت، منذ إقامة معرضه الأوّل في ليبيا في 1978، قبل أن يتنقّل بهذه القصص من بيروت إلى النرويج وفنلندا ثم الدنمارك فسويسرا. في بيان صادر أمس الأحد، قال وزير الثقافة الفلسطيني، عاطف أبو سيف، إنّ مسلّم «جعل من أعماله سجلاً فنّياً للقضية والتراث الشعبي الفلسطيني، مركزاً على حياة البسطاء والأرض والمعاناة».

الإثنين 3 آب 2020 العدد 112
Lundi 3 Août 2020 no112

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
لطيفة غلايني
هل يصلُح «مجلس النقد» للإقتصاد اللبناني؟

04
الأمجد سلامة
المنظومات العالمية ودور الصين

05
كمال ديب
الاقتصاد العالمي بلا أفق

07
لا يمكننا تحمّل جشع شركات الأدوية الكبرى

08
جورج قرم
الخروج من حكم الـ«بانكوقراطية»؟

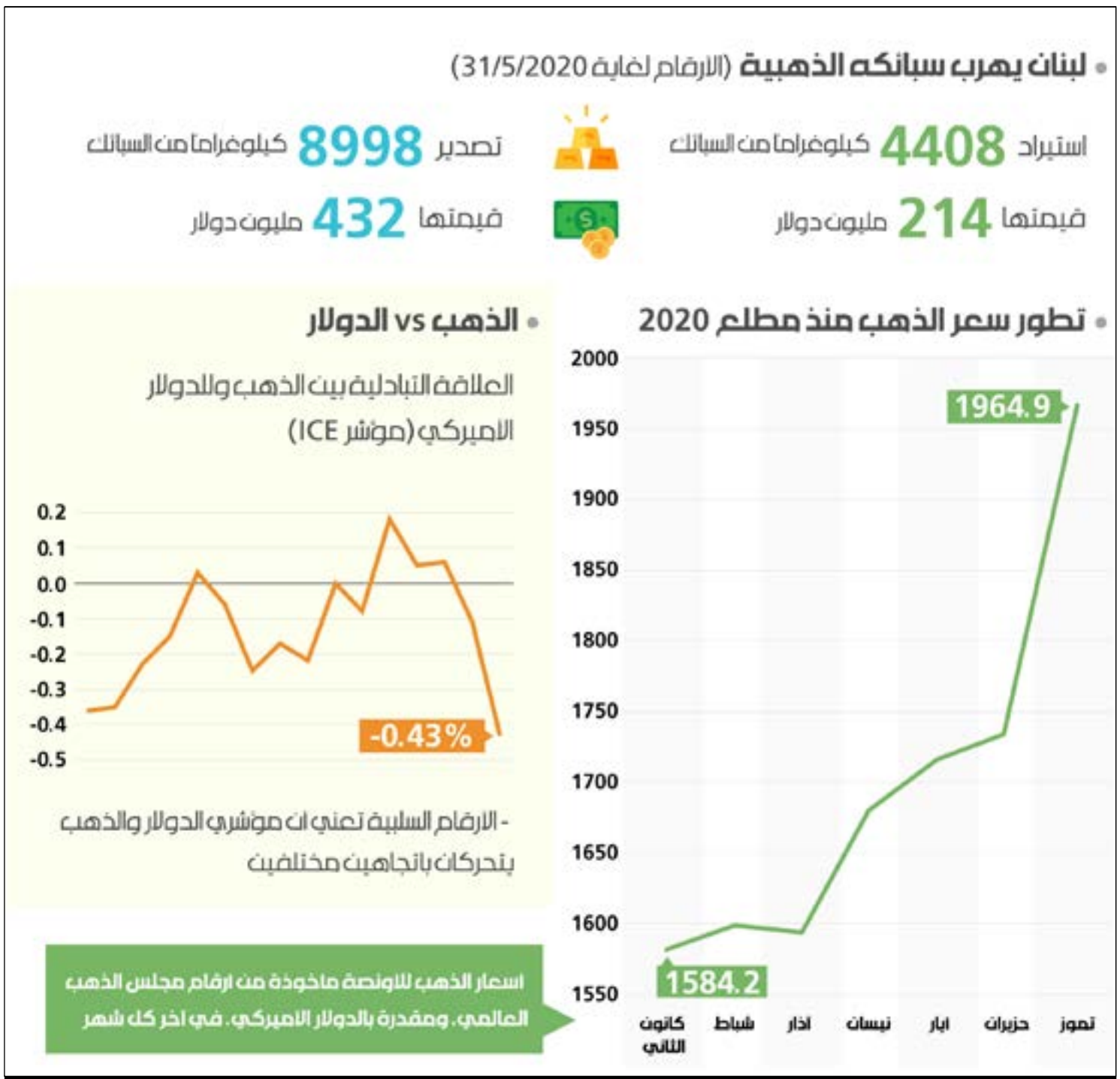

العالم يثق بالذهب... لبنان يتخلّى عنه

ارتفع سعر الذهب بنحو الثلث تقريباً منذ بداية السنة الجارية، مواصلاً مساره التصاعدي نحو 2000 دولار للأونصة وربما أكثر، ليكون عملياً قد تضاعف خلال خمس سنوات. محلّياً، يخلق ارتفاع السعر نزعة لتهريب مقدرات لبنان مقابل دولارات «طازجة»، وخارجياً يثير تساؤلات عن دور الدولار كعملة مرجعية في الاحتياطات المركزية في ظلّ تطبيق الغرب سياسات تضخّمية لاحتواء ضغوط الدين العام المتعاظم لمواجهة الوباء

حسن شقراني

سعر الذهب الحقيقي اليوم ليس الأعلى تاريخياً. فباحتساب التضخّم، يبقى السعر السائد أدنى بكثير من المستوى القياسي التاريخي المسجّل في كانون الأول 1980 والبالغ 2800 دولار (لا يزال السعر اليوم أدنى بـ200 دولار من السعر المسجّل عام 2011)، إلّا أن حركة السوق تنطوي على دلالة مهمة في ضوء التوقعات بارتفاع السعر إلى 2300 دولار في المدى المتوسط. وفي تفاصيل هذه الحركة تباين واضح؛ الطلب الحقيقي في السوق يخالف ما تُسجّله سوق المال وبيانات العقود الآجلة. فخلال النصف الأول، تراجع الطلب على السبائك والليرات الذهبية بنسبة 17% إلى 397 طناً، وهو المستوى الأدنى خلال 11 عاماً. كذلك هوى الطلب الاستهلاكي على ذهب المجوهرات بواقع النصف تقريباً إلى 572 طناً متأثراً بانتشار كوفيد-19، واشترت المصارف المركزية 233 طناً من الذهب خلال الفترة نفسها، أي أقل بنسبة 40% من المستوى القياسي المسجّل في الفترة الموازية من العام الماضي.

في المقابل، تمثّل الطلب القوي على الذهب، في حركة الصناديق الاستثمارية التي تدفّقت إليها الأموال لشراء 734 طناً من الذهب، وهو مستوى قياسي. هذا يعني أنه فيما كان طلب المستهلك في آسيا والشرق الأوسط يتراجع مع انتشار الوباء، كان المستثمر الغربي يعزّز وضعيته في شراء عقود الذهب تحوطاً من الدولار والمخاطر الاستثمارية الأخرى. منطق هذا السلوك الاستثماري ليس معقداً. فمنذ شباط الماضي عندما بدأت مخاطر كوفيد-19 تتّضح في الاقتصادات بين الشرق والغرب، خلقت المصارف المركزية حول العالم ما يقارب 4 تريليونات دولار من النقد الجديد في إطار برامج حكومية لمواجهة لركود يُعدّ الأقسى منذ الحرب العالمية الثانية.

وفيما يتوقع صندوق النقد الدولي تقلص الاقتصاد العالمي بنسبة 5% في هذه السنة، تستمرّ إجراءات التيسير الكمّي في إطار ما يسمّى «التضخّم النقدي العظيم». هذه الإجراءات هي نتيجة سياسات حكومية متكاملة أكثر منها سياسات نقدية بحتة. فالسلطات تعمد إلى خلق النقد لتأمين السيولة في القطاع المالي، وفي الوقت نفسه لتمويل برامج الإعانات الاجتماعية ودعم الشركات. وعبر السعي لإبقاء التضخم فوق معدلات الفوائد على سندات الخزينة، تصبو الحكومات إلى السيطرة على دينها العام والحؤول دون وصوله إلى مستويات عملية غير مستدامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إزاء تلك البرامج والكتل النقدية الضخمة التي تولّدها، يلجأ المستثمرون إلى الذهب ضماناً لأموالهم، وخصوصاً عندما تنخفض معدلات الفوائد إلى هوامش السلبية. والسوق تخشى أيضاً تعاظم الكباش الأميركي الصيني وانعكاس ذلك على التجارة الدولية. لذا، يتوقع أن يسيطر المسار التصاعدي لأسعار الذهب على مدى أطول، ربما إلى حين التوصّل إلى لقاح للوباء ومضي عام على انطلاق برامج التلقيح.

تطورات كهذه ستنعكس على الأسعار السائدة وعلى العقود الآجلة، لكن في الصميم ما يحصل يعكس تحوّلات هيكلية تمسّ صمود الدولار كعملة مرجعية بين الاقتصادات والخيار الأول للاحتياطات الأجنبية لدى المصارف المركزية. ويقوم التحليل الذي يسند إشهاراً كهذا إلى ثلاثة معطيات أساسية من الولايات المتحدة، حيث الاقتصاد والعملة الأقوى عالمياً والأكثر تأثيراً على أسواق السلع: يتضخم الدين العام الأميركي نتيجة السياسات النقدية والمالية المذكورة؛ ميل المصرف الفدرالي الأميركي نحو سياسة تضخمية في ظلّ تعاظم المخاطر الجيوسياسية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي على الصعيد الداخلي؛ وتزايد الخشية من الموجة الثانية من كوفيد-19 وارتفاع عدد الإصابات قبل الوصول إلى لقاح فعال. كل المعطيات والتوقعات تبقى رهن عوامل منها التوصل إلى لقاح، والانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة في الخريف، ولعلّ أهمها سلوك الرئيس دونالد ترامب الذي تتراجع شعبيته ولا يترقب بحماس أبداً هذا الاستحقاق.

محلياً، في ظل شحّ الدولارات الورقية في السوق وارتفاع سعرها مقابل سعر الدولار المحبوس في المصارف، عمد تجّار الذهب إلى إغراء الزبائن لشراء مدخراتهم من السبائك الذهبية. يساومون على أسعارها عبر استغلال حاجات الناس للدولار الورقي، ويراهنون على تصديرها إلى الخارج للاستفادة من ارتفاع الأسعار وتحقيق الأرباح السهلة والسريعة. بحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية فإنّ صادرات السبائك لغاية نهاية أيار 2020 بلغت 8998 كيلوغراماً بقيمة مصرّح عنها تبلغ 431 مليون دولار. اللبنانيون يعملون بعكس الاتجاهات العالمية وسيفقدون هذه المدخرات مقابل الحصول على «دولارات طازجة» يمكن تخزينها لليوم الأسود، أو المضاربة على العملة بها.

هل يصلح نظام «مجلس النقد» للإقتصاد اللبناني؟

لطيفة غلايني*

في عام 1993، ولمواجهة الانهيار في سعر الصرف الذي بلغ 2700 ليرة لبنانية للدولار الواحد، والتضخم الهائل الناتج عنه، تحوّل لبنان من نظام سعر الصرف العائم إلى نظام سعر الصرف الثابت. ومنذ ذلك الوقت، اعتمد لبنان على المصارف والسياحة والعقارات لجذب العملات الأجنبية ومعظمها بالدولار الأميركي. وعلى مدى عقود، انتهج مثلّث: «الدولة، المصارف التجارية، مصرف لبنان» هندسات مالية قضت بإعادة تدوير هذه الدولارات لإنشاء مخطط «بونزي» (Ponzy: مخطط استثماري احتيالي يَعِد المستثمرين والعملاء بتقديم معدّلات مرتفعة من العوائد ونسبة قليلة من المخاطر. يعمل هذا المخطّط على توليد العوائد للمستثمرين القدامى عبر جذب المستثمرين الجدد).

وعلى غرار أيّ مخطط بونزي، اعتمد النظام المالي في لبنان على ضخّ منتظم للدولار الأميركي، مصدره الأموال المودعة في المصارف التجارية، لخلق قشرة من الاستقرار المالي الذي يعتمد على تقديم حوافز باهظة للمصارف التجارية لإيداع دولاراتهم لدى مصرف لبنان. ومع انقطاع التغذية بالعملات الأجنبية لم يعُد بإمكان مصرف لبنان أن يغطّي الفوائد السنوية التي يدين بها للمصارف التجارية على ودائعها البالغة 77 مليار دولار (نهاية عام 2019)، ودين عام متنامٍ يبلغ 91 مليار دولار وهو ثالث أعلى مستوى في العالم نسبة إلى الناتج المحلي، وأصبح لبنان في مواجهة أزمتين، واحدة مالية وأخرى مصرفية. فهل يمكن حلّ الأزمة الاقتصادية في لبنان باتّباع نظام مجلس النقد الذي يمنع مصرف لبنان من تمويل عجز الدولة؟ للإجابة عن هذا السؤال نعرض خصائص نظام مجلس النقد ثم نبحث في ميزات وحدود ترتيبات هذا النظام، لنتطرق بعدها إلى فعالية هذه الترتيبات بالنسبة إلى واقع الاقتصاد اللبناني.

خصائص نظام مجلس النقد

يجمع نظام مجلس النقد بين ثلاثة عناصر:

1- سعر صرف ثابت للعملة الوطنية نسبة إلى عملة أخرى تعتبر العملة المرساة (anchor).

2- قابلية التحويل التلقائية (أي الحق في صرف العملة المحلية بهذا السعر الثابت كلما رغبت في ذلك).

3- الالتزام الطويل الأجل بنظام مجلس النقد الذي غالباً ما يُذكر صراحة في قانون تنظيم المصرف المركزي.

يعود نظام مجلس النقد إلى الحقبة الاستعمارية. كانت المستعمرات البريطانية والفرنسية تتبع هذا النظام. وفي عام 1960، كان 38 بلداً أو إقليماً تعمل تحت نظام النقد، وبحلول عام 1970، كان هناك 20، وبحلول أواخر الثمانينات، لم يكن هناك سوى 9.

يُنظر إلى هذا النظام على أنّه مرغوب بل وقابل للتطبيق في ظروف خاصة للغاية، مثل الاقتصادات الصغيرة المفتوحة أو التي تريد أن تنتمي إلى تكتلات نقدية. لكنه يعتبر غير ملائم للاقتصادات المتنوعة التي طوّرت السلطات فيها كثيراً من المهارات في مجال الإدارة النقدية. وفي المقابل يتطلب تطبيقه نظاماً مصرفياً قوياً، تتحمل فيه المصارف تقلّبات أسعار الفائدة ومتطلبات السيولة.

في عام 1982 اعتمدت هونغ كونغ (اقتصاد غير متنوع قائم على الخدمات) نظام مجلس النقد مع اعتبار الدولار الأميركي عملة مرساة، من أجل تخفيف حدّة أزمة الثقة في عملتها المحلية. وتجدّد الاهتمام بهذا النظام، بعد نجاحه في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الأرجنتيني في أعقاب تضخّم مفرط في عام 1991. وبذلك ازداد عدد البلدان التي تستخدمه حالياً إلى 14 بلداً. ورغم اعتماد هذا النظام في الأرجنتين لتثبيت عملتها ومنحها مصداقية أكبر، إلّا أنه انتج أزمة صادرات. فقد ارتفعت قيمة العملة المحلية نسبة لعملة أكبر شركائها التجاريين، البرازيل، ما أدّى إلى انهيار النظام المصرفي في عام 1995.

كذلك، كان نظام مجلس النقد مجدياً لاقتصادين يمران بمرحلة انتقالية - إستونيا وليتوانيا - لتحقيق المصداقية بسرعة لعملتيهما المنشأتين حديثاً. فشكّل الدولار الأميركي العملة المرساة لليتوانيا، بينما أرست استونيا عملتها على المارك الألماني. وفي عام 1997، أنشئ مجلس النقد مع اعتماد المارك الألماني كعملة مرساة لإنهاء الفوضى الاقتصادية في بلغاريا.

وتبعاً للباحثتين (Ghosh, Gulde, Wolf : «Currency Boards: The Ultimate Fix?», IMF working paper 98.nb) وبعد دراسة بيانات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي على مدى 25 عاماً، ومن ضمنها اقتصادات تعاني من التضخم المفرط مثل الأرجنتين، وأخرى تواجه التحوّل إلى اقتصاد السوق مثل بلغاريا، إستونيا، ليتوانيا، إضافة إلى دول تواجه تبعات التموضع كمركز مالي عالمي مثل هونغ كونغ، تبيّن أن اعتماد نظام مجلس النقد خفض التضخم بين 3 نقاط مئوية و5 نقاط مئوية. كذلك كان له تأثير إيجابي على الثقة بالعملة المحلية عبر زيادة الطلب عليها. وعلى النقيض من المخاوف التي أثارها في كثير من الأحيان معارضو مجالس النقد، لم يجد الباحثون أن مجالس النقد القائمة كان لها أي آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

يبقى أن نشير إلى أنه في أيّ من البلدان التي اعتمدت نظام مجلس النقد، لم يتّم العمل به في شكله النقي، لكنه اكتسب تدريجياً ميزات مختلفة متعلقة بخصائص وميزات الاقتصادات الوطنية التي اعتمدته.

ميزات وحدود نظام مجلس النقد

تتمحور ترتيبات هذا النظام، حول التزام صريح للمصرف المركزي بعدم إصدار العملة المحليّة (المطلوبات النقدية للمصرف المركزي) إلّا بقدر ما تغطيها حيازاته من النقد الأجنبي. هكذا تكون النقود المعروضة بالعملة الوطنية محدودة، ما يضمن التحويل التلقائي للعملة المحليّة إلى النقد الأجنبي بحسب سعر صرف ثابت في مقابل العملة المرساة. ويتم اختيار العملة المرساة من ضمن العملات الأجنبية قليلة التقلبات، ويفضل أن تكون عملة الشريك التجاري الأول.

هذه الترتيبات تمنح العملة المحلية مصداقية أكبر في التعاملات الدولية، لكنها تحدّ من قدرة المصرف المركزي على تمويل عجز الدولة وعجز المصارف التجارية، بحيث لا يستطيع المصرف المركزي، تبعاً لترتيبات هذا النظام، أن يلعب دور المقرِض الأخير (last resort) إلا بقدر ما تسمح به حيازته من النقد الأجنبي.

يستخدم نظام مجلس النقد تقنيات نظام سعر الصرف الثابت ويوصف بنظام سعر صرف ثابت متطرف. فبهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف، يعمل المصرف المركزي على التدخل في سوق القطع بائعاً أو شارياً للعملة المحلية مقابل العملة المرساة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين حركة رؤوس الأموال والفرق بين سعر الفائدة على العملة المحلية وسعر الفائدة على العملة المرساة. فإذا انخفضت الفائدة على العملة المحلية نسبة إلى العملة المرساة، أدّى ذلك إلى خروج الأموال بالعملة الأجنبية، ما يضغط لانخفاض قيمة العملة المحلية، فيتدخل المصرف المركزي في سوق القطع لمنع انخفاضها مستعملاً احتياطاته من العملة المرساة.

وبهدف الحفاظ على احتياطاته من العملة المرساة، على المصرف المركزي أن يُبقي الفرق بين سعر الفائدة على العملة المحلية وسعر الفائدة على العملة المرساة، ثابت. وبما أن هذا الأخير لا سلطة له على أسعار الفائدة على العملة المرساة فإن أسعار الفائدة المحلية ستكون تابعة لأسعار الفائدة على العملة المرساة. أي أنه يتوجب على المصرف المركزي الحفاظ على معدل فائدة للعملة المحلية يتغير مع تغيرات الفائدة على العملة المرساة، عندما يفقد المصرف المركزي السيطرة على سعر الفائدة قصيرة الأجل، وتالياً يفقد استقلاليته لجهة السياسة النقدية.

وإذا لم يكن النظام المصرفي قادراً على تحمل التغيّرات بأسعار الفائدة على العملة المحلية، فهو سيواجه صعوبات، بل سينهار عند عدم إمكانيته تلبية طلبات السيولة، لأن المصرف المركزي لا يستطيع أن يعمل كمنقذ أخير للمصارف إذا كانت احتياطاته من النقد الأجنبي لا تكفي لتغطية إصدار نقد محلّي ودعم المصارف التجارية.

هكذا يعمل نظام النقد على تعزيز مصداقية النقد المحلي ومكافحة التضخّم، إلا أنه يحدّ من قدرة المصرف المركزي على التمويل النقدي للعجز العام، وكذلك عجز القطاع المصرفي. كما أن تطبيق هذا النظام يعني التخلّي الكامل تقريباً عن جميع السيادة النقدية وملغياً إمكانية استخدام السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد.

فعالية ترتيبات نظام مجلس النقد في لبنان

إن ترتيبات مجلس النقد تعدّ ترتيبات لا رجعة فيها، وهي تتطلب تعديلاً في قانون النقد والتسليف الصادر عن المجلس النيابي، لتقييد حقّه السيادي في إصدار النقد المحلي. ويتضمن التعديل، نصاً صريحاً بألّا تتجاوز كمية النقود التي يصدرها المصرف المركزي، كمية احتياطاته بالنقد الأجنبي، والالتزام بسعر صرف ثابت على المدى الطويل. فما هو سعر الصرف المناسب الذي يمكن أن يلتزم به لبنان؟

بحسب ترتيبات مجلس النقد، فإن الكتلة النقدية بمعناها الضيق M0 (البنكنوت أو العملة الورقية التي أصدرها المصرف المركزي)، أي القاعدة النقدية التي بلغت قيمتها في نيسان 2020، استناداً إلى إحصاءات مصرف لبنان، 20155 مليار ليرة، وبالتالي يجب أن تكون مغطّاة بشكل كامل بالاحتياطي من النقد الأجنبي. أما إذا أخذنا في الاعتبار، إمكانية التحويل التلقائي للعملة الوطنية، فإن الاحتياطي من النقد الأجنبي يجب أن يغطّي M1 (مجموع النقود في التداول إضافة إلى الحسابات الجارية، بالعملة المحلية) والتي يبلغ حجمها 24828 بحسب آخر إحصاءات مصرف لبنان عن أيار 2020.

وبما أن الاحتياطي من النقد الأجنبي المعلن من قبل مصرف لبنان يوازي 20 مليار دولار. وإذا اعتبرنا أن 10 مليارات دولار يحتاج لها لبنان لدعم الاستيراد لمدة 10 سنوات، يتبقى 10 مليارات دولار لتغطية الكتلة النقدية، فيكون سعر الصرف بحدّه الأدنى 2500 ليرة للدولار الواحد (M1/10=2500). وكلما ازدادت الكتلة النقدية أو انخفضت كمية الاحتياطي من النقد الأجنبي، كلما انخفضت قيمة الليرة اللبنانية.

وفي ما يلي نوضح أن المصرف المركزي يستطيع أن يحافظ على سعر صرف ثابت عند مستوى 4000 ليرة للدولار الواحد على مدى 11 عاماً مع السماح للكتلة النقدية بمعناها الضيق M0 أن تكبر سنوياً بنسبة 4%.

ونظراً إلى العلاقة الطردية بين M1 وM0 (المضاعف النقدي* M1=M0) فإن الزيادة في الكتلة النقدية بمعناها الضيق M0 يعني الزيادة في M1. أمّا قيمة المضاعف النقدي (M0/M1) فتبلغ في لبنان ما يقارب 1,5، وبالتالي إذا لم ينخفض حجم الاحتياطي الأجنبي يستطيع المصرف المركزي، نسبة إلى المعادلة التالية: (1,04)Log(M0=(Log(M1 (40000 Log=1,5*n، المحافظة على سعر صرف ثابت على مستوى 4000 ليرة للدولار الواحد وذلك لمدة n تساوي 11 سنة.

إذا اتخذت التدابير اللازمة، فإن الاحتياط بالعملات الأجنبية قادر على أن يضمن سعر صرف ثابتاً للدولار على مدى 11سنة.

وبما أن هذا الإجراء لا رجعة فيه، ونظراً إلى المخاطر السياسية التي يمكن أن تحيط استخدام الدولار الأميركي، ونظراً لأن تجارة لبنان مع أوروبا تفوق بكثير تجارته مع أميركا يستحسن التثبيت على الأورو وليس الدولار.

ولكي يحافظ المصرف المركزي على احتياطه من النقد الأجنبي، عليه رفع الفائدة على العملة المحليّة بالتوازي مع أي ارتفاع لمعدلات الفائدة على العملة المرساة، لأن انخفاض الفرق بين الفائدة على العملة المحلية والفائدة على العملة المرساة يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال بالنقد الأجنبي، وبالتالي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية نسبة إلى العملة المرساة.

من أجل تثبيت سعر الصرف، يتدخل المصرف المركزي في سوق القطع شارياً العملة المحلية، وبائعاً العملة المرساة ما يستنفد احتياطاته من النقد الأجنبي. وهكذا لا يستطيع المصرف المركزي خفض معدل الفائدة على العملة المحلية بهدف زيادة الاستثمار، تحفيز سوق العمل وبالتالي تنشيط الاقتصاد.

من ناحية أخرى، إن القطاع المصرفي الذي يواجه أزمة سيولة تحول دون حصول المودعين على أموالهم، لن يستطيع مواجهة المخاطر الناجمة عن تقلّبات أسعار الفائدة. ما ينذر بإفلاس بعض المصارف في ظل عدم إمكانية المصرف المركزي لعب دور المنقذ الأخير بالنسبة إلى المصارف التجارية. من هنا، تتّضح ضرورة زيادة رسملة المصارف وتحسين الملاءة وصولاً إلى إعادة هيكلية القطاع المصرفي مع ما يمكن أن ينجم عنه من دمج لبعض المصارف التجارية. وفي أحسن الأحوال، يمكن للبنانيين الحصول على ودائعهم مع مرور الوقت، بتمويل من أرباح البنك المركزي أو بعد تدفق الأموال من الخارج بسبب زيادة المصداقية الناتجة عن نظام مجلس النقد.

وتبقى إشكالية ارتفاع قيمة العملة المرساة التي من شأنها أن ترفع قيمة العملة المحلية المرتبطة بها. وبالتالي فإن كلفة الإنتاج المحلّي سترتفع ما يجعل السلع المصنعة محلياً باهظة ويقلّل من حظوظ التصدير. فرغم أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يمكن أن يساعد، على المدى القصير، في الحد من تهريب بعض السلع المدعومة، إلا أنه يحرم الاقتصاد على المدى الطويل، من دخول أموال أجنبية من التصدير، ويضرب الاقتصاد الحقيقي من زراعة وصناعة في حال لم تؤخذ التدابير اللازمة لدعم الصادرات.

لذا، فإن ترتيبات نظام مجلس النقد يمكن أن تؤدي إلى خفض العجز، وربما إلى التخفيف من الهدر والفساد لأنها تحدّ من قدرة المصرف المركزي على تمويل عجز الخزينة، لكنها تفقد السياسة النقدية أي قدرة على تخفيض البطالة وتحفيز الاقتصاد.

مزايا وأكلاف

إن المصداقية للعملة المحلية، التضخم المنخفض، والحدّ من الفساد لمحدودية الكتلة النقدية هي مزايا واضحة لنظام مجلس النقد. لكن هناك كلفة مؤلمة لهذا النظام تتمثّل بإفلاس بعض المصارف وعدم قدرة السلطات الوطنية على استخدام السياسات النقدية، مثل تعديل أسعار الفائدة المحلية، أو أسعار الصرف، لتنشيط الاقتصاد. لذلك يجب الحذر من تطبيق هذا النظام من دون تأمين مناعة القطاع المصرفي. وكذلك ابتكار حلول لتنشيط سوق العمل لدعم الزراعة والصناعة بالتوازي مع تطبيق نظام مجلس النقد. فليس هناك وصفة واحدة لنظام موحّد يطبّق في كل الاقتصادات ولكن لكل دولة ميزاتها وخصوصيتها.

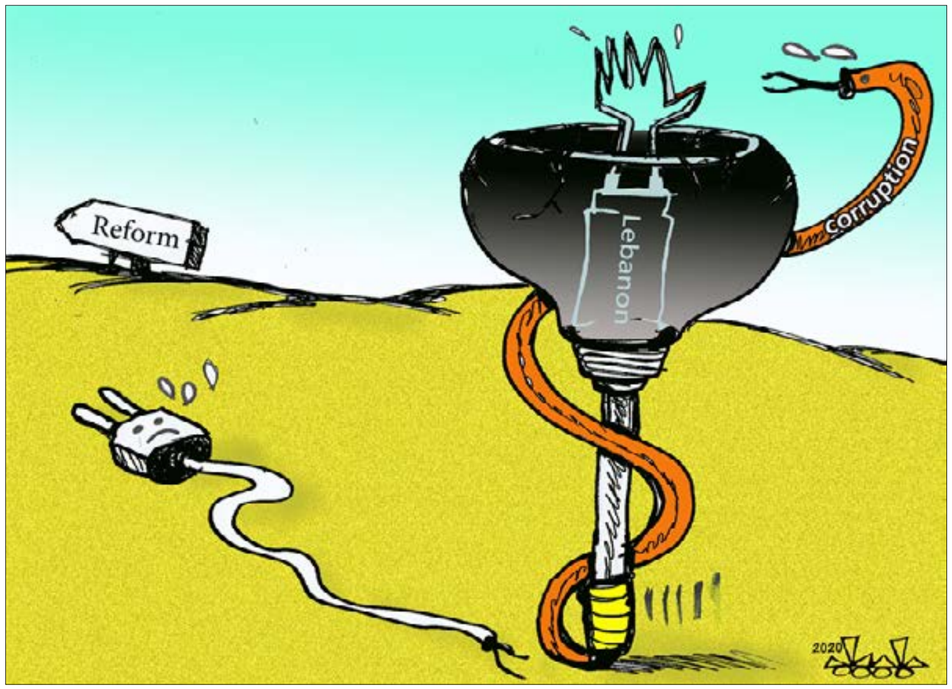

(حسن بليبل ـ لبنان)

174458
مليار ليرة
هي قيمة ودائع المصارف لدى مصرف لبنان في نهاية أيار 2020 بحسب الإحصاءات الصادرة عن مصرف لبنان مقارنة مع 177346 مليار ليرة في كانون الثاني 2020 و230 ألف مليار ليرة في تشرين الثاني 2019. لا يحدّد مصرف لبنان توزع هذه الودائع بحسب الفئات. إلا أنه بحسب خطة التعافي الحكومية فإن أكثر من 70٪ من هذه المبالغ هي بالدولار والباقي هي ودائع بالليرة

إنّ مجلس النقد يمكن أن يخفض العجز ويخفّف الهدر والفساد لكنها تُفقد السياسة النقدية أيّ قدرة على خفض البطالة وتحفيز الاقتصاد

* البروفيسورة لطيفة غلايني هي أستاذة الاقتصاد في الجامعة اللبنانية كلية إدارة الأعمال والعلوم الاقتصادية - الفرع الأول

حكومة ضدّ الفقراء

إذا كانت النتائج التي توصّل إليها البنك الدولي بالاستناد إلى تقديرات حدّدت في آذار 2020 نسب تضخّم لا تفوق الـ 18%، وتقلّصاً في تحويلات المغتربين بقيمة 1,4 مليار دولار فقط، وتقلصاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11%، تحتّم على الحكومة التعامل مع معدلات فقر هائلة. معدلات الفقر العامة بالاستناد إلى هذه الفرضيات المتواضعة قياساً بالنتائج المحقّقة في الأشهر اللاحقة، كانت ستبلغ 45% مع وقوع نحو 350 ألف أسرة جديدة في الفقر (عملياً تراجع من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الفقيرة)، وكان الفقر الغذائي سيبلغ 22% وسيطاول أكثر من 156 ألف أسرة إضافية. فماذا يجب أن تكون عليه الكارثة الاجتماعية الذي يجب أن تتعامل معها الحكومة بعدما تبيّن أن تضخّم الأسعار سجّل حتى نهاية حزيران 79%، وأن الناتج المحلي الإجمالي سيتقلّص إلى أكثر من النصف، وأن تحويلات المغتربين لا تفوق أكثر من 200 مليون دولار شهرياً، أو ما يوازي 2,4 مليار دولار سنوياً؟ الكارثة ستكون كبيرة جداً، وخصوصاً أن تحويلات المغتربين ستنخفض بأكثر من 65% ما يعني أن الدخل المتاح للأسر اللبنانية سينخفض كثيراً، وهو ما يشير إلى أن معدلات الفقر ستكون أكبر بكثير من التقديرات المنشورة في آذار. ففي ذلك الوقت، كانت الحكومة تناقش مع البنك الدولي الحصول على مبلغ 600 مليون دولار (530 مليوناً، قرض و70 مليوناً، هبة) من أجل تمويل مشروع مكافحة الفقر. لكن الحكومة رفضت أن يكون المبلغ أكثر من 210 ملايين دولار بذريعة أنه لا ضرورة لاقتراض مبلغ كهذا من أجل توزيعه على الفقراء. هذا ما تبلّغه البنك الدولي. خفض المبلغ جاء على دفعات من 600 مليون دولار إلى 500 مليون، ثم 300 مليون في مطلع تموز، وصولاً إلى 210 ملايين دولار حالياً. الاقتطاع كان يتم من السنوات التي يفترض أن يغطّيها المشروع. في البدء كان يمتدّ على فترة سنتين ونصف سنة ويتوزّع على ثلاثة مكوّنات: توزيعات نقدية، دعم للتعليم، دعم للطبابة والاستشفاء (من خلال مبلغ مخصص لوزارة الصحّة بقيمة 120 مليون دولار مختلف عن هذا المبلغ)، متابعة اجتماعية للأسر وخدمات متخصّصة)، إلا أن الأمر بات يقتصر اليوم على سنة واحدة باستثناء الخدمات المتخصّصة. واللافت أن الحكومة حاولت سحب هذا المشروع عن جدول أعمال مجلس الوزراء ولا تزال تتفاوض مع البنك الدولي حول قيمة القرض وتوزيعاته في اتجاه خفض المبلغ أكثر.

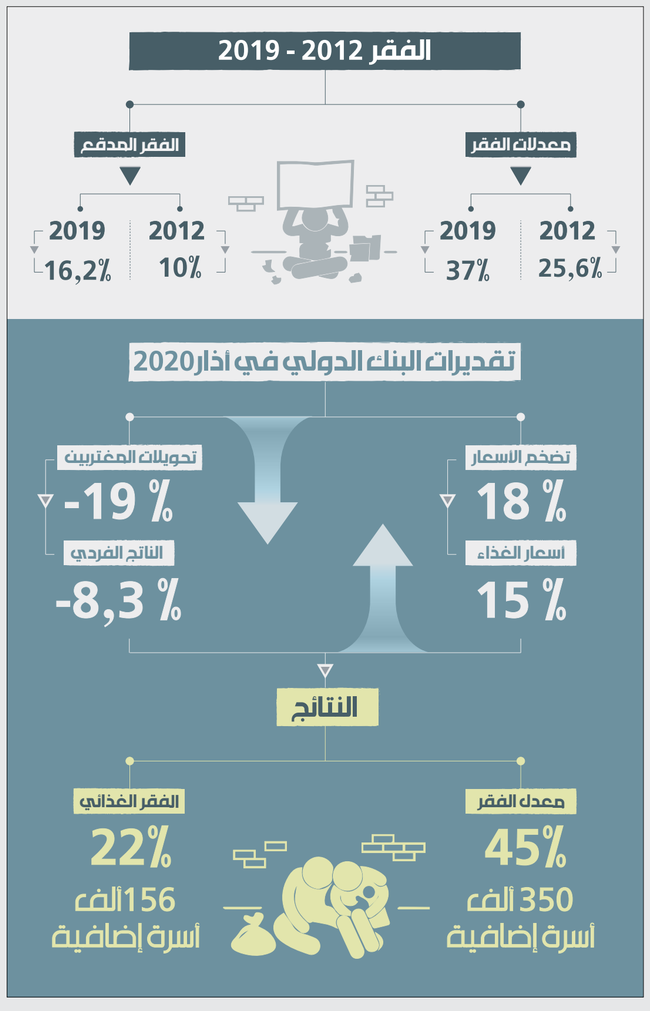

طريق الحرير
المنظومات العالمية ودور الصين

الأمجد سلامة

ضمن سياق تفكّك الامبراطورية المغولية في القرن الرابع عشر، أسقطت سلالة «مينغ» في عام 1368 الحكم المغولي في الصين. ومع انقطاع الصين عن الممرات الشمالية لطريق الحرير، وجّهت امبراطورية «مينغ» الفتيّة اهتمامها نحو الممرات البحرية التي تربط الصين بالمحيط الهندي، حيث أطلق ثالث أباطرتها برنامجاً للاستكشاف البحري بين عامي 1405 و1433. وتألف البرنامج من سبع بعثات بقيادة «تشنغ خه»، فكانت الهدايا توزّع على الحكّام المحليين في كل مرفأ تحطّ فيه، لتظهر «عظمة الصين» وتثبّت مواطئ قدم في المجتمعات المحليّة. ووصل الصينيون إلى المرافئ التي كانت تشكّل البنية التحتية للجزء البحري من الممرات الجنوبية لطريق الحرير. كما وصلت الأساطيل الصينية إلى مقديشو في شرق القارة الأفريقية. لكن بعد البعثة السابعة قرّر الإمبراطور الرابع التوقّف عن الاستكشاف البحري بسبب صراعات سياسيّة داخلية ضمن الطبقات الحاكمة. ما فعلته الامبراطورية من خلال هذه البعثات كان محاولة لاستمرار تحكّم الصين في طرق التجارة التي تضمن تدفّق سلعها إلى «منظومات عالمية» أخرى.

ما هي «المنظومات العالمية»؟

لنفهم انهيار امبراطوريات العالم القديم المزدهرة المتزامن مع صعود الهيمنة الغربية المطلقة على العالم، يجب أن نلجأ إلى أسلوب تحليل «المنظومات العالمية». ففي بداية السبعينيات، طوّر إيمانويل والرشتاين أسلوباً تحليلياً، أطلق عليه اسم «المنظومات العالمية»، وسرعان ما صبّت أفكار سمير أمين، وجيوفاني أريغي، وأندريه غوندر فرانك، في الاتجاه نفسه.

اعتمد والرشتاين، في أسلوبه التحليلي، على «المنظومة العالمية» كوحدة تحليل موحّدة يستطيع من خلالها شرح التغيّرات التي تحصل في الدول ذات السيادة، من خلال تطوّر «المنظومة» وتواصلها مع غيرها من «المنظومات». وهنا تصبح الدول ذات السيادة، التي تنتمي إلى المنظومة نفسها، نوعاً واحداً من الهيكل التنظيمي نفسه داخل النظام الاجتماعي الواحد، بحسب ما قاله والرشتاين في كتابه «المنظومة العالمية المعاصرة». فالمنظومة نظام اجتماعي له حدود وهياكل ومجموعات أعضاء وقواعد تشريعية ومدّيات تماسك. وتدفع حركته القوى المتصارعة التي تحافظ على وحدتها عن طريق الصراعات التي تسعى من خلالها كل مجموعة لإعادة تشكيل المنظومة لصالحها. وللمنظومة عمر تتغير خلاله بعض خصائصها، فيمكن تحديد قوة أو ضعف هياكلها بناء للمنطق الداخلي لعملها.

وهنالك نوعان من «المنظومات العالمية»: «الاقتصاد العالمي» و«إمبراطورية عالمية». والإمبراطورية العالمية (مثلاً الإمبراطورية الرومانية وسلالة «هان» في الصين اللتين تزامنتا) عبارة عن هيكل بيروقراطي كبير له مركز سياسي واحد وتقسيم محوري للعمل، وتصاحبه ثقافات متعددة. أمّا «الاقتصاد العالمي» فهو بالأساس تقسيم محوري كبير للعمل تتشكّل حوله مراكز سياسية متعدّدة لها ثقافات متعددة.

وتنقسم الدول ذات السيادة، ضمن «المنظومة العالمية» الواحدة، إلى ثلاثة أقسام: الدول المركزية (المتقدّمة)، والدول شبه الهامشية والدول الهامشية. وتصنيف الدول يتمّ من خلال تقسيم العمل العابر للحدود ضمن المنظومة الواحدة. فدول الهامش تؤمّن العمالة الرخيصة والمواد الأولية لدول المركز التي تستفيد من أرباح عالية من القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية. أما الدول شبه الهامشية، فهي تشبه «الطبقة الوسطى» في المنظومة العالمية، وتكسر حدّة الاستقطاب في توزيع رأس المال بين دخل مرتفع في المركز (لعدد سكان قليل) وآخر شديد الانخفاض في الهامش (بأعداد سكان ضخمة).

وتستفيد الدول شبه الهامشية من اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية من الهامش، وكذلك تحقق الأرباح من السلع الاستهلاكية المرسلة إليه، إلاّ أن علاقتها مع المركز تتضمّن استفادة الأخير من اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية في الدول شبه الهامشية واستفادة المركز من الأرباح المترتبة على تصدير السلع الاستهلاكية.

يتبنى والرشتاين تحديد فيرناند بروديل لحدود «الاقتصاد العالمي» بالمسافة التي تقطعها البضائع خلال 60 يوماً، بما تتيحه تكنولوجيا النقل. ويضيف أنّ هذا القيد استمرّ مع بداية تشكل الاقتصاد العالمي المعاصر في القرن السادس عشر، حيث كان هنالك أكثر من «منظومة عالمية» واحدة، من ضمنها منظومة العالم الأوروبية. غير أن هذه الأخيرة، سبقت، مع الوقت، منظومة عالم شرق المتوسط (دولها المركزية إيران والامبراطورية العثمانية) ومنظومة عالم الهند الكبرى ومنظومة عالم الصين، واستوعبتها تحت عباءتها، ليتحوّل الغرب الأوروبي إلى منظومة عالمية موحّدة على شكل اقتصاد عالمي رأسمالي مهيمن ولا منافس لها.

> ماذا سيحصل إذا استعادت الصين السيطرة على طرق التجارة الخاصة بمنظومتها العالمية سابقاً؟

الصين: الازدهار والسقوط

بين كل المنظومات العالمية التي ابتلعتها منظومة الغرب، كانت منظومة الصين الأهمّ، لأنّ حجم اقتصادها كان كبيراً جداً، ومسار تطوّرها الاقتصادي كان موازياً لذلك الأوروبي. وفي بحثه «الصين الإمبراطورية وأوروبا الرأسمالية في الاقتصاد العالمي في القرن الثامن عشر»، يوضّح هو فونغ هونغ نهضة التجارة البحرية والتجارة الداخلية في الصين منذ القرن السادس عشر، عندما عكست امبراطورية «مينغ» سياسات الانعزال البحري. وأدّى الطلب الهائل على الحرير والسيراميك الصيني في السوق العالمية إلى تحويل الصين إلى «بالوعة فضة»، تستقطب معظم العملات من الفضة المستخرجة من الأميركيتين. وبسبب حجم التدفق الهائل للفضّة، استبدلت الصين عملاتها من النحاس والورق بالعملات الفضيّة في معاملاتها الرسمية وجبايةِ الضرائب في منتصف القرن السابع عشر.

واستمر هذا التطور الاقتصادي حتى تشكّلت في الصين في القرن الثامن عشر بيئة اجتماعية وسياسية مستقرة شجّعت على تراكم الثروة الناتجة عن التدفق الاستثنائي للفضة الأميركية. وانبثق من هذا التراكم تحوّل اقتصادي كامل، فظهرت سوق وطنية متكاملة. وبدأت تتضّح علامات تقسيم العمل بين الهامش والمركز الصينيين. وشابه هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي ما حصل في أوروبا وتزامن معه، إلا أنه نما وتطوّر في إطار سياسي وبيئة جغرافية سياسية مختلفة عن أوروبا كثيراً. وتطوّرت الصين إلى ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية قبل القرن التاسع عشر: المنطقة المتقدمة في شرق الصين، المنطقة النامية في وسط الصين، والمنطقة المتخلفة في الغرب. وكانت العلاقات بين هذه المناطق الثلاث تشبه العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية والمتخلفة في أوائل القرن العشرين. وهنا يمكننا أن نلاحظ شكل المنظومة العالمية الصينية.

وبينما كان الطلب الانكليزي على البضائع الصينية في تزايد مطّرد، لم تكن الصين تستورد الكثير من السلع الأوروبيّة، لكن ازداد الاعتماد الصيني على الفضة الغربية. فظهر اختلال رهيب في الميزان التجاري بين الصين والأوروبيين (بالأخص الانكليز وهم كانوا الموردين الأساسيين للبضائع الصينية إلى الغرب). والسبب الرئيسي لهذا الاختلال كان ممانعة الدولة في الصين إدخال الغرب إلى الأسواق الصينية.

ويشرح هونغ أن صين سلالة «تشينغ» طبّقت سياسة «المرفأ الواحد». فكان يُسمح للتجار الغربيين بالتجارة عن طريق مرفأ مدينة قوانغتشو فقط. حتى إن التجار كانوا ممنوعين من دخول المدينة، وكانوا يتبادلون البضائع في مراكز إقامتهم المحدّدة خارجها. وهنا استغلت الصين ما يسمّيه والرشتاين «الجهل». هذا كان أساس التجارة بين المنظومة العالمية الأوروبية والمنظومات التاريخية الأخرى التي تعايش بعضها خارج البعض الآخر. فالأوروبيون لم يكونوا على علم بكلفة إنتاج الواردات من خارج منظومتهم العالمية، فتتخلّص مراكز المنظومات العالمية الأخرى من السلع ذات القيمة المنخفضة اجتماعياً بأسعار أعلى بكثير من تلك التي يمكن الحصول عليها في الداخل. وكلّما كانت التجارة الأوروبية تتوسع، كان «الجهل» يختفي تدريجياً. لذا كان التجار الأوروبيون متحمّسين لكسر حاجز «الجهل» ودمج الساحات الخارجية ضمن عمليات القيمة المضافة الخاصة بهم. في المقابل كانت الصين تعتمد سياسة «المرفأ الواحد» كحاجز احتكاري ضد الدمج وكآلية سياسية تحمي بها «الجهل». ولكن هذه الآليات كانت تتطلب التنظيم تعزيز الدور الخارجي للدولة.

ما حصل هو أن التطور الرأسمالي أدّى إلى إضعاف الدولة الإمبراطورية على مدار القرن الثامن عشر، ما مهّد الطريق لتفكك إمبراطورية «تشينغ» في القرن التاسع عشر. كيف ذلك؟ المحرّك الرئيسي كان إغراء التحوّل إلى العملات بالفضّة، بسبب وفرته لدى الأوروبيين. ففي القرن الثامن عشر، أدت الزيادة الهائلة في كمية الفضة المتداولة في الإمبراطورية، إلى تضخم استمر لمدة طويلة، أو ما يعرف بـ«ثورة الأسعار الصينية» (كما حصل في أوروبا قبل قرن). فارتفع مستوى الأسعار في الصين ثلاث إلى أربع مرات، وضرب المناطق المتقدمة اقتصادياً (المراكز) أكثر من المناطق المهمّشة.

لكن ما جعل مسار التطور الاقتصادي للمنظومة العالمية الصينية مختلفاً عن ذلك الأوروبي، هو الاختلاف الجوهري بين الأنظمة المالية في الصين وتلك في أوروبا. فعلى النقيض من رد فعل الأوروبيين على التضخّم، وضعت حكومة «تشينغ» نظاماً مالياً أكثر تحفظاً بكثير في القرن الثامن عشر، ولم توسّع الميزانيات ولم تبحث عن مصادر جديدة للدخل غير ضريبة الأراضي. الاستثناء الوحيد كان إيرادات التجارة من قوانغتشو، وهذه لم تكن أبداً جزءاً رئيسياً من إجمالي دخل الدولة.

كان هذا النظام المالي فعالاً في ضمان الهدوء الاجتماعي، لكنّ ارتفاع التضخم ضاعل قدرة الدولة بسرعة؛ فانكمش الإنفاق الحكومي على الرواتب والمشاريع العامة، وتفاقمت الضائقة المالية للدولة بسبب الضغط السكاني الضخم. وإضافة إلى ذلك، تدنّت قدرة الدولة في الحفاظ على البنية التحتية التجارية، ما أضرّ الاقتصاد الوطني.

وفي سياق هذا الضعف المستمر للدولة الصينية، اكتشف البريطانيون السلعة التي ستعيد التوازن إلى الميزان التجاري البريطاني-الصيني، وتعيد تحويل دفق الفضّة إلى الخزائن البريطانية. كانت هذه السلعة الأفيون، كما يقول سويشانغ جاو في ورقة أعدّها بعنوان «إعادة التفكير في النظام العالمي الصيني». وفعلاً، منذ نهاية القرن الثامن عشر استنزف الأفيون الفضّة من خزينة الصين، وسبّب الإدمان عليها أزمات اجتماعية. وحين أغلق الصينيون مرفأ قوانغتشو في وجه تجارة الأفيون ومنعوها، أندلعت حرب الأفيون بين عامي 1839-1842. اكتشفت الصين خلال هذه الحرب مدى تفوّق القوى الأوروبية عليها. وانتهت الحرب إلى استعمار بريطانيّ في هونغ كونغ وفتح المرافئ الصينية الأساسية أمام التجارة البريطانية. وخلال أقل من نصف قرن وقّعت الصين مكرهة معاهدات تضمن لكل القوى الأوروبيّة الكبرى مواطئ قدم في السواحل الصينية، بينها دخل البريطانيون إلى الداخل الصيني.

ريبيك بيرـ الصين

الحاجز والاقتصاد العالمي الجديد

ومع خسارة الصين لسياسة «المرفأ الواحد» انكسر الحاجز الاحتكاري ضد الدمج لعلمية الانتاج الصيني في التجارة العالمية، ودخلت منظومة العالم الغربي إلى الصين. وتحوّلت الدول الرافدة الهامشية في منظومة العالم الصيني إلى مستعمرات غربية، بينما تحولت الصين إلى دولة هامشية في منظومة العالم الغربي، أو ما بات يُعرف بالاقتصاد العالمي الموحّد. عملياً، دفعت الصين ثمن سياسات العزلة التي انتهجتها في القرن الخامس عشر، حين قرّرت عكسها وانتهجت الانفتاح. وجدت الأوروبيين يتحكّمون في ممرات التجارة البحرية لطريق الحرير على بوّاباتها الجنوبية. وتضافرت هذه السيطرة مع دفق الفضة الأميركية لتشكّل الباب لسقوط آخر المنظومات العالمية المنافسة لمنظومة العالم الغربي، وأقدرها على منافستها في التطور الرأسمالي.

يبقى اليوم السؤال، ماذا سيحصل إذا استعادت الصين السيطرة على طرق التجارة الخاصة بمنظومتها العالمية سابقاً؟ هل سنكون أمام مركز جديد للنظام العالمي القائم اليوم؟ أم سنشهد نظاماً عالمياً جديداً ينافس ذلك الغربي؟

الاقتصاد العالمي بلا أفق

كمال ديب

يعود لبنان ودول أخرى إلى الإقفال مجدّداً، لأنّ وعد حدوث انفراج في الأزمة العالمية التي أطلقها وباء كورونا قبل خمسة شهور لم يتحقق. إذ كان متوقعاً أن تتراجع جائحة كوفيد – 19 مع قدوم الصيف، أي في منتصف شهر حزيران 2020، لعدّة عوامل منها:

- ضعف حدّة الفيروس بسبب الطقس الحار.
- نجاح الحكومات في ضبط الانتشار بفضل الإجراءات التي اعتمدتها.
- إمكانية التوصّل إلى علاج أو لقاح أو وقاية جديّة، تحدّ من تأثير كوفيد19.

على الأقل كانت هذه العوامل مصدر التفاؤل الذي دفع الحكومات إلى بدء فتح مطاراتها وحدودها واستقبال السيّاح والزائرين مجدّداً. إلا أنّ أيّاً من هذه الشروط الثلاثة لم يتوفّر، لا في شهر حزيران ولا في شهر تموز 2020. بل واصل مؤشّر الإصابات بالوباء في منحى تصاعدي حول العالم حتى وصل إلى 16 مليون إصابة و700 ألف حالة وفاة تقريباً في أواخر شهر تموز، مقارنة بأقل من 120 ألف إصابة في أواسط آذار 2020. وزاد الطين بلّة يوم الاثنين 27 تموز حين أعلنت منظمة الصحة العالمية أنّ «جائحة فيروس كورونا هي أخطر حالة طارئة أعلنتها على مستوى العالم منذ تأسيسها»، مشيرة إلى أنّ انتشار المرض تسارع في الصيف مع تقارير «الجائحة تواصل التسارع» وتضاعفت الإصابات مرّتين من 8 ملايين إلى 16 مليوناً خلال 6 أسابيع فقط.

وبسبب انعدام العوامل الثلاثة المذكورة، فقد سجّلت المنظمات المالية والاقتصادية الدولية توقعات سوداوية تنبئ بتدهور حال الاقتصاد الدولي وتعثّر التجارة وارتفاع عدد الفقراء من 500 مليون إنسان – كما كان متوقعاً في نيسان الماضي - إلى مليار بحلول 2021. كما لم ينجُ أي قطاع صناعي في العالم من جائحة كوفيد-19 فيما تراجعت الاقتصادات الرئيسية في العالم بنسبة تتراوح بين 15% و20% في النصف الأول من 2020. امّا قطاع السفر والسياحة فقد كان الأكثر تأثراً لأنّ الدول أقفلت على نفسها وحظرت التنقّل والطيران. وتأكيداً للمنحى الانحداري، في 8 تموز 2020، أعلن صندوق النقد الدولي ارتفاع مستويات الدين في الاقتصادات الناشئة والمتقدّمة على حدّ سواء، بسبب الإنفاق الموجّه لتنشيط الاقتصاد في ظل أزمة فيروس كورونا. ويتوقع أن يتجاوز الدين العام العالمي مستوى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الإجراءات التي اعتمدتها الحكومات في مواجهة الأزمة الصحية. ففي مطلع عام 2008، قبل الأزمة المالية العالمية، بلغت الديون السيادية في العالم 34 تريليون دولار (تريليون دولار يساوي ألف مليار أو ألف بليون دولار)، ثم أخذت ترتفع كل عام حتى وصلت إلى 70 تريليون دولار عام 2019، أي إلى الضعف خلال عشر سنوات، بينما كان الناتج المحلي العالمي نحو 87,8 تريليون دولار وفق بيانات البنك الدولي لعام 2019 أيضاً.

لقد توقّعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن يتراجع الناتج المحلي العالمي بسبب جائحة كورونا إلى 80 تريليون دولار، فيما سيرتفع إجمالي الديون إلى 76 تريليون دولار، أي ما يوازي 95% من الناتج العالمي. وعلى هذا الأساس، ولتلافي انهيار العملات والاقتصاديات في عدد كبير من الدول ومنها لبنان، فثمّة دول كثيرة تحتاج إلى إعادة هيكلة للديون في أعقاب جائحة فيروس كورونا العالمية وتداعياتها الاقتصادية، وستكون هناك حاجة ملحّة إلى تخفيف أعباء ديون الدول الأكثر فقراً في هذا العالم.

يقول «معهد التمويل الدولي» إن الدين العالمي المجمّع (أي السيادي والشركات والأفراد) قد زاد 10 تريليونات دولار خلال عام 2019 ليصل إلى ما يزيد على 255 تريليون دولار في كانون الأول الماضي منها 70 تريليون دولار على الحكومات، 74,2 تريليون دولار على الشركات والمؤسسات غير المالية، 63,1 تريليون دولار على القطاع المالي، و48 تريليون دولار على الأسر والأفراد.

ويتوقّع المعهد أن يرتفع حجم الدين العالمي المجمّع إلى 306 تريليونات في عام 2020، مدفوعاً بالانكماش الاقتصادي الذي سبّبته تداعيات كورونا، وبحاجة الدول إلى مزيد من الاقتراض لتحفيز اقتصاداتها. وفي الوقت نفسه، أوقفت الجائحة عملية 375 مليون شخص حول العالم منهم 60 مليوناً في الولايات المتحدة الأميركية. كما أنّ تعطّل التجارة الدولية ووسائل النقل من طيران وبواخر وقطارات سيؤدي الاقتصاد العالمي بنسبة 18% وليس كما كان متوقعاً 12%.

ورغم أنّ حكمة معظم الدول دعت إلى إنقاذ الاقتصادات على حساب الصحة العامة، وهذا هو السبب الحقيقي لرفع الحظر، فإنّ عودة الإقفالات وارتفاع عدد الإصابات يعني أنّ الأضرار الاقتصادية للجائحة متّجهة للتفاقم في الأشهر المقبلة وربّما ستستمر طوال عام 2021. ذلك أنّ انتهاء الوباء أو تلاشي مفعوله، حتى لو تمّ في خريف العام الحالي أو في شتاء 2021، فإنّ قلق البشرية وإجراءات الحكومات سيمنعان أي تحسّن فوري. لذا ستحتاج قطاعات الصناعة والسياحة والسفر والتجارة إلى أربعة أشهر إضافية للتعافي داخل البلدان أو بين بلدان متجاورة.

ويتروح التعافي بين قطاع وآخر حيث يوجد قطاعات قد تحتاج إلى فترات أطول لتخرج من محنتها. إذ يحتاج قطاع السفر والسياحة بين دول بمسافات بعيدة، إلى ستّة أشهر على الأرجح (بين أوروبا وأوستراليا واليابان مثلاً) ليعود إلى نشاطه السابق. ومقياس تعافي القطاعات يكون العودة إلى مستويات شهر تشرين الأول 2019، ذلك أنّ العودة إلى النشاط ستكون تدريجية. والمصيبة أنّه غابت عن المؤشرات الدولية الجديدة في حزيران الماضي توقعات الانفراج، فلم يعد ثمة حديث عن انفراج في تشرين الأول 2020. ما يعني العودة إلى موسم البرد مجدّداً في تشرين الثاني نوفمبر واحتمال موجة ثانية من الفيروس.

الديون العالمية عام 2019

الحكومات	70 تريليون دولار
الشركات والمؤسسات غير المالية	74.2 تريليون دولار
القطاع المالي	63.1 تريليون دولار
الأسر والأفراد	48 تريليون دولار

المصدر: معهد التمويل العالمي

قراءات

مقال

قراءة في الاحتجاجات الأميركية [4]

الأسئلة المطروحة

من الطبيعي التساؤل حول تطوّرات الداخلية الاميركية وما ستُسفر عنها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وحتى على حيثيات وجود الكيان. فالنظام القائم يترنّح، وقد تتحوّل الامور من أزمة اجتماعية واقتصادية إلى أزمة نظام إلى أزمة كيان

زياد حافظ*

من الواضح أن المجتمع الأميركي أضعف من الدولة وموجود بسبب الدولة، وأن انهيار الدولة أو تراجعها يعني انهيار أو تراجع المجتمع، أو بشكل أدقّ المجتمعات القائمة والمختلفة التي بدأ التماسك بينها يتلاشى. الأسئلة المطروحة متعدّدة ومعقّدة ومتشعّبة، لكنّها تطرح مستقبل الحزبين الحاكمين واستمرارهما، وعبرهما وجود الكيان الأميركي، على الأقل في الشكل الذي يعرفه العالم. فالتجاذبات الداخلية سواء كانت عنصرية أو ثقافية أو اجتماعية، تفاقمت إلى حدّ الكراهية. هي تجاذبات مزمنة، لكن الرخاء الاقتصادي والرفاهية كانا كافيين لتغطيتها. وفي زمن القلّة والشحّ بدأت هذه العيوب تأخذ منحى تصادمياً واضحاً وخاصّة في مجال العنصرية. فعلى سبيل المثال، إنّ انتخاب الرئيس باراك حسين أوباما، الرئيس الوحيد من أصول إفريقية وبجذور إسلامية، لم يتقبّله جزء كبير من الأميركيين الذين كانوا وما زالوا يعتبرون أن قيادة البلاد محصورة بالعنصر الأبيض البروتستانتي. ولا ننسى أن الرئيس الكاثوليكي الوحيد جون فيتزجرلد كندي لم يُكمل ولايته الأولى بل اغتالته أيدي الدولة العميقة. ولا ننسى أيضاً كيف قاد دونالد ترامب حملة التشكيك في أهلية ترشيح أوباما وانتخابه على أساس أنه لم يولد في الولايات المتحدة كما هو مشترط في الدستور الأميركي. ولا ننسى أيضاً كيف تعامل الحزب الجمهوري خلال الولايتين للرئيس أوباما على قاعدة عرقلة كل مشاريعه. في المقابل لم يعترف الحزب الديمقراطي بشرعية انتخاب ترامب، بل اتهمه الإعلام الشركاتي المهيمن بأنه وصل إلى سدّة الرئاسة بسبب «تدخلات» روسية لم يستطع تثبيتها. ومنذ اللحظات الأولى لانتخابه رئيساً، بدأت محاولات إقصائه واتهامه بمخالفات دستورية وقانونية غير مستندة إلى أدلّة واضحة وقاطعة. قاعدة اللعبة الصفرية تحكّمت بسلوك الطرفين وأصبح الصراع على السلطة هو الغاية وكل شيء بات متاحاً للوصول إلى ذلك.

> **أقل من 1% من السكّان تمتلك أكثرية الثروة في الولايات المتحدة وهذه الظاهرة كانت فحوى احتجاجات عام 2011 التي نادت باحتلال منطقة وال ستريت في نيويورك تحت شعار «احتل» (occupy)**

على صعيد الولايات، فالانتخابات النصفية التي جرت سنة 2018 أوضحت التصادم بين الجغرافيا والديموغرافيا. المدن الكبرى على الشواطئ الشرقية والغربية في الولايات المتحدة أكثر ليبرالية وتنوّعاً من سكّان الداخل. داخل الولايات المتحدة، كانت الجغرافيا للحزب الجمهوري المحافظ وأكثريته من العرق الأبيض، بينما الديمغرافيا (أي المدن الكبرى على الشواطئ) كانت للحزب الديمقراطي وأكثريته من الأقليّات العرقية. والتحوّلات الديمغرافية خلال السنوات الماضية، ألقت بظلالها بقوّة على تركيبة المجتمع الأميركي. بات واضحاً أن الحزب الديمقراطي يستهوي الأقلّيات العرقية كالسود الذين يصوّتون له بنسبة 90% بينما الأقلّيات الأخرى الآسيوية واللاتينية تصوّت بنسبة 70%. وفي المقابل تتراجع نسبة البيض في البلاد بشكل عام وداخل الحزب الديمقراطي بشكل خاص. قيادة الحزب الديمقراطي ما زالت من العرق الأبيض، وإن كانت من الشيوخ (معظمهم يقارب الثمانين من العمر!) بينما الشباب البيض داخل الحزب في حال تراجع نسبياً. كذلك الأمر بالنسبة إلى الحزب الجمهوري الذي تتشكل غالبية قيادته من الشيوخ. العنصر الشاب في الحزب ما زال أقلّية.

لا تستطيع «عقيدة» الحزبين التكيف مع التحوّلات الديمغرافية وهي تحمي قوامة الرأسمالية ولا سيما تلك التي قامت بأمولة (financialization) الاقتصاد على حساب الاقتصاد العيني والمنتج في ظلّ تجاهل الذاعيات الإجتماعية والفجوة الكبيرة بين المتموّلين والطبقات الفقيرة. أقل من 1% من السكان، تمتلك أكثرية الثروة في الولايات المتحدة. هذه الظاهرة كانت فحوى احتجاجات عام 2011 التي نادت باحتلال منطقة وال ستريت في نيويورك تحت شعار «احتل» (occupy). مسألة الفقر في الولايات المتحدة أصبحت مسألة جدّية بوجود أكثر من 45 مليون أميركي يرزحون تحت خطّ الفقر ولا يستطيعون أن ينعموا بأي نوع من الضمان الصحّي.

عدم قدرة قيادات الحزبين على التكيّف مع التنوّع السكّاني الذي يفرض تنوّعاً في القيم والأولويات، يهدّد استمرار الحزبين الحاكمين في تداول السلطة. لا يمكن استبعاد تشظيهما إلى أحزاب إقليمية أو أحزاب تحمل هويات فرعية غير الهوية السياسية الجامعة. فالنزعات الانفصالية تتزايد. شهدنا تمرّداً على السلطة المركزية في بعض الولايات وبعض المدن، بالإضافة إلى احتجاجات رافقت دخول قوّات الشرطة الاتحادية إلى بعض المدن من دون موافقة السلطات المحلّية، ما ينذر بتفاقم الأمور وتفشّي حالة التمرّد وتنامي دعوات الانفصال. إن الحرب الأهلية التي خاضتها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر لم تكن فقط لتحرير السود بل كانت حرباً لتحديد دور السلطة الاتحادية وصلاحيات الولايات، وانتصار القوى الاتحادية لم يحسم نهائياً الجدل الذي يشهد صحوة جديدة بسبب تفاقم الأمور. ولا يجب أن ننسى أن التماسك الاتحادي مبنيّ على «تعاقد» بين الولايات منفردة مع الدولة الاتحادية. تذكّر بأن ريتشارد بري، وزير الطاقة في إدارة ترامب، كان ساعياً للحصول على تسميته كمرشح الحزب الجمهوري للرئاسة عندما كان حاكماً لولاية تكساس، وهي ثاني الولايات الكبرى سكّانياً وجغرافياً واقتصادياً، بعد ولاية كاليفورنيا، وفي حملته الانتخابية، هدّد ثلاث مرّات الدولة الاتحادية بالانفصال عنها إن لم تتوقّف عن التدخّل بشؤون الولاية. فكيف يسعى إلى رئاسة البلاد وفي نفس الوقت يهدّد بالانفصال عن الدولة التي يريد ترأسها؟ هذا يعني أن الرابط الوطني وهن جدّاً ومبني على المنفعة وليس على قناعة.

هذه ظاهرة ليست منفردة. هناك عدد من الولايات تطرح موسمياً مسألة الانفصال عن الدولة الاتحادية. فكيف ستتصرف النخب الحاكمة والجمهور العريض في مواجهة كارثة جامعة؟ جائحة الكورونا أعطت بعض الأجوبة. فقد تصرّفت الولايات بمعزل عن بعضها البعض ولم تنسّق في ما بينها. الأنانية كانت طاغية على سلوك كل مسؤول في ولايته وهذا ما يساهم في إضعاف الرابط الوطني.

هذا الانقسام في مختلف المكوّنات السياسية والعرقية والاقتصادية والثقافية اشتدّ خلال السنتين الماضيتين في ظلّ تجاذب إعلامي وتهجّم شرس على الرئيس الأميركي. صحيح أن ترامب «جسمه ليّس»، لكن في نهاية المطاف يقود الإعلام المهيمن الليبرالي النزعة كل ذلك من دون أن يعترف بشرعية انتخاب ترامب، فعمل وما زال يعمل، على الإطاحة به مهما كلّف الأمر عبر تأجيج الخطاب التفتيتي بين مكوّنات المجتمع الأميركي لضرب قاعدة ترامب. بينما المرشح بايدن يمارس نوعاً من العنصرية أيضاً عندما يسخر من مواطن أميركي منحدر من أصول إفريقية يريد أن ينتخب ترامب فيقول له إن كنت تصوّت لترامب فإنك لست من السود!

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك

لا يختلف الخطاب السياسي لبايدن عن خطاب ترامب. فهما يفرّقان بين الأميركيين ولا يوحّدهما. هما يمثّلان جزءاً من أميركا، وإن اعتبرا ذلك الجزء هو الأكثرية! كما أن الولايات والمدن التي يحكمها ديمقراطيون، شهدت أكثر أعمال العنف والشغب والاعتداء على الأملاك الاتحادية والحكومية والخاصة تحت مرأى العين للشرطة والسلطات المحلية، ما أدّى إلى ردود فعل عكسية سياسية بالنسبة إلى الحزب الديمقراطي. أدّت تلك الأعمال إلى الالتفاف حول دعاة الحفاظ على الأمن والقانون، أي أنصار الطرح الجمهوري وخاصة الرئيس ترامب. هناك استطلاع رأي مخالف لمعظم استطلاعات الرأي التي يقوم بها الإعلام المهيمن. وقد أعدّت مؤسسة راسموسن للاستطلاع يفيد بأن الفارق بين بايدن والرئيس ترامب تقلّص إلى بضع نقاط فقط (4-5%) ما يدل على تغيّر ملحوظ في المزاج العام الذي كان غاضباً على ترامب بسبب سوء ادائه في مواجهة جائحة كورونا.

ما زال مبكراً التكهّن حول نتائج الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني وبناء التقديرات على الاستطلاعات. الفريقان المتنافسان (الأحزاب) لتسديد ديونهم المتراكمة بدلاً من الحفاظ على النمط الاستهلاكي، ما جعل الطلب على السلع والخدمات يتراجع بشكل كبير فساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية.

النظام الاقتصادي الأميركي يترنّح تحت وطأة السياسات النيوليبرالية الساعية إلى الربح السريع الريعي الطابع. هو المحرّك الأساسي للنشاط الاقتصادي. إعادة توطين القاعدة الإنتاجية الصناعية وحتى المعلوماتية في شقّها التصنيعي إلى الدول النامية كالصين والهند وماليزيا ودول أميركا اللاتينية أفقدت الكثير من قدرة الولايات المتحدة على تأمين حاجاتها الأساسية التي أصبحت تستورد معظمها. كما أنها فقدت القدرة على التنافس في الصناعة لأنها فضّلت الاستثمار في المال والأسواق المالية بدلاً من الاستثمار في الأبحاث التكنولوجية. فجائحة الكورونا كشفت مدى انكشاف الاقتصاد الأميركي تجاه الخارج بشكل عام وتجاه الصين بشكل خاص.

وحتى الساعة لم تستطع النخب الحاكمة مقاربة الموضوع ولا حتى التفكير في الخروج من المأزق الاقتصادي. هناك شبه إجماع عند الجمهوريين والديمقراطيين على تحميل مسؤولية الانكماش الاقتصادي لجائحة الكورونا وشيطنة الصين لتتسبيها بالجائحة و«سرق الوظائف». ليست هناك مراجعة للخيارات والسياسات المتبعة على مدى خمسة عقود من قبل الحزبين، وبالتالي تصبح مقاربة المستقبل من عالم المجهول حتى الساعة في الولايات المتحدة ما يجعلنا نطرح السؤال هل ستبقى الولايات الأميركية متحدة؟

*كاتب وباحث اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

لا يمكننا تحمّل جشع شركات الأدوية الكبرى*

توبياس ج. كلينغ،
رودريغو فرنانديز،
مانويل ب. البيز*

تعتمد شركات الأدوية الكبرى على الأبحاث العامة، إلّا أنه عندما تحدث أزمة مثل كورونا فيروس، فإن هذه الشركات ستفعل كل ما تستطيعه للحفاظ على منتجاتها من أجل قلّة مختارة. لذا، إنه الوقت المناسب من أجل إعادة التفكير في صناعة الأدوية. وسط تسارع أزمة فيروس كورونا، استطاعت شركة الأدوية العملاقة Gilead Sciences أن تضمن موافقة إدارة الغذاء والدواء الأميركية في إطار «لائحة الأدوية المستعصية»، من أجل تركيبة محتملة لدواء ضدّ كورونا، يسمى «ريمديسيفير»، ما من شأنه أن يمنح الشركة تسويقاً حصرياً لسبع سنوات.

بعد انتقادات واسعة من المجتمع المدني وحملة «بيرني ساندرز»، طلبت Gilead Sciences إلغاء هذه الضمانة، لكنها أشارت إلى سعيها لمراجعة تنظيمية في وقت لاحق. ففي سياق واحد من أكبر التهديدات للصحة العالمية في التاريخ الحديث، يعود الفضل للمراقبين والناشطين في تجنّب الاستيلاء المشين من سلطة الشركات على إحدى الوسائل المحتملة للتصدّي للوباء العالمي.

قضية هذه الشركة أظهرت التناقضات العميقة في قطاع الأدوية. فبالإضافة إلى أن تطوير «ريمديسيفير» لم يكن ممكناً إلّا من 79 مليون دولار لا ينتج دواء بكلفة مقبولة (يجب أن يكون مجانياً)، لكن تبيّن أن هناك مسؤول تنفيذي رفيع المستوى في الشركة نفسها، أنكر حقّ الجمهور في التدقيق بنتائج البحث. وفي الوقت نفسه تقريباً، برزت تقارير منقولة عن مستثمرين يحاولون توجيه شركات الرعاية الصحية والأدوية نحو رفع أسعار الأدوية والمعدات التي تشتد الحاجة إليها.

يمكن النظر إلى نموذج شركات الأدوية الكبرى من خلال العدسة المالية. فهذه الشركات غير المالية، باتت تتبنّى، بشكل متزايد، استراتيجيات مالية لتعزيز مصالح المساهمين بدلاً من محاولة النموّ العضوي عن طريق زيادة الإنتاج. وبشكل عام، يمكن تحديد ثلاث سمات لهذه الشركات المتماولة:

- تعمل الشركات على تنمية أصولها المالية - غالباً نقدية - مقارنة برأس المال الثابت (مثل المصانع والآلات)، لاستثمارها في الأسواق المالية أو لاستعمالها في عمليات الاندماج والاستحواذ التي تعزّز قوّتها السوقية. تكون هذه الاحتياطات النقدية مخبأة في شركة أوف شور (المراكز المالية الخارجية) بما يتيح ذلك من استراتيجية للتهرّب الضريبي. وفي الوقت نفسه، تتحمل هذه الشركات المزيد من الديون لتقليل اعتمادها على الأصول ورفع العائد على السهم.

- تستبدل هذه الشركات، رأس المال الثابت بـ«الأصول غير الملموسة». في كثير من الأحيان، إن هذه الأصول لا تعكس فقط قوّة السوق المباشرة - في حالة حقوق الملكية الفكرية (IPRs) مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع - إنما قيمة الأسهم للشركات المكتسبة من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ.

- تعطي هذه الشركات الأولوية لمطالب المساهمين والتنفيذيين باستخدام أموال الشركات لدفع أرباح الأسهم أو إعادة شراء أسهمها.

التقضي عن الشركات

في تقرير حديث للمركز الهولندي للأبحاث حول الشركات المتعدّدة الجنسيات (SOMO)، درسنا الحسابات المالية لـ27 شركة من أكبر شركات الأدوية في العالم لتقييم «ريمديسيفير»، ما من شأنه أن يمنح الشركة تسويقاً حصرياً لسبع سنوات.

بين عامَي 2000 و2018، ازدادت الاحتياطات النقدية المجمّعة للشركات من 83 مليار دولار إلى 219 ملياراً، حالياً، وبشكل منتظم، تحتفظ الشركات الأميركية بأكثر من ضعفي النقد الموجود في رأس

> **هناك حاجة ملحّة لإعادة هيكلة قطاع الأدوية الحالي. لا يمكننا تقديم الصدقات للشركات وترك الجدال حول قوة الاحتكار وتوزيعات الأرباح**

المال الثابت: على الأرجح، فإنّ هذا الأمر ناتج عن ممارسات إخفاء النقود في الخارج لتجنّب تسديد الضرائب على الأرباح. ولتمويل عملياتها، تعتمد شركات الأدوية الكبرى، بشكل متزايد، على الديون بدلاً من الأسهم. فقد سجّلت الشركات الـ27 نحو 518 مليار دولار من الديون في عام 2018 مقارنة بـ61 مليار دولار فقط في عام 2000.

في المقابل، طرأت زيادة معتدلة على قيمة الاستثمارات الإنتاجية مثل النفقات الرأسمالية ومصروفات البحث والتطوير. هكذا تحوّلت الهياكل الرأسمالية للشركات نحو الأصول غير الملموسة. ففي عام 2018، بلغ إجمالي الأصول غير الملموسة أكثر من 850 مليار دولار، أي بارتفاع كبير مقارنة مع 50 مليار دولار تقريباً في عام 2000. تشير بياناتنا إلى أن الشهرة - القسط الذي تدفعه إحدى الشركات لشراء شركة أخرى مقابل القيمة الدفترية للأخيرة (والذي يقيس صافي قيمة الأصول الملموسة للشركة) - تمثّل نصف القيمة الإجمالية للأصول غير الملموسة.

أهمية هذه الفقاعة المتضخّمة بجولات من عمليات الاندماج والاستحواذ، تكمن في أثرها على ربحية الشركات. ببساطة، إذا نمت قاعدة أصول هذه الشركة بوتيرة أسرع من مجمل أرباحها بسبب التوسّع المستمر، فإنّ العائد الإجمالي على الأصول ينخفض. هذا يتطلّب استراتيجيات أكثر تطرّفاً لتوليد الأرباح عبر رفع الأسعار وإرسال الفواتير للمرضى ومقدمي التأمين الصحي.

كذلك تطوّرت بشكل ملحوظ توزيعات أنصبة الأرباح لمساهمي شركات الأدوية الكبرى. فالأرباح ازدادت بأطراد واستُكملت من خلال خطط إعادة الشراء. ففي عام 2000 دفعت الشركات الـ27 نحو 30 مليار دولار عبر هذه القنوات إلّا أن المبلغ المدفوع في عام 2018 بلغ 150 مليار دولار. خلال الفترة بلغ إجمالي المدفوعات من جميع الشركات نحو 1,54 تريليون دولار. والأهم من ذلك، أن العوائد اقتربت أو تجاوزت المبالغ المجمعة للاستثمار الإنتاجي (النفقات الرأسمالية ونفقات البحث والتطوير). الشركات الأميركية قادت هذه الحزمة عبر دفع أكثر من 130% من استثماراتها الإنتاجية في عام 2018.

كبح الجماح

في المحصلة، إن تحليل الحسابات المالية يسلط الضوء على نموذج الأعمال التجارية لشركات الأدوية الكبرى. وفيما يعتمد هذا النموذج على الأبحاث الممولة من الجمهور (المال العام)، كما هو واضح في مثال دواء remdesivir، فإنّ عمالقة شركات الأدوية يتسابقون للفوز بحقوق الملكية الفكرية من أجل تأمين مكاسب احتكارية مؤقتة. هذا النموذج يفيد المساهمين والمسؤولين التنفيذيين في الشركات، لكنه يعيق فعالية الرعاية الصحية. هذه قضية تكتسب أهمية خاصة في ظل جائحة عالمية.

وبشكل عام، هناك تركز متزايد للشركات تغذّيه المنافسة الاقتصادية والائتمان الرخيص أيضاً، في إطار هدف نهائي يكمن في نفخ الإيرادات على المدى القصير ورفع أسعار الأسهم على حساب الاستثمارات الإنتاجية والأسعار المعقولة للأدوية. هذا النموذج ليس غير عادل اجتماعياً فقط، بل هو أيضاً غير مستقرّ اقتصادياً.

في ظل حالة الطوارئ الصحية العالمية غير المسبوقة تاريخياً، أصبحت الحاجة ملحّة لإعادة هيكلة قطاع الأدوية الحالي. لا يمكننا تقديم الصدقات للشركات ونترك الجدال حول قوة الاحتكار والمستويات غير المستدامة من التوزيعات للمساهمين. نحن بحاجة للاعتراف بمساهمة البحث العام، وتقييد حقوق الملكية الفكرية بدلاً من توسيعها، وتوسيع القدرة الإنتاجية العامة بدلاً من الاعتماد على الشركات المملوكة للمساهمين. وبدعم شعبي متزايد، فإنّ الوقت حان من أجل صناعة أدوية تعطي الأولوية للأكثرية على حساب المكاسب الخاصة للأقلية.

* نشر في صحيفة «تريبيون» بتاريخ 14 نيسان 2020

مقال

هل يخرج لبنان من حكم الـ«بانكوقراطية»؟

جورج قرم

إن محاولة وضع لبنان على مسار الإصلاح فشلت لغاية اليوم. سبب الفشل الأساسي يكمن في أن الفئة الحاكمة لا تزال تمانع حصول أي خطوات إصلاحية جديّة. صحيح أنه كان لدى لحكومة الحالية خطّة معقولة نسبياً، غير أن المصارف رفضتها، ما يعزّز الاستنتاج بأن الحاكم الفعلي للبنان هو تحالف مصرف لبنان مع كتلة المصارف التي يبدو أنها هرّبت أموالها بغطاء وشراكة سياسيّيْن.

نحن لا نعلم بعد كيف انتقلت المصارف، في وقت قصير، من وضع مزدهر للغاية، لتغرق سريعاً في أزمة سيولة. كان يفترض أن تكون المصارف خاضعة لتنظيم ورقابة صارمة تجنّبها الدخول في مأزق كهذا، لكن المشكلة أن النظام والهيئة الرقابية غضّا النظر عن الاكتتاب اللامحدود من قبل المصارف في سندات الخزينة بالإضافة الى الإيداعات الكبيرة للمصارف لدى البنك المركزي. علماً بأن قانون النقد والتسليف ينيط بمصرف لبنان الإشراف والحفاظ على سلامة الوضع النقدي، بينما ينيط القانون 67/28 بلجنة الرقابة على المصارف التحقق من حسن تطبيق وتسيير النظام المصرفي المنصوص عنه قانوناً...»، وفي مادته التاسعة يجب على اللجنة القيام «بالتدقيق الدوري على جميع المصارف من دون التقيّد إذا رأت ذلك، بأحكام المادة 149 من قانون النقد والتسليف». وقد أعطيت أهمية قانونية مماثلة للجنة الرقابة على المصارف، إلا أن سلوك الطرفين ابتعد عن السلوك السليم إذ انخرط مصرف لبنان في الاكتتاب بكميات كبيرة من سندات الخزينة بالدولار والليرة، وعمل على استجلاب ودائع المصارف لديه عبر فوائد مرتفعة، ثم أقرض الدولة هذه الأموال، ومنح المصارف أرباحاً هائلة بفضل الهندسات المالية. ويبدو أن لجنة الرقابة على المصارف وقفت متفرّجة.

عملياً، إن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف أجّجا المشكلة من دون أن يقوم أي منهما بالإجراءات التي كان يفترض القيام بها. وفي مجال الرقابة أيضاً، هناك جهاز في وزارة المال اسمه مفوضية الحكومة لدى مصرف لبنان. بحسب قانون النقد والتسليف، كان يفترض بهذا الجهاز أن يضع تقريراً سنوياً بنتيجة التدقيق في عمليات المصرف المركزي، السؤال هنا هل أُعدّت هذه التقارير؟ لماذا لم يطالب أحد بها؟ هذه قضية كبرى كان يجب الالتفات إليها من أجل تعزيز المحاسبة والمساءلة في الدولة.

هذا الأداء المثير للشبهات، واجهته الحكومة بأداء غير فعّال أو ملتبس بالحدّ الأدنى. أعتقد أنه لا بأس بخطّة الحكومة إنما ينقص الفعل. يجب أن تكون الحكومة أكثر ديناميكية. ما كُتب في البداية كان عبارة عن رؤية غنيّة ومعقولة، لكن أين التنفيذ؟ اليوم لا نزال غارقين في النقاش حول قيمة الخسائر وكيفية توزيعها بينما الأزمة تزداد تعقيداً وحدّة على المواطنين. فالعمل يجب أن يتركّز على كيفية استعادة النشاط الاقتصادي من أجل نقل لبنان من مرحلة الجمود الحالي إلى مرحلة تحريك الاقتصاد. هذا الأمر لا يمكن أن يحصل في ظل خيارات محدودة أو مفروضة على لبنان. فالخيارات الجيواستراتيجية، والخيارات الاقتصادية وسواها من القرارات الماليّة في الموازنة والشأن الاقتصادي، كلها يجب أن تكون ضمن رؤية واضحة. اليوم نعيش في هذه المرحلة الانتقالية في ظل ضغوط أميركية من أجل الابتعاد عن العلاقة مع إيران أو مع الصين. صحيح أن الهدف من كل هذا النقاش كان عبارة عن محاولة من الحكومة الحالية لتغيير سياسات البنك المركزي وتغيير الحاكم نفسه، إلا أن هذه المحاولة اصطدمت كما يبدو بـ«فيتو» أميركي فرض الحفاظ على الحاكم في موقعه، وهذا الأمر تلازم مع رغبات محلية من جهات ومصارف وشخصيات استفادت من تسهيلات البنك المركزي. فالتدقيق الجنائي لن يقتصر على ميزانيات مصرف لبنان وحده، بل سيشمل الشركات المملوكة منه مثل الميدل إيست وانترا والكازينو وبنك التمويل. وفي حال كان التدقيق جديّاً، يمكن أن يصل إلى نتائج متصلة بهذه الإمبراطورية التي بناها مصرف لبنان.

من جهة أخرى، يجب الاستفادة من مروحة الخيارات القائمة أمام لبنان، فالخيارات الاقتصادية في إطار الهدف المرسوم أي الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، تفرض رؤية مختلفة. التوجّه شرقاً هو أمر متاح، هناك تتوافر الإمكانات التمويلية الهائلة، لكن ثمة من لا يريد أن يتجه لبنان إلى هذا الخيار. هل سيبقى لبنان محكوماً بالبقاء في الفلك الغربي حصراً دون التوجه شرقاً أيضاً؟ فلنأخذ مثلاً عن القدرات الكامنة في هذا التوجّه والمخاوف التي يسببها لهؤلاء: منذ أكثر من عشر سنوات اقترحت الصين مشروعاً متكاملاً لمعرض طرابلس الدولي لكن من دون أي تبرير لم يتجاوب لبنان معها.

ومن ضمن هذه الرؤية، كان لافتاً أن الحكومة لم تأخذ أي خطوة بعد في اتجاه فتح الحدود مع سوريا. هذا الأمر فيه مصلحة كبيرة للبنان لدعم الصادرات. هذه الصادرات هي حاجة وطنية في ظل هذه الأزمة. فالصادرات تستجلب العملات الأجنبية من الخارج. معظم صادرات لبنان تمر عبر سوريا وما زال مفروضاً علينا ألا نقوم بعلاقات رسمية معها، المشكلة سياسية بامتياز. ثمة من لا يريد إقامة علاقة من سوريا ومع إيران التي عرضت علينا بناء معامل الطاقة، إنما لماذا رفضنا العروض الألمانية لبناء مصانع الطاقة قبل سنتين؟ يجب ألا ننسى أنه على مدى السنوات الماضية، تكوّنت حول قطاع الكهرباء سلسلة امتيازات لأصحاب المولدات التي صارت جزءاً مهماً إنما غير مفيد للاقتصاد. هذه الواقعة المكرّرة مرات ومرات عن عجز لبنان في بناء معامل إنتاج كهرباء، مذهلة في بلد مساحته عشرة آلاف كيلومتر مربع.

ما نشاهده يومياً، هو أن جمعية المصارف هي من تحكم لبنان. تحكمه بكل الارتباطات التي تملكها مع مصرف لبنان وأهل السياسة. هذا النظام يُسمى «البانكوقراطية» وهو، على علمي، يتفرد لبنان به. لم يحصل في العالم أن المصارف، من تلقاء نفسها وبشكل خارج عن القانون، تقول لزبائنها إنها لن تسدّد ودائعهم. من حق الإنسان الولوج إلى حساباته المصرفية وسحب المبالغ التي يشاء لتغطية حاجاته. فإذا لم يكن قادراً على سحب المبلغ الذي يريده من حسابه في بلد نظامه يدّعي الاقتصاد الحرّ، يجب إعلان النظام الاقتصادي في لبنان «نظاماً موجّهاً». والحقيقة أنه يجب علينا اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ومقاضاة النظام اللبناني المخالف لأبسط حقوق الإنسان. اليوم أصبحنا في نظام موجّه من البنك المركزي، لدينا أسعار صرف متعددة، ودخلت في لغتنا الاقتصادية مفردات وعبارات غريبة مثل «مال طازج» (Fresh Money)... نحن في بلد سريالي! إذا كنت تريد الاستيراد تحتاج إلى مباركة البنك المركزي. إن تحويل الليرة إلى دولارات عبر الصرافين يتطلب تعبئة استمارات لتبرير حاجتك إلى الدولارات... وهناك كثير من الناس المقيمين في الخارج لا يمكنهم التصرف بمدّخراتهم في لبنان.

نحن الآن في ظرف مناسب لإنهاء الاقتصاد الريعي واستبداله بالاقتصاد المنتج، الريع دمّر البلد واقتصاده، كما علينا كسر حاجز الامتيازات والاحتكارات الخاصة. الاقتصاد المنتج يعني أن تتاح لنا مروحة خيارات محلية وخارجية، لماذا لا نذهب مثلاً إلى مؤسسات التمويل التي خلقتها دول البريكس BRICS مع الصين؟ يجب أن نبحث في كل الخيارات المتاحة أمامنا.

إن اتخاذ القرارات من قبل الحكومة وتطبيقها أمر ضروري. بعض هذه القرارات يمكن أن تُتخذ سريعاً مثل إعداد الموازنة وتضمينها بنوداً إصلاحية. إعداد الموازنة يبدأ في هذه الفترة من السنة من خلال الاجتماعات التي يقوم بها وزير المال مع الوزراء للنقاش في موازنات وزاراتهم. في أيلول يُنجز مشروع الموازنة ويحال إلى مجلس الوزراء، ثم ينجزها هذا الأخير ويحيلها إلى مجلس النواب. لماذا لا نرى إصلاحات في الأفق؟ ألم يحن الوقت لإلغاء الصناديق: كـ«مجلس الجنوب»، و«صندوق المهجرين» اللذين لا يزالان يعملان رغم انقضاء أكثر من 30 سنة على نهاية حرب 1975-1990؟ ندفع تعويضات إخلاء منازل وترميم منذ 30 سنة. انتهت الحرب الأهلية منذ ثلاثة عقود ونواصل الدفع! ألم تُنجز هذه المهمة بعد؟ يجب إعادة النظر في الموازنة أيضاً لأن هناك العديد من البنود التي يمكن التوفير فيها من دون أن يكون لها أثر سلبي على الاقتصاد.

مع الإشارة إلى أن الصراع حول توزيع الخسائر والاعتراف بها، يؤدي إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية. مع التذكير بأن الاقتصاد المبني على الاحتكارات وشبه الاحتكارات كما في اقتصادنا هو اقتصاد متدني الإنتاجية. علماً بأن اقتصاد لبنان يتضمن الكثير من القدرات الإنتاجية الكامنة. يجب تحرير هذه القدرات. لذا، المطلوب أن يتم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. اليوم عادت ظاهرة الاهتمام بالقطاع الزراعي كما حصل أيام الحرب الأهلية. يومها حصلت نهضة زراعية مهمة، وأعتقد أن الظاهرة نفسها يمكن أن تتكرر وخصوصاً أن هناك مصادر تمويل خارجية لم يطرق بابها لبنان بعد، مثل صندوق التنمية العربية، صندوق الأوبك للتنمية، صندوق النقد العربي الذي يعطي تسهيلات كبيرة إذا جرى الاستيراد من بلاد عربية (يمكن استعمالها لاستيراد النفط). يجب أن نتحرك في هذا الموضوع.

لعلنا لا نملك اليوم إلا تحرير هذه القدرات من أجل تعويم الاقتصاد وإن كان الأمر يتطلب بعض الوقت. أنا مقتنع أن هناك قدرات غير مستغلّة. سابقاً كانت الاستثمارات تذهب بالدرجة الأولى إلى القطاع العقاري حيث جمّدنا رساميل هائلة من دون فائدة اقتصادية، لذا يجب أن تذهب الاستثمارات في اتجاه آخر. لمن يتساءل عن هذه القدرات، هناك مثال واضح: لدينا مصنع للشمندر السكري يمكن أن ينتج سكراً، فلماذا لا نعيد تشغيله؟ لدينا الكثير من المساحات الزراعية غير المستغلة فلماذا لا نخطّط لزراعتها؟ أين المناطق الصناعية الخاصة؟ إيدال ماذا تفعل؟ ماذا فعلت؟

رغم ذلك، أنا متفائل إلى حدّ ما. قد يكون الاقتصاد الموجّه حالياً جسر العبور نحو الاقتصاد الإنتاجي إذا أحسنّا استغلاله وتوجيه مساره. فنحن ذاهبون، بقوّة الحالة، إلى الاستثمار في الزراعة والصناعة. يجب استغلال هذا المسار ومراكمته.

> لعلنا لا نملك اليوم إلا تحرير القدرات الإنتاجية من أجل تعويم الاقتصاد، وإن كان الأمر يتطلب بعض الوقت. ففي السابق كانت الاستثمارات تذهب بالدرجة الأولى إلى القطاع العقاري حيث جمّدنا رساميل هائلة من دون فائدة اقتصادية، لذا يجب أن تذهب الاستثمارات في اتجاه آخر. أنا متفائل إلى حدّ ما. قد يكون الاقتصاد الموجّه حالياً جسر العبور نحو الاقتصاد الإنتاجي إذا أحسنّا استغلاله وتوجيه مساره

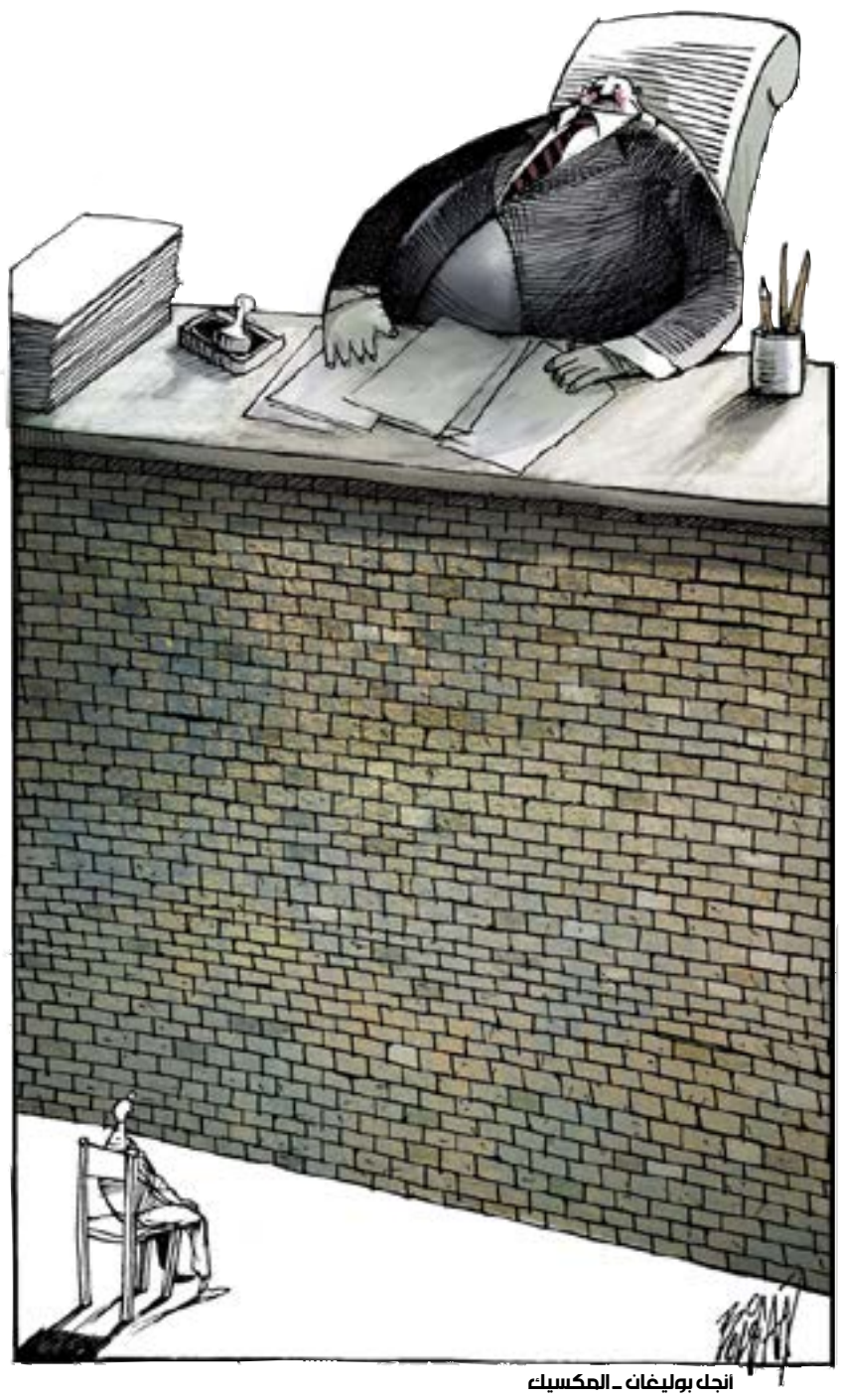

انجل بوليغان ـ المكسيك